

١٨٩

شرح هداية الحكمه للمبيدي، حسين بن معين الدين - ٨٧٠هـ.

شم

بخط يوسف بن مصطفى العامدي سنة ١١٢٨هـ.

٨١ ق ٢١ س ١٦٨٢ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع مرات آخرها ١٣١٢هـ.

٦٩٨٤

معجم المؤلفين ٤ : ٦٣ معجم المطبوعات : ١٤٨٦

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح المبيدي على

هداية الحكمه

١٤١٦

١٤١٠/٨/٣

292

79AE

دفتر محضری و بکلیه کس این کتاب
 در سبب اصلاح عالم با این کتاب واجب و کار
 غرض از این کتاب اینست که در این کتاب

حافظ
 عثمان افند
 محمد

۳۱
 ۵
 ۸۸
 ۱۲
 ۱۰
 ۱۰
 ۵
 ۲
 ۱۶۱
 ۲۶۱

هفتصد و شصت و یک
 ملاک
 ملکی علی الملک

۱۵۰
 ۵۵۰

فهرست کتب خطی

مکتبه مباحثه الملك سعد قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٩٨٩ ق ١٤١٦
 الشرائع: شرح هداية الحاجه
 المؤلف: الحبيب بن الحسين بن محمد بن الحسين
 تاريخ النسخ: ١٢٨٨
 اسم الناسخ: يوسف بن مصطفى الخليلي
 ملاحظات: ٨١

فهرست کتب خطی
 شماره کتاب: ٦٩٨٩
 شماره قفسه: ١٤١٦

سما افصح بينا
اه حال من قاعا مبرشا
او منقلا العقل المتقدر قال
وقلت ربنا افصح بينا اه

منه ان لم يكن
ويعتبر ان يكون
التي ورد عليها
بما المبرشا

هذا الذي يكون
هذا الذي يكون
هذا الذي يكون

ما كان مشهورا فصلا كان لم يكن سببا
على شرح الفهم الاخيرين مفرضا في
على وجه الشارحين ربنا افصح بينا
وانت خبير بالفهمين **الفصل الثاني في الطبيعيات**
فيلزم في مباحث الاجسام الطبيعية قول الاول
ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك
ان مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث
الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها
واحد فواجه اولوية ما ذكرت فاقول لانم ان
واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي
من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا
فليس مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث
الحكمة الطبيعية بل هي حصة المذكورين ولا دلالة للفظ
الطبيعي على تلك الهيئة وان سلمنا انه قد شهد ان
مقصود المصير بان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية
وامكن حمل كلامه على مقصوده من غير تحفظ فخلد
عليه اولى من حمله على ما يقول اليه ايضا يجب حمل الالهيات
فيما تاتي من قوله القسم الثالث في الالهيات على مباحث
الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظرية

لا يمكن ان يكون
مباحث الاجسام الطبيعية
لا يمكن ان يكون
مباحث الاجسام الطبيعية

هذا الذي يكون
هذا الذي يكون
هذا الذي يكون

هذا الذي يكون
هذا الذي يكون
هذا الذي يكون

هذا الذي يكون
هذا الذي يكون
هذا الذي يكون

فقد ان كذا...
ان العقل...
يقولون ان العقل...

ما هو عيب التوهم جزئيا...
العقل طيبا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل...
هذا الامر لا يتصور شي لا يمكن للعقل...
غاية ما في التبان ان يكون المفروض...
القسمه الفرضية ان العقل لا يجوز...
علم تقديره فتمت ولا شك انه صالح للذراع...
جزء بين جزئين فاما ان يكون الوسط ما تعارض...
تلاوي الطرفين ولا يكون لا نسبير الى التالي...
ما نفع كانت الاجزاء متداخلة وتداخلها...
اي دخول بعضها في غير بعض...
والجرح بالبدية وايضا قد يكون...
وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا...
من تلاوي قهها فغاية يلاوي الوسط احد الطرفين...
يلاوي الطرف الاخر فينتج لا يقال هذا يستلزم ان يكون...
له نهايتان ويجوز ان يكون لشي واحد غير متقطع...
في ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لا نأقوال...
كانت النهايتان حاليتين في محل واحد...
فتكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر...
فيندر تلاوي الطرفين وان كانا حاليتين في محليين

لأن الشيء...
يقولون ان العقل...
هذا هو عيب التوهم...

فقد ان كذا...
ان العقل...
يقولون ان العقل...

متنا نزاعا...
هال ان يمكن ان يتوهم فيه شي دون شي كما يشهد...
المدعي...
فاما القول واحد منها فقط ومجموعها او من كل واحد...
منها شيئا او واحد منها وبعضها الاخر والا ولا...
اولم يكن علم المتلقي فتعين احدا القسمين الاخرين...
بل احدا القسمين الاخرين فليزيم الانقسام اي انقسام...
ساعا المتلقي او الحكم او ساعا المتلقي واحد الجزئين...
لا محالة وينبغي ان يعلم ان الدليلين يدلان على بطلان...
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى وتحريرها...
بان يقال لو امكن تركيب الجسم منها لا يمكن ولا وقوع...
جزء بين جزئين وعلم ملتقيهما والتالي بطلان...
ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء في نفسه اذ ليس...
لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لا يمكن و...
قوع جزء بين جزئين وعلم ملتقيهما لاحتمال ان...
يفتضي نوعا الانحصار في فرد فعلي هذا ناسب الى ما...
في صدر البحث فصرف ابطال تركيب الجسم من الاجزاء...
التي لا يتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين علم بطلان...
وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين جسمين وعلم...

لأنه يمكن...
ما ذكرنا...
الجزء...

اما امتداد الخطى فيكون
 ينطبق للسط الذي هو
 او امتداد جسمي ينطبق
 على سطح لا المشارة اليه ان
 بحيث ينطبق بما قطعته
 وهما والمال في تعلق الاشارة
 عما قيا سمي عرفت ثم انك اذا فتشت
 في الاشارة الى المسوسات ظهر لك ان الاشارة
 الاشارة اليها هو الا امتداد للخطي ولذلك قيل الاشارة
 المسوية امتداد خطي موهوم اخذ من المشير مستمرا
 الى المشارة اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن
 الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي بحصول
 القول بل لابد من الاختصاص وهو منتف في الامور
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا
 يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى انما يدور
 ذلك كما في العرض بالنسبة الى الموضوع وقيل معنى
 حلول التبيين في التبيين ان يكون حاصله فيه بحيث
 يتجدد الاشارة اليها تحقيقا كما في حلول الاعراض في
 الاجسام او تقدير الحلول العلوم في الجواهر

كقولنا
 لا يكون
 الاشارة
 الى المشارة
 الى المشارة
 الى المشارة

انما امتداد الخطى فيكون
 ينطبق للسط الذي هو
 او امتداد جسمي ينطبق
 على سطح لا المشارة اليه ان
 بحيث ينطبق بما قطعته
 وهما والمال في تعلق الاشارة
 عما قيا سمي عرفت ثم انك اذا فتشت
 في الاشارة الى المسوسات ظهر لك ان الاشارة
 الاشارة اليها هو الا امتداد للخطي ولذلك قيل الاشارة
 المسوية امتداد خطي موهوم اخذ من المشير مستمرا
 الى المشارة اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن
 الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي بحصول
 القول بل لابد من الاختصاص وهو منتف في الامور
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا
 يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى انما يدور
 ذلك كما في العرض بالنسبة الى الموضوع وقيل معنى
 حلول التبيين في التبيين ان يكون حاصله فيه بحيث
 يتجدد الاشارة اليها تحقيقا كما في حلول الاعراض في
 الاجسام او تقدير الحلول العلوم في الجواهر

انما امتداد الخطى فيكون
 ينطبق للسط الذي هو
 او امتداد جسمي ينطبق
 على سطح لا المشارة اليه ان
 بحيث ينطبق بما قطعته
 وهما والمال في تعلق الاشارة
 عما قيا سمي عرفت ثم انك اذا فتشت
 في الاشارة الى المسوسات ظهر لك ان الاشارة
 الاشارة اليها هو الا امتداد للخطي ولذلك قيل الاشارة
 المسوية امتداد خطي موهوم اخذ من المشير مستمرا
 الى المشارة اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن
 الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي بحصول
 القول بل لابد من الاختصاص وهو منتف في الامور
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا
 يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى انما يدور
 ذلك كما في العرض بالنسبة الى الموضوع وقيل معنى
 حلول التبيين في التبيين ان يكون حاصله فيه بحيث
 يتجدد الاشارة اليها تحقيقا كما في حلول الاعراض في
 الاجسام او تقدير الحلول العلوم في الجواهر

انما امتداد الخطى فيكون
 ينطبق للسط الذي هو
 او امتداد جسمي ينطبق
 على سطح لا المشارة اليه ان
 بحيث ينطبق بما قطعته
 وهما والمال في تعلق الاشارة
 عما قيا سمي عرفت ثم انك اذا فتشت
 في الاشارة الى المسوسات ظهر لك ان الاشارة
 الاشارة اليها هو الا امتداد للخطي ولذلك قيل الاشارة
 المسوية امتداد خطي موهوم اخذ من المشير مستمرا
 الى المشارة اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن
 الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي بحصول
 القول بل لابد من الاختصاص وهو منتف في الامور
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا
 يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى انما يدور
 ذلك كما في العرض بالنسبة الى الموضوع وقيل معنى
 حلول التبيين في التبيين ان يكون حاصله فيه بحيث
 يتجدد الاشارة اليها تحقيقا كما في حلول الاعراض في
 الاجسام او تقدير الحلول العلوم في الجواهر

والله الموفق
 جسم ابيض ويتجمع في هذا ما يسمى بالجلد
 احد الشئيين بالاخر عيب في هذا انما هو
 منعوتاه وان لم يكن ماهية ذلك الجسم
 لنا اختلفا صا البياض بالجبين
 ههنا بحث لان بين الفلك والوكبة
 خاصا صا لان يقال فلك مكوكب
 كان بين البياض والجلد تعلقا خاصا
 جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك
 في المكان قطعوا وانت تقدم اذا حمل الاختصاص
 ما بنياه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكفون لاثبات
 حصول شئ في اخر يجرى التعلق الناعت كما يسمى
 المحل الهبوطي الاول والمادة واما قيدنا الهبوطي الاول
 لانها قد تطلق على الجرح الذي تركب منه جرح
 كقطع اللشب التي يتركب منها السير ويسمى الهبوطي
 ثانيا والمحال الصغرة المبنية فان قلت انهم عدوا
 مباحث الهبوطي والصورة من الاول فقلت انهم
 ههنا قلت لانه سلك في التعليم سلك المعلم الاول
 وقدم الطبيعي على الاله لما هو في موضوع

۷
اريد بله
عنك جسم
و بالقله
كوجب
يعني اريد
شعده و رها
كوكب بكونك
كوكب عنك
يتكلم عنك
سبح مري

ج ج ج
القنفذ الى
النفوذ

of the
of the

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

ما حله على
 التي كانت المستند
 بل لا يطرد بها لا ينبغي
 وحكمه وجوب الصدق ووجوه البرهان
 استثناء عن المادة لا يتم حيث أنها متضادة اليها
 مع قطع النظر عن الاتفاقية بربها تدبر كلاً من
 أقول في حيث أقول أن التلويح ثم ينه في الوجود يحتاج
 إلى المادة في السلك الاختصاص الربا الذي هو وجود متعلق بغير
 والوجود أن لا حال الذي كره علم المتعلق في الوجود
 الوجود في ذلك كما لا ينبغي علم المتعلق في الوجود
 فلا حرج من الوجود عدم الاتفاقية من حيث
 قلنا نعم لا يعلم لعدم الاتفاقية من حيث
 وجود العلم وقوله أن لا خلاف في الوجود
 قد لا ينبغي من غير ما لا يحتاج إلى
 المذكور من غير ما لا يحتاج إلى
 الوجود من غير ما لا يحتاج إلى

[illegible]

المشهورين اعداد ما لا يحصى بالكتابة والحساب ان الجسمين اخرين وذلك لان الجسم

فقد انما انما الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين

ان يكون هو المقدر انما الجسمين المشهورين او المقدر المشهور
او معنى اخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والافتصال في حالة واحدة لان الاتصال
لازم للمقدار والصورة فانه اذا ابرزت عليه الاتصال
اندمجت هويتها وحدثت هويتان اخريتان في
القابل وما يلزمه يجب وجوده مع المقبول ان كان
المقبول وجوديا او عدم ملكة والا نفقلا كذلك
لان المراد منه احاد واث هو شيان او عدم الاول
عامة نشانه هو شيان ان يكون القابل معنى اخر
هو المعنى في الهيولى ولا يخفى عليك انه لا يشعشع
في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محض للصورة في
التفكير بالما مع ما ذكره بعض المحققين من ان الجسم
الوحيد في المتصل في حد ذاته لو كان قائما بذاته
كان تفريق المتصل في حد ذاته اذا كان ذريتين
مثلا فاذا طرأ الانفصال عليه حصل هناك حتما
كل واحد منها ذراع في لا يكون ذلك المتصل الواحد
الذي كان ذريتين بلو فصل باقيا بذاته ضرورة
ولم يكن هذان الجسمان موجودين فيه والا لكان
ذا مفصل فيه بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم

فقد انما انما الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين
وان كان الجسمين المشهورين

عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلون اخرين من
كذلك عدم وجوده من تشي اخر مشترك بين المتصل
الاول وحيث المتصلين ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا
نفقلا في الماهيتين لئلا يكون التفريق اعدا ما له بالكلية
ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط الله
القيمين بذلك الجسم المقنوم ويكون هو مع الماهية
المتصل الواحد متصلا واحدا في مع المتصل المتصلين
منفصلا متعدد اكل من ذلك المتعدد متصل واحد
فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعدد اولا
متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر
المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحدة واحدة ومتعدا بتعدده
ومتصلا مع كونه متصلا واحدا ومتعدد منفصلا
مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك
الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع التعدد
منفصلا متعدد اكل من ذلك المتصل الواحد والمتعدد
فخصا به ناعماله فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال
والمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهره قطعيا في هذا
الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المشي
بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة
جسمية والمطلق مركب منها اقل فينبغي
اذلا بدليان حلول الصورة الجسمية في الهيولى في

الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المشي
بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة
جسمية والمطلق مركب منها اقل فينبغي
اذلا بدليان حلول الصورة الجسمية في الهيولى في

فرضنا انما في مع الفعل بانقضاء الشرط قد فرضنا
على المصدرية ان حصولا فرضيا او لفظيا من المعصية
وقول في انما في ظرف لصفة المندرج في مفهوم لفظ الشرط
المندرج في مفهوم الشرط ولا يقع جعله ظرفا للتعليل
ظرفا لمصنوع من انقضاء لان حاصله في الحال ولا وجه يجعله
عليه بانما في مفهوم الشرط لان المقصود بتقدير الوقوف
العكس وقوله مع القطع فان من الشرط او مصدر له والمراد
من الشرط انما هو كالمعنى في المثال المذكور لا التعليق
كما في الاشارة لهذا المعنى بانما هي حسن عليه

قوله من الخفاء والضعف الى عند المصنع اما الخفاء
فظاهر واما الضعف فاما ما يتوهم من ان ذلك التوحيص
عقل من صيغة الضعاف و قد عرفت انه فاعه عند الضعاف
الشرط ما ضاع لما تقرر من ان اللام المتوطنة بوصف كون
المقدم الذي على الاستشمار به قصد ان لا يكون هو الشرط على
نظرا فلا مدخل في التوحيص كون الشرط ما ضاع فلهذا الضم
موقوف على ذكر مراد من ان لا ينافي بين المقدمات فيما
ها على انه قد يقال المقصود من الاشارة باللام والشرط
في الشرط هو التوحيص حسن عليه

اثبات ان الصورة نفسها نعت لله تعالى كما ان الالهيات
 للجم ولا يجدى ما ذكره من ان الصورة واسطة
 لا تصاق الهوى بالوحدة والكثرة ولا تضال ولا
 تفصال ولا لازم ان يكون حاله في القاطن به لان
 واسطة لا تصاق ذلك العرض بالخير بالعرض
 ان يحتاجه بان حلول العرض في الشيء يقتضي ان
 يكون الاول نفع نفع الثاني وحلول الجوهري في الشيء
 يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات
 نفعنا الثاني بالعرض والجم ليس واسطة لا تضال
 العرض بجميع نفعه وقوله الاختصاص انما
 يشمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو من جهة المشايخ
 كما سئلوا والشيوخ الى على ان ينفروا اما الاشراف
 كالفلاطون والشيوخ المقبول فذهبوا الى ان الجوهر هو
 الواحد في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء اخر
 لكونه متميزا بذاته وهو الجم المطلق فهو عند
 هجوه بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج
 اصلا وقابل لطايل ان الاضال والافصال مع
 بقائه في حاله في ذاته وهو معنى حيث جوه
 وذاته يسمى جها ومن حيث قبول الصورة

فانما نعت لله تعالى ان النعت انما
 لا ينفصل عن الجوهر بل هو الجوهر
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته

انما هو الذي لا ينفصل عن الجوهر بل هو الجوهر
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته

والله اعلم
 بالصواب

للصورة النوعية التي لا نوع ليس يسمى هوى واذن
 ان الله ليس مركب من الهوى والصورة وجب
 ان يكون الجسمان كلهما مركبة من الهوى والصورة
 الطبيعية المقدسة اي الصورة بلسمه اما ان تكون به
 عند الله غنية عن المحل او لا تكون والا لم يحال والا
 حلولها في المحل لان الغنى بذاته عن الشيء استحالة
 جلوله في المستند لا افتقارها اليه فتعين افتقار
 بذاته الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم
 الغنى الذاتية الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشيء
 غنيا لذاته عن المحل ولا يكون محتاجا لذاته الشئ
 يعرض كل منهما لمن علة وقال شارح المواقف لا واسطة
 بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون
 لذاته محتاجا الى محل اول او لا وان لم يكن محتاجا اليه لذاته
 لكان مستغنيا عنه في ذاته اذ لا معنى للغنى بسوى
 الحاجة واقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى
 عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه
 الى المحل فالشبهة ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء
 علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد ما لا يكون ذاته
 علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه

والله اعلم
 بالصواب

انما هو الذي لا ينفصل عن الجوهر بل هو الجوهر
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته
 في ذاته لا ينفصل عنه في ذاته

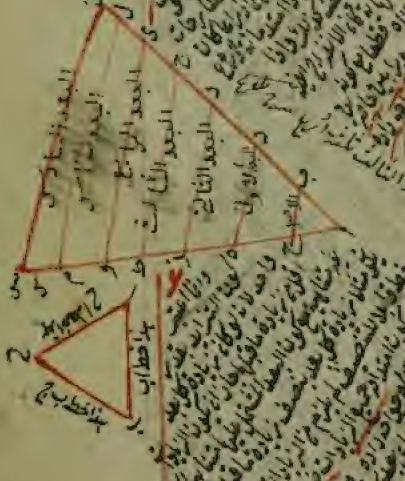
الى المحل فالشبهة مبنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة الا
 حتماً ولا لعدمه وان اراد ما لا يكون ^{بل العلة يكون من امر خارج} فانه ^{لا يكون} علة
 الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه او لافادته
 استتمالة حلول الصورة في المحل على تقدير التقى للذات
 لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج ^{للمحل}
 مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على
 اثبات ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية ^{في محله}
 يكون جنساً او عرضاً عاماً ^{موجباً} بخلافه ^{مقتضى}
 واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسم اذا خالف
 جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك
 باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة
 عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية
 من الخارج فان الجسمية ^{دليل العقل} امر موجود في الخارج و
 الطبيعة الفلكية مثله موجود اخر فقد انضاف
 هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية المتنازعة
 عنها في الوجود بخلاف المقدار مثله فانه امر ميمم
 لا يوجد في الخارج مالم يتنوع بفضول ذاتية بان
 يكون خطاً او سطحاً مثلاً وكل ما كان مختلفاً
 بالاجزائيات دون الفضول كان طبيعة نوعية ^{في}

ما انتهى على الكمال وحيه الصفة لله سبحانه
عند ثابت في مبداء النظر السابق

عن الهيولى لا يتحقق عليك ان هذا المقصد ومقصود
 الفصل السابق متحدان في المال لانهما لو وجد
 دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية
 غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان **الاجزاء**
 الابعاد والى عن بعد كلها متناهية والا لا يمكن
 من مبداء وامتداد ان على شئ واحد كانا متساويين
 مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازدياد فلو امتد
 الى غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه
 محصورا بين الحاصرين هذا خلف اعترض عليه الشيخ
 في الشفاء بان لا يتم انه يلزم وجود بعد بين الحاصلين
 غير متناهية غاية ما في البناء ان يكون الزيادة الى النهاية
 لكن ليس يلزم منها ان يكون هناك بعد زائد الى غير
 النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحت متناه
 الا بقدر متناه وان ايد على المتناهي بقدر متناه لا بد
 ان يكون متناهي وهذا كعدمه ويقبل الزيادة الى
 غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في النظام الغير
 المتناهية عدد لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الواحد
 وقيل ان ثبتت فرضت الافراج بقدر امتداد فيكون
 اعضا ما لا يتناهي بين الحاصرين لزم وما لا سيرة فيه

انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

وقد نظرت في الاشياء التي انما نشأ من فرضين متناهين كذا
 في غير واحد من هذه فان وجود خط واصل بين النقطتين
 يستحيل مع عدم تناسلها فان الخط الواصل بينهما انما يصير
 من نقطتين منهما فيهما متناهيان بنسبة النقطتين كيف
 لا يكون كل منهما محصورا بين الاخر وهذا الخط الواصل
 بينهما وقيل لا يتصور هذه المقدرة حتى لا تضاح عيني
 من المثلث المذكور الا بتمديد مقدمات ثبتت لا واما ان
 الخطين المتدين من مبداء واحد الى غير النهاية يمكن
 ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايد
 بقدر واحد متدولا او امتد من مبداء واحد متد نقطة
 خطان غير متناهيين لا يمكن ان يفرض على خطين نقطتين
 متساويين البعد عن نقطة كنفطى بحيث لو وصلنا
 بينهما بخط **ج** كان متساويا لكل من خطي **ا** و **ب** حتى يكون
ا مثلثا متساويا في الاضلاع ولنفرض ان كل واحد من الاضلاع
 فيماع وان نفرض عليها نقطتين اخريين ببيع متساويتين
 البعد عن نقطتي **ب** كنفطى **د** بحيث يكون بعدهما عن **ب**
 كبعدي **ب** عن **ا** ويكون كل من **ا** و **د** ذراعين حقل
 وصلنا بين نقطتي **د** بخط **هـ** لكان كل ضلع من مثلث **ا** و **د**
 ذراعين وان نفرض عليها نقطتين اخريين على وجه المثلث



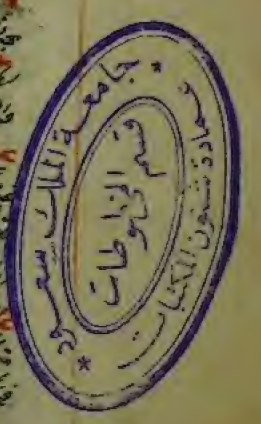
انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

كان في يوم كان فيه الافاعي
الافاعي في الافاعي في الافاعي
يقول فاجاب

[A detail from a manuscript page showing dense handwritten Arabic script in a cursive style, likely Maghrebi or Andalusí. The text is written in black ink on parchment, with some red ink used for decorative initials or headings. The handwriting is compact and characteristic of the period.]

二

في قوله لا يمكن زواله أي العاقل أو الفاعل كما يمكن أن
لا يمكن الصفة يشكك آخره فيكون قافية لا نقضاً
للافعال لأنهم لا يجدون التشكيك فيكون بالانفصال و
في قوله لا يمكن الانفصال المدور إذا كنت تغير شكله
من غير أن يتغير الجوهر الجيب بأنه لا يمكن هناك انفصال
عن الجوهر من انفصال وهو من لواحق المادة وتوضيحه
أنما هو أن روحه في البحر فقله وانفصاله لا يجوز أن
يكون أمراً واحداً علو ومنفصله في البحر أمران يقع
أحدهما أن يفعل بالآخر فالأعراض لا تفعل ليست ثابتة
المادة والفعلية للصفة وهذا منقوض أما إذا بقا
تفعل فيما عتها من الأبدان وتفعل عما فوقها
من المبادئ العالية مع أنها غير متبادلة وأما انفصال
فلمن أن يكون الفاعل والمنفصل واحداً من جهتين
ولم ما بقى الانفصال فهو مركب من الهيولى والصفة
والمناسب أن يقال فهو مقارن للهيولى بدليل ما
سبق أن يكون الصفة العارضة عن الهيولى
مقارنته لها هي لعلك تقول المحصر محتمل
أن يكون ذلك الشكل الجسمي مع لا يضرها أو مع عارض
أو لا يضرها مع عارض أو لا يضرها أو لا يضرها أو لا يضرها
أو مع غيره فاقول لو كان للوول كانت الأجسام كلها

[illegible]

في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع

81

ان الشك في ان اللاحق للصورة لا بد له من محض فيها
التي هي على الوجه الاشكال على التسوية فذلك
المحضر اما نفسية او لا يزمها او عارضها واما كانه
شيء على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصلابة
والاعراض والنفس فائضة عن العقل الفعال وانما
عدلتا عنه لانه لا ينبغي جميع الاحتمالات لانهم قالوا
على القاعدة المذكورة على انهم متزلزلون في
القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال
ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية
بالمزاج والميل **فقد** في ان الهيولى ايضا لا تنجز عن
الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات
وضع اي قابل للاشارة المحسية او لا يكون لا ميل
الى واحد من القسمين فهو سبيل الى تجردها عن
الصورة فاما لا سبيل الى الاول فلا نزاح اما ان ينقسم
او لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منفرد
اي قابل للانقسام عما امرى نفي الجزء الذي لا يتجزئ لا
يخفى عليك انه لم ير ذلك من عبارة وصفان كل
شيء له وضع فهو لا انقسام سواء كان جوهر او
عرضا فانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في الجبر
الذي لا يتجزئ يدل على ان كل جوهر ذي وضع ههنا
درون المستوحدة وهي الاعراض القابلة
لاشياء لا وجود لها وضعية في الجوهر
وضع في الجوهر لا وجود لها وضعية في الجوهر
وضع في الجوهر لا وجود لها وضعية في الجوهر

[illegible]

التداخل فيه يوجد من الوجوه ^{وهو ما لا يمكن} وما لا يمكن
 واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهات
 وما لا مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه
 تلك الجهات في جهتين فقط وذلك الجهة الثالثة ^{وهو ما لا يمكن}
 في الجهات الثلاث امتنع التداخل فيه بالكلية فان
 قلت فغلي ما ذكرت لا يمنع التداخل في الجهات
 التي لا يتجزأ اذ لا مقدار لها اصدو فكيف ^{تكون}
 بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع التداخل
 فيها انما هو على تقدير تركيبها منها اذ على تقدير
 التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها
 الى بعض ما له مقدار في جهة واحدة فلهذا وما
 مقدار في الجهات الثلاث انتهى كلامه واقول
 اذ فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين ^{جواب عن ما}
 جسيين فالداخل بينهما قطعاً وقد صرح به
 شارح المواقف حيث قال ليك الاستحالة التداخل
 بين الاجزاء التي لا يتجزأ ان بداهيته العقل شهادة
 بان المتماثلين بداهيته يمنع ان يتداخل مثلث بحيث
 يصير حجمهما معا ^{وهو ما لا يمكن} واحداً منها فقد ظهر منه
 ان قوله بالحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير ^{اذا قد شارح}
 المواقف

ط
 وان تداخل مثلثين ان يكونا رابعا
 في التماثل للغير وهو غير ممكن
 لا الجوهري فذلك ان تلك الجوهري
 وهو ما لا يمكن

ان قد تداخل وهو ما لا يمكن

تركيب

كيب الجسيم منها مردود لان تداخل الاجزاء في نفسها
 هو ما لا يمكن تركيب الجسيمات اولاً والتفصيل ان يقال البدن
 متجانس تداخل الجوهري مطلقاً واما تداخل غير متجانس
 فالتفصيل المعتزلي قد وجس قوله امتناع التداخل انما هو
 في المقادير من حيث هي مقادير برفها امتناع التداخل
 في المقادير انما هي من حيث هي مقادير وقد يجاب
 عن اصل هذا الا عراض بان هذا الناظر معتزلي
 بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول
 فلو تداخل الخط المستقيم المتوسط بين الخطين العرضيين
 في احدهما لم يكن المتداخلون معا اطول من احدهما
 والا لم يكن الخط المستقيم متوسطا بينهما بل يقع
 خارجا عنها لكن المفروض انه متوسط هف واقول
 فساد ذلك لان الناظر معتزلي بان كل خطين مجموعهما
 اعظم من الواحد اذا كانا متساويين في الطول
 واما اذا كانا متساويين في العرض فلهذا ولا جاز ان
 ان يجب والا لا نقض الخط في جهتين لان ما يلا في
 منه احدهما غير يلا في الاخر وهو ما لا يمكن
 ان يكون سطحاً فلهذا لو كانت سطحاً فاذا انتهى
 اليه طرف الجسمين فاما ان يجب تلاقهما او لا يجب
 وكل واحد منهما باطل على ما مر واما انه لا يجوز ان يكون
 جسماً فلهذا لو كانت جسماً كانت مركبة من الهيولى و

والصورة لما مر واما انه لا يسير الى الثاني فلو انما اذا
 كانت غير ذات وضع فاذا افترت بها الصورة
 الجسمية وصارت ح ذات وضع بالصورة قامت
 فاما ان لا يحصل في غير اصله او يحصل في جميع الاحيان
 او يحصل في بعض الاحيان دون بعض قيل عليه يجوز
 ان لا يفتر بها الصورة ابدأ واجيب بانها بالقطر
 الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم يكن هوى بل من الما
 وان قبلتها فلو في الصورة ممكن لها بحيث لا تكون
 ما لا يلزم منه كمن عرض الصورة لها مستلزم للمحال
 لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات
 كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو متنع
 لذات لا نأقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا
 بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل
 عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجود الواجب
 واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية
 فلا يستلزم المح واللا لم يكن ممكنا بالذات وهما ليس
 كذلك لان الهوى المجرى اذا نظر الى المادة المانع
 وفرض حقوق الصورة اياها يلزم منه وقد يجاب
 ايضا بان الكلام في هوى الاجسام هل كانت مفترقا
 بالصورة في اصل الفطر غير متفكة عنها كما هي الان او
 كانت في اصل الفطرة مجردة ثم افترت بالصورة

كما ان العاقل لا يزا والقابل للنفس وعولها انما هو البدن
 فليكن البدن موجودا لم يكن النفس موجودة على
 المتعدد والاختلاف فتكون حادثة مع البدن ضرورة
 هذه الحجة مثبتة على بطلان الفاسخ واما على تقدير صحة
 يجوز اختلافها قبل البدن المتعلقة بها بالعوارض المتأثرة
 الحاصلة لها بالبدن اخذ السابقة الى نهاية الف الثالث في
 المسئلة الهيئات التي في مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعلى
 وهو مرتبة على ثلاثة ففرد لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان
 يكون مقارنتا لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما
 واجب او ممكن الفرق الاول في تقاسيم الوجود قيل ان
 الالامور العامة لكثرة امور اتفسم الماهية اليها يجب
 الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم اقسم
 الموجودات التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل ما
 يشتمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات
 على الاطلاق او على سبيل التقابل ان يكون هو مع ما يقابلها
 شاملا لها وما كان هذا التقابل شاملا لجميع المقنومات
 فان الاحوال الخمسة بحد واحد من الجوهر والعرض ايضا مع
 ما يقابلها يكون شاملا لجميع الموجودات ثم ان بعضهم قيدا
 لغيره وان يتعلق بحد واحد من المتقابلين عرض على وجه
 مرتب على سبعة وضوء فضل في الكل والمنزلة اما على
 فليس احد بالعدد مشترك بين كثيرين في الخارج والاول

الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة كحالته
 مثل كونه اسودا وابيض وهذا هو الغرض من الاجتماع
 المتقابلين انما يستلزم في الذات الواحدة الشخصية دون
 الذات الواحدة النوعية او الجنسية وقالوا الطبيعة لا
 الانشائية موجودة في الخارج ومشاركة بين تلك
 الافراد بجميع العروض والعارضات معا يلزم اشتراك الشخص
 واحد بعينه بين امور كثيرة بل الاشتراك واحد بعينه بين
 جميع العروض وحده ولا سقالة فيه ويرد عليه بان كل
 موجود في الخارج وهو حيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع
 النظر عن غيره كان متغيرا في ذاته غير قابل للاشتراك
 فيه بل هو في نفسه كالتسوية الانشائية موجودة في الخارج
 كانت مع قطع النظر عما يفرقها في الخارج متغيرا في ذاتها
 غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في
 ذاتها الخارج ومشاركة بين افرادها بل هو معنى مقول
 في النفس مطابق لكل واحد من جزئياتها في الخارج على ان معنى
 في النفس اي شخصه لا يشخصه الى الخارج بل هو كالتسوية
 في الشخص بعينه غير متغيرا في ذاته بل هو معنى مقول
 في الشخص بل هو كالتسوية في ذاته بل هو معنى مقول
 كان عينه هكذا الحال بالنسبة الى سائر افرادها وهذا
 انما يتبين على مذهب من قال ان الاصل في النفس هو ماهيتها
 الانشائية واما من قال ان الاصل في النفس هو صورها و

في الخارج والاشياء في النفس
 في الخارج والاشياء في النفس
 في الخارج والاشياء في النفس

واشياءها الخالصة لها بالحقايق فالكل عندنا هو الماهيات المعلومة
 بافهام الخريف فانما يتبين بمشخصات الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع لا
 وغيره ما اقول لظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ لا يتبين في نفسه
 كالتسوية بل لا يتبين في الطبيعة الكلية وحده بل يتبين في ذاته
 الحركات عن بعض الفضل انما لا ينقل الموارض الشخصية فانها ان كانت عقلية
 لم يتبين شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج وفيه ليس عند
 العقل ان الشخص العارض الخارج بوجوده موقوف على وجود المورود شخص
 فكيف يحتاج في شخصه العارض بالخواء الشخص هو المبدأ الفاعل في الشخص
 ليس له هذه الهوية وهذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يخص هذه
 الهوية ولا ينفك بالشخص هذا لا كل على نفس تصويره غير ما ينفك بالشخص
 كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو الشخص حيث هو وما ينفك في وقوع
 والشخص اي على الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقال فالشخص ما لا يتحقق
 التقريب وبكيفية يكلف ويقال المراد بالشخص فيما سبق هو الشخص باعتبار
 انه يجعل الشخص شخصا كايطلق النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع
 نوعا ويتركز في الشخص باعتبار افراد الخريف **فصل** في الواحد والكثير اما
 الواحد فيقال على ما لا ينقسم في الجملة التي يقال له انه واحد المناسب ان يقال اما
 لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون واحدا بالشخص والاحد لا يكون امورا
 متكررة باجتهاد في امقدمة تلك الامور او عارضة لها في خارجيتها
 محمولة عليها او لا مقدمة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرس
 المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزبد وحر والتحدين بالنطاق و
 الانشاء والثاني قد يكون بالجموع ان كانت جمعة الوحدة محمولة بالطحين على تلك الامور

في الخارج والاشياء في النفس
 في الخارج والاشياء في النفس
 في الخارج والاشياء في النفس

كالقطن والشمع المحو عليها لا يبرص وقد يكون بالموضوع ان كانت جهة
الوحدة موضوعا بالطبع كما كانت والاضاحك على ان لا يبرص على الارض
بما لم يوجدها وان كانا على ما واثقت كسنة النفس البنية ونسبة الملك
الى المدينة فان النفس تعلقا خاصا بالبدن يحسن تمكن من تدبيره والتصرف فيه دون
غيره من الابدان وكذا الملك تعلقا خاصا بمدينته ويجيب تدبيرها ويتصرف
فيها دون غيرها من المداين وهذا التعلقا نسبة متحدة في التدبير الذي ليس
مقوما ولا عارضا لشي من مابل هو عارض للنفس والملك وقد يتو واحد بالقد
اي بالشخص وهو قد يتو غير حقيقي قابلا للفساد وح قد يتو بالانفصال وهو
الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء مشابة في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالانفصال
لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كالحطيم المحيطين بزاوية وقال
ايضا الجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الاخر وقد يتو بالتركيب وهو الذي
كان فيه كثرة بالفعل كالسبب قد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم
اصلا كالنقطة والمفارقة والكثرة في الذي يتو الواحد في انفسهم
من حيث انهم ينقسمون **هذا** في الما كان لتباين عرضا في الكثرة فلا
يبعد ان يصو التعلق عند التجزئ الكثرة فيحصل له خيرة وانشاء
فيما عتيد فلذا اورد هذين في بيان حقيقة التباين واقتسادا في ذلك
الانشاء اقول الاقرب ان يقال الماد كالمصان الكثرة يتو الواحد
لا يبعد ان يحصل للتعلق خيرة في ان فهو التباين اما اذا وازدهر
للتحقيقة وتوضيح الانشائي قبل اطر عرضيان فان التباين انما
يعتبر في الاعراض والجلوه وكان ههنا ان بعضهم قد اعتبر التباين
المسوق النوعية في التباين وهو الذي لا يخفى في ان احد الى انما اجتمعا

٢٢
والاول والثاني محالون بالتميز بينهما والثالث ايضا محال لان حصول
في كل واحد منهما ممكن لان الميولي على ذلك التقدير ينسبها الى
جميع الاحتمالات على السوية وكذلك نسبتا للصورة الجسمية
تقتضي حينها مطلقا لا معينا فلو حصل حصلت في بعض الاحتمالات
دون بعض يلزم ترجيح اوبى به وهو محال فيلزم ان تقضي
الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما استذكرها
واجيب بان الصورة النوعية وان عبت مكانا كليا لكن
بنسبتها الى جميع اجزاء واحدة فلا يصح ان يكون مخصصة
للميولي بميزة معين منها وذلك ان تقوي عجزا في تقارن الميولي
صورة اخرى او حالة في احوال تقيين لها بعض اجزائها كما ان الميولي
وايضا قد يكون الميولي المجردة هيولي على فلو حاجق التخصيص
الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الميولي اذا حصلت
في بعض الاجزاء فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها بميزة معين
من اجزاء ذلك المميز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان
نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء فتخصصها لاجزاء بالاختلاف
معها وهي نسبتها اليها يكون ترجيحيا لا مرجح قطعا ولا يبعد
ان يقال ان الميولي المقارن للصورة المتصلة متصلة
فتكون اجزائها مقرونة لاسم وجوده في الخارج فلا تقتضي
مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للميولي بوجه
معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقرير بان يقال ان الملك
انما يقلب هو او على العكس صار التقلب او لم يوضع

من اجزاء الميزان الطبيعي مع مساو لما انقلب اليه مع تساو
نسبة اليها فيقدر ان الميزان بعد متلازمة الصورة او في موضع
تساوي نسبتها الى جميع الاجزاء لان الوضع السابق يقتضي
الوضع السابق اللاهوتي فلا يكون ترجيح بلا مرجح اى الله
انقلب متلازمة الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الوضع
الطبيعي الماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء فهذا هو الوضع
فالمرتب مرجح للمختص وان كان قبل الانقلاب في موضع
الهواء قبل الاستقرار فيه بعد طبعه فالوضع في ذلك هو
مرجح ولا يتصوره مثله في الميزان التي لا وضع لها
اصلا وفصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف
بها الاجزاء انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجزاء الطبيعة صورة
اخرى غير صورة الجسم لان اختصاص بعض الاجزاء
الاجزاء اى باقتضاء السكون في مكان حصوه فيه والحركة اليه
عند خروجه عند دون بعض بدسائر انما ليس له خارج
عن الجسد بالضرورة ولا للميزان لانها قابلة فلا تكون فاعلة
كما ينبغي وايضا هيولى العناصر مشتركة لا تفقد بعضها
بعضا فلا يكون مبداء الامور مختلفة اما ان يكون
للجسم العامة الى الصورة الجسمانية المتشابهة في جميع
الاجزاء او صورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لولا اشتراك
الاجزاء كلها في ذلك الميزان فتعين الثاني وهو المطلب لا يخفى
عليك انه لا بد لاختصاص الاجزاء بصورها النوعية من سبب

من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختلاف في الاجزاء العنصرية
العنصرية في حد ذاتها كل صورة فيها كانت متصفة بصورة
اخرى لا جدا استعدت لقبول الصورة الاخرى واسا في الامور
العقلية لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها وتقبل لا يجوز
ان يكون الاختصاص بالانوار في العنصرية لان مادتها قبل
الانقسام في كل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لا جعلها
استعدت لقبول الكيفية الاخرى واما في العقلية فلا
مادة كل ذلك لا تقبل الا كيفية واحدة لها فلا حاجة الى
اثبات الصورة النوعية وقد يجب باننا نعلم بديهة ان حقيقة
التشابه الحقيقية للماء قد بدت اختلافها في اجزائها
مختص واعلم ان دليلهم لو لم يدل على ان الانوار الاجسام
مبداء فيها واما ان ذلك المبداء واحد او متعدد فلا
عليه ولعلمهم انما اقتصر على الواحد لعدم احتياجهم الى
الديار فان قيل هذا منافق لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا
الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط
بعدم تعدد الجواهر في الواحد والصورة النوعية وان كانت
امرا واحدا بالذات الا انها متعددة في الجواهر يقتضي كل جبهة
ما يناسبها هداية يرتفع بها الا لا يشبه في كيفية التكون
المذكور للميزان والصورة اعلم ان الميزان ليس على
لانها لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر
ان الميزان لا تقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان

فلان كل تلك مادة عارضة
الاجزاء مادة انفسك الاخر
وقل مادة عقلية

ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى لا يتبع انفسها كما ان الصلابة
ولا يظهر من ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدمها زمانيا
واما انها لا يتقدم على الصورة تقدمها ذاتيا فغير معلوم
وان الاوانها لا تتقدم على الصورة تقدمها زمانيا فان
اراد بقوله والعلة الفاعلة التي يجب ان يكون موجوده قبله
انها يجب تقدمها على المعلوم بالذات فليس كذلك لا يحصل المطلب
من المتقدمين وان اراد انها يجب تقدمها على المعلوم بالزمان
فمنوع فان الواجب والعقل الاول مساويا على الخلق وان
الصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب
وجودها مع الشكل او بالشكل قبل لانها ليست علة فاعلية
للتشكل والا لا تشترك الاجسام كلها في التشكل على ما بينه
ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم بوجود
وجوده لان لم يتوقف عليه او به ان توقف عليه واقوفيه
نظرا لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية وقابلية
للتشكل نفي العلة مطلقا الجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي
تقدمها على التشكل وايضا ما بين فيما سبق هو ان الصورة
ان لو كانت محضمة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المقتضية
لزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلية لزم ذلك
بل هو خلاف الواقع وقد يقال التشكل هو الهيئة حاصلة
بسبب احاطة الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة
عن وجود ذلك الحد والحد وهو متاخر عن وجود المقدار

انما نخص عن العلة
المتأخرة عن التشكل
فوجب وجودها
مع التشكل

المقدار الذي هو الحد وهو متاخر عن التشكل المتأخر عن الصلابة
لوجوب تلخ الكل عن الجزء فاذا التشكل متاخر عن الصورة
بل هذه الهيئة فكيف يقال انها مع التشكل او متاخر عنها واجبا
الحق الطوسي بان هذا البيان يفيد ان التشكل عن ماهية
الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذي ندعيه عدم تلخ
التشكل عن الصورة المتشخصة لا احتياجا في تشخصها الى
التناهي والتشكل ولا بعد ان يحتاج الشيء في تشخصه الى
ما يتاخر عن ماهيته كالحاجة الى الابن والوضع المتأخر
عنه فاذا التناهي والتشكل غير متاخرين عن الصورة المتشخصة
المتشخصة من حيث هي تشخصه وان كانا متاخرين عن ما
هيتهما هذا ولا ينبغي ان يقول ان الصورة متاخرة عن
التشكل قطعا ولذا ان يقول احتياج الصورة في تشخصها
اليها غير معقولة لانه ان كان لا يلزم من تشخصها
وليس كذلك فان الشبهة المتشخصة النوعية باقية مع تبدل
افراد التناهي والتشكل عليها وان كان الكل منها قد لا يسطر
قطعا فانا تعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكل مثلا الى الصورة
لا يفيد تشخصها والتشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي المتقدمة
عليه ومع ذلك كانت الصورة علة لوجود الهيولى كانت
متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على التشكل
بالذات او مع مجمل المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة
على التشكل بالذات لان المتقدمة على المتقدم على الشيء والتقدم

على ما مع الشيء متقدم عليه هو بحكم المقدمة الاولى وانت
تعلم ان لازم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك
الشيء لا يظهر صحة في التقدم والتميز الذي بين وقد يقال
الهيولى متقدمة على الشكل قطعاً بناء على ان حقوق الشكل
انما هو مشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة المزمعة فان
وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا مبنى على ما يتلوهم
ان التلازمين يجب ان يكون احدهما عللة موجبة للآخر
يكونا معلولين عللة واحدة موجبة لهما بالتحقيق التلازم اذ
العللة الموجبة ما تمنع تخلف المعلول عنه سواء كانت
عللة تامة او جزءا خيرا منها فانه مستلزم للمعلول وبالعكس
واحد المعلولين مستلزم لهما وهي المعلول الاخر وبالعكس
وهنا بحث لانه اذا اعتبرنا ان العلة الموجبة التي
فلازم ان لا يمكن احدهما التلازمين عللة موجبة للآخر
لم يكونا معلولين عللة واحدة موجبة لهما لزم ان كان افراد
احدهما عن الآخر وهو غلط وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى
عللة فاعلية على تقدير كونها موجبة فله يكون وصف العلة
بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقويم لغير
بدون الصورة اي بدون ما هيها هيتهما فهي تستحق
المادة تيوارد افراد فاعليتها فلولا ان صورة عنها ولم يقترن
بها صورة اخرى عدت المادة فذلك الصورة المتواردة عليها

27
عليها كالادعائهم نزول واحد منها عن الشيء وقيام مقامها
اخرى فيكون الشيء باقيا على حاله بقايت تلك الدلائل
وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا
انها لا توجد بدون الشكل المقتضى الهيولى فالهيولى مفتقرة
الى الصورة وجودها وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان مازك
كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء كانت
الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فينبغي ان يكون ايضا ان الصورة
لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا منافيا لما
سبق من ان الصورة ليست عللة الهيولى اذ لا معنى للعللة
الا ما يحتاج اليها الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى
الصورة في الوجود لكانت الصورة عللة لها والجواب
ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى
الصورة المستخصصة لجواز انتفاؤها مع بقاء الهيولى وهو
المذكور سابقا هو ان الصورة المستخصصة ليست عللة
للهيولى فلا منافاة فيه والصورة تفتقر الى الهيولى في
تشكلها قيد ولما تنافيتهما التوقف فيهما لم يلزم دور
واورد عليه لا يلزم الدور في كون الهيولى مفتقرة الى الله
الصورة في التشكل وبالعكس يحتاج كل منهما الاخر في ذاتها بل
في تشكلها الى ذات الاخرى لا الى الله تشكلها وقد يجب ان
بان احدهما اذا كانت عللة لشكل الاخرى فهي في حيزها
مستخصصة تكون متقدمة على شكل الاخرى وفي مستخصصة

الشكل فليكن تقدمها في حيث انها متشكلة فلو انك انعم
لدار والحق ان الشكل ليس شئنا بمعنى ان يعين الحق
بل بمعنى انه لا يزم للشئ في حيث هو مشغول وتقدم العلة
يجب ان يكون بذاتها وشغولها لا يوازنها ولا يتوهم
ان تقدم الملازم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة
الملازمة لعلولها متقدمة عليها بالذات مع السبق لا تقدم
على نفسه **مسألة** في المكان وهو صفة الخلق ارادة البعد
عن المادة واكثر اطلاق الملاء على المكان الثاني عن الشغل
او السطح الباطن من الجاهل على المساحة للسطح الظاهر للجملة
لان الجسمية حاصل في مكانه مالم لا يكون المكان
امر غير منقطع عنه ان يكون المنقطع في جميع جهاته
تمامه فيما لا يتقيد ولا ان يكون المكان امر منقسم في جهته
فقط لا يستحيل كونه محيطا بالكلية فهو اما منقطع في جهتين
او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحاً عرضياً
لاستحالة الجوهرية ويجوز ان يكون حالاً في المتمكن والا
لا يتقيد بالثبات بل فيما يحويه ويجب ان يكون مسطحاً
ما سأل سطح الظرف المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن مالاً
له وهو السطح الباطن من الجاهل على المساحة للسطح الظاهر للجملة
وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعد
منقطع في جميع الجهات مساوياً للبعد الذي في الجسمية
ينطبق احد ما على الاخر سارياً فيه بكمية فذلك البعد الذي

الذي هو المكان اما ان يكون املاً وهو ما يستفاد من قوله
على سبيل التوضيح وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون املاً
موجوداً او لا يجوز ان يكون مادياً قائماً بالجسم لا يزم من حيث
الجسم تدخلاً الا جساماً لا يوجد في هذا مذهب الاشاعرة
ويستلزمه بعد سقوط الزعم انهم قاطعون على البدنة و
صحة نظيرهم بالقطر بالقائى بعدالة الاقطار ويجب ان
يكون جوهر القياس بقاءه وتوابعه بالمكانات عليه مع بقاء
بشخصه فكان جوهره متوسطاً بين العالمين اعني الجوهر
المجرد الذي لا يتقبل امتزاج حقيقته والوجسام الى تقبل امتزاجها
وهي جواهر حقيقية وح يكون الاقسام الأولية للجوهر ستة ثلاثة
على ما هو المشهور والاول بطرفين الثاني وانما قلنا والا
بطرفين لو كان خلوها اما ان يكون الاثنياء محضاً او بعد اجزاء
بحر اعز المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلوها اقل من خلوها
فان الخلاء بين الجدارين اقل بين من خلوها بين المدبنيين و
ما يتقبل الزيادة والنقصان اسبق لان يكون لا ثانياً محضاً
فيلقبه الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجودها فلا
يلزم منه الا الوجود الفرضي واما كونه موجوداً حقيقياً فيقدر
لا يزم وقد يجاب عنه باننا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما
حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد التردد
بين الاثنين المحض في الخارج والموجود في كماله الظاهر
العادة جارية باطل مذهب المتكلمين والا شراً في حق

ابطال بها الترتيب الاول بالاول والثاني بالتالي فيلزم الا ما ذكره
 الصرك يدل على انه ليس بشيء في الخارج يدل على انه ليس بشيء
 في نفس الامر وان اراد الترتيب بين الاثنين في نفس الامر
 فيها فيشع دالة الشافعية في الحق الثاني ولا سبيل الى الثاني
 لانه لو وجد البعد بعد اعم الاربعة كان فانه غنيا عن المحل والا
 لكان لاداة مفتقر اليه وهذا منافي لجزءه فان قيل ان الاربعة
 اى على وجه الافتقار ههنا لانه يفتقر اليه في الاجزاء وفيه
 بحيث لا موقوف على تماثل الابعاد المتساوية والمجردة مع ان
 اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والحق
 الثانيين وكلهما منوعان **فصل في الحيز كمال جسم فاجز**
 طبيعي فيلهذا ينقض الج المحيط فانه جسم وليس له حيز على
 تفيد اى السطح الباطن من الج الحيزي المماس للسطح الظاهر
 من الج المحيى انه ليس وراء جسم نعم له وضع ومكانا بالاشتراك
 الى ما في جوهه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عند مابه بمثابة
 الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لسابه وله
 الوضع الذي بمثابة المحدود عن غير في الاشارة الحسية
 فهو متخير وليس في مكان ولا بعد ان يكون تلك الحالة التي
 تتميز في الاشارة الحسية عن غير طبيعته وان لم يكن شيء
 من اوضاعه ونسبه بالقياس الى ما تمت امر طبيعيا فان قلت
 هذا منافي لما صح به المحقق الطوسي في شرح الانشادات
 من ان المكان عند القائلين بالجيز غير الحيز وذلك لان المكان

لان المكان عند قريب من مفهومه القوي وهو ما يعتمد عليه
 المحقق كالا من السنين واسم الحيز من عند الفاعل المشهور
 بالحيز الذي لو لم يتفقد كان خروجه كذا خروجه للماء واما عند
 الشيخ والجوهري الحكماء في واحد وهو السطح الباطن من الج الحيزي
 المماس للسطح الظاهر المحيى اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم
 المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا وجه
 الا بالحق ان يكون الحيز اما في موضع وفي موضع اخر من كل
 جسم فله جسم طبيعي فان كان في مكان كان حيزا وكان في مكان
 وشعلا لا اوفر من عدم تأثير القوا سري الامور الخارجية
 كما في حيزه معين بالضرورة وتلك الحيز اما ان يستحق الجسم
 لذاته او لفا سري ام خارج وانما فانه القاسم بذلك اذ لو كان
 المراد منه ما كان تأثيره على خروجه مقتضى الطبع لم يكن الترتيب
 حاصلا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القوا سري فنعين الاول
 فان اما بسببه في الطبيعة اذ لا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة
 لان نسبتها الى الاجزاء كلها على السوية او الى السوي او انما تابعة
 للجسمية اقتضاء حيزا على الاطلاق فتعين استناده الى امر
 داخل فيه مختص به يعنى الطبيعة وهو المطلق فان قلت تأثير الفاعل
 في مكان كان في الامور الخارجية التي يفرض خلوه عنها فلا فائدة
 عند تخلية مع طبيعته يكون موجودا فضاءه عن ان يكون
 حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جازان يكون
 جازان يكون حصوه في مكان معين في فاعله فان الاين من

المستفوع

من لوازم وجوده لا يمكن تحقق الثاني في وجوده فتدبر
 تحقق الثاني فيها هو لازم وجوده فالقاعد اذا وجد الجسم
 اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على الثاني ان
 المكان هو البعد واملاية هو السطح فلا يمنع ان الاين من
 لوازم وجوده كما في المحدث وادور عليه ان غلق الجسم
 وان كانت ممكنة في الزمن نظر الى ذات الجسم جاز ان يكون
 مستحيلا بحيث لا يمتنع الامر فلا يتم الاستدلال على ان
 لا يمكن ان يكونا طبيعيا بحيث لا يمكن ان يكونا طبيعيا على
 ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون الجسم
 احدهما ان طبيعيا لا يمكن ان يكونا طبيعيا فاذا حصل
 في احدهما خلل مع طبيعة فلما ان يطلب الثاني اولا فان
 طلب الثاني يلزم ان يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا
 لانه ما رتب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا ههنا
 لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس
 له حين ما خلل وطبيعة وقد فرضناه طبيعيا ههنا او رتب عليه بان عند
 الطلب لمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا اخر لا يقدح في كون
 هذا المكان طبيعيا فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا
 لمكان ههنا مطلقا وقيل ان هذا الكلام لو وجد في الحيز
 طبيعيا فانما ان يحصل فيها معا وفي احدهما اولا يحصل في
 ستمين منها والكل بطا اما الاول فلهذا اما الثاني فذا ذكره الصواب
 الثالث فلا نوح اما ان لا يكون على سمة الحيزين او يكون على نوح

29
 وحي اما ان يتوسط بينهما او يقع بينهما في جهة فعلى الاولين يلزم
 طبيعيا الى جرتين مختلفتين وهو على الثالث محال الى جهة اطرافها
 فان اوصل الى اقيهما عاد الى الثالثين وقد تبين بطلانهم وقول
 لا حاجة الى تمام كلام المصنف في هذا التطوير فان محض ان لو كان
 في احدهما حيزان طبيعيا لا يمكن حصولهما في احدهما والتالي
 بطا ان يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم فصار في الشكل
 في كل جسم قد يشكل طبيعيا لان كل جسم متناه وكل متناه فهو
 متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي واما ان كل جسم متناه فلما
 متناه واما ان كل متناه فهو متشكل فله شكل طبيعي فلهذا
 فيكون متشكلا وقد مر ما فيه فتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله
 شكل طبيعي لان لو فرضنا ارتفاع القواسم الى الامور الخارجية
 لمكان على شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون طبيعيا او لقا
 لا سبيل الى الثاني لاننا فرضنا عدم القوي سقا فان هو عن طبيعة
 وهو المخط او رتب عليه ان يشكل الجسم فقف على تناهي ابعاده و
 لا تشاء ان طبيعة الجسم تنهي ابعاده ولا تستلزمه في حيث
 هي وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لغيره
 لم حيث هو لا يكون عارضا لذاته وهذا بعينه واراد في المكان
 بمعنى السطح فان حصوله في موقوف على وجوده جازي و
 هو امر غريب قطعنا بجذوق المكان بمعنى البعد فان حصوله
 الجفينة موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم
 لازم لم حيث هو فصار في الحركة والسكون اما الحركة فهي الجرح

في القوة الى الفعل على سبيل التدريج فيكون بيان ان الشيء الموجود بالفعل
لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والاحكام وجوده
بالقوة فليدرك ان لا يكون موجودا وقد فسرنا وجوده
فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود كما هو الذي ليس
لكمال متوقع كما لا يرى عز اسماء والعقول والفعل في بعض الوجوه
وبالقوة في بعضها فمن حيث ان بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل
فذلك الخارج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد
كما نقول في الماهويات فان الصورة الهوائية كانت لا بالقوة
فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج فهو الحركة او الفسقة
بجث اما اولاه فلا يحصل للتقسيمات لم يكن لها فخرج
عن القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخارج
حركة ولا كون ولا فسادا واما ثانيا فاذن الانتقال الى الجدة والفعل
والافعال والمنتهى دفع مع انه لا يسمى كون او فسادا وقال
ارسطو الحركة قد تطلق على كون الجسيم اى حده حد والمفتا
بغيره لا يكون هو مبتدأ الوصف اليه ولا بعده حاصلا فيمكن
الحركة بمعنى التوسط في سمة شخصية موجودة في الخارج دفعة
ستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحركة الى حدود
المتناهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود
سيالة فباعتبار استمرارها وسيلاتها تنفصل في الحيات الاخرى
غيره فارتبطت بالحركة بمعنى القطع فانها ارتسم نسبة المتحرك
الى الجدة الثاني في الحيات قبل ان يزول نسبة الى الجزء الاول عنه يتميز

يتميز امر متشبه متعلق على التماثل كما يحصل في الطبيعة النارية والحرارة
السعة الجوانية امر متشبه في المتشبهات كما لا يشر ذلك حطاً
او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في النوع لان المتحرك
عالم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها فاذا وصل قد
انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عارضا نشأته ان
يترك في الجرد ان خرجت عنه لانه غير متحرك ولا ساكنة اذ
ليس من شأنها الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدوم المألوفة
وقد قيل السكون هو الانتقال من ما في ما يقع في الحركة فالتقابل
بينهما التقابل للتضاد وكل جهة متحركة غير الحسية اذ
تترك في الجوهر ككل ما يحتمل على الدوام والتالي كانه
فالعدم مثله ثم الحركة باعتبار مقوماتها على اربعة اقسام
ومعنى وقوع الحركة في مقوماته هو ان الموضوع يتحرك في نوع تلك
كالتي في النوع اخر منها او من صنف الاصناف او من فرد في فرد
جمله في الكم كالحق هو ان يزداد اقسامه الاصلية الجوانية
اليه ويدخل في جميع الاقسام على نسبة طبيعة بخلاف
المتشبه فانه زبادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية
في بعض الحيوانات هي المتولدة من المتشبه كالعظم والعصب
والرياط والزائدة فيه هي المتولدة من الدم كالحية والشمع
والسمن والذبور هو انتفاض حجج الاجزاء الاصلية للجمع
بما ينفصل عنه في جميع الاقسام على نسبة طبيعة بخلاف
الحزال فانه انتفاض من الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة

في شرح القانون السمن الهزل ايضا فليقتام الحركة الكمية و
هنا بحث الحركة في مقولة تستدعي امر واحد بعينه يتوارث
عليها فرد تلك المقولة افراد المقدار في التوارث يقول
يتوارث على شئ واحد بعينه الى ان المقدار الكبير في التوارث
لما كان المقدار الصغير بل المقدار الكبير يتوارث لما كان له
المقدار الصغير مع امر اخر منضم اليه وهذا المجموع لما كان
المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا او لو كان المقدار
الصغير في التوارث لم يتوارث لما كان المقدار الكبير بل المقدار
الصغير اما يقضي بحركة ما كان له المقدار الكبير فعمل المقدار الصغير
والكبير في حالة التوارث متساويان فليس في الحركة الكمية
وكذا الحال في السمن والهزل فيمحص في التخلخل والتكاشف
وارادوا بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجرم غير ان ينضم اليه
غيره وبالتكاشف ان يتقصص مقدار الجرم غير ان ينقص
عن جرمه وقد يطلق التخلخل على الانتقاش وهو ان يتاعد
الاجزاء ويداخلها جسم غريب واحدا كقطر المنقوش في الكائن
على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها
من الغريب كالقطر المنقوش بعد ثقبه وقد يطلق
على رقة القوام وغلفه وما يدل تحققها ان القوام الضيق
الراس اذا كتبت على الماء فله يدخلها فاذا مضت مضائقها
ثم كتبت عليها عليه دخلها وما ذلك بخلاف حدث فيها بالمص
لا متناعه بل لان المص يخرج بعض الهواء واحد في الهواء الباق

الباق تخلخله فله حجة بحسب يشغل مكان الخارج ايضا ثم وجد
فيه البرد الذي في الماء فكان شفا حجة بحيث يشغل مكان
الخارج ويحذف طبيعة المقدار الذي كان له قبل المص فدخل
فيها الماء منقوشا امتناع الخلاء وهكذا قالوا واقول الطالكاشف
ههنا ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القاسم
المذكور اذا كتبت على الجار جديده بدخل فيها وحركة في
الكيف كسبح الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى
هذه الحركة السطحية وحركة في الاين وهي انتقال الجسم مكان
الى مكان اخر بل من اين الى اين اخر على سبيل التدريج وتسمى
نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم على سبيل
الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين اى بقا رقى
كل واحد من اجزاء مكان لو كان له مكان ويلازم كل مكانه
على التدريج اقول ههنا بحث اذ قد علم ما سبق ان الحركة
في الوضع هي الانتقال من وضع الى وضع اخر تدريجيا ولا يتم
ان ذلك الانتقال فيما ذكره فان القائم اذ قد ينتقل
من وضع الى وضع اخر مع انه لا يتحرك عما الاستدارة وثبتت
الحركة الابدية لا ينافي ذلك والاظهر ان الحركة واقعة
في يوافي مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلو انه اذا فرض
ان ماء اشده سخونة من ماء اخر فيترك في الكيف حتى صار
سفوته اصغف من سخونة الاخرى فان هذا الماء قد
انتقل من نوع من الاضافة اعنى الاشدية الى نوع اخر منها

من السرعة والبطا من جهة الحركة الباطنة وانفقنا في
الاخذ والترك والاولى ترك الاخذ لتكراره ووجدت الحركة
البطيئة قاطعة للمسافة اقل من مسافة الشريعة والسرعية
قاطعة لثقلها اكثر منها واذ كان كذلك كان بين اخذ البطيئة وتركها
امكان امام واحد غير المسافتين والحركتين ممتد بسطح
مسافة معينة لثبوت معينة وقطع منها اقل منها ببطو معين
قال الامام هذا مبني على وجود الحركتين يتبدل ان معا وبتبيين
معا وليست هذه المعية المعينة الزمانية التي لا يمكن ان تباين
الابعد اثبات الزمان فيلزم الدور والاضا هذا مبني على وجود
حركتين احدهما السع والآخر بطا ولا يمكن اثبات السرعة
والبطو الا بعد اثبات الزمان فيلزم دورا خروا جواب
بان الزمان هو الوجود والعلم حاصل فان الامم كلهم قد قرروا
بالايمان والثبات والتم هو والاعوام والمقصود بيان حقيقة
المختص اعني كونه كونه مقدار الحركة ولا شك ان العلم بوجود
الزمان يكفي في ثبوت المعية والسرعة والبطو فلا دور
اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطو
وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف
العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور وهذا لا مكان بل
للازيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ والترك
لتفاوت مكانها وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاء معا بالاضطرار
ويتبدل لا يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها وقور



واقول في نظرنا ان ثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة طوع كما انها
واقعة في الزمان واقعة في الشئ ولا بد من اجتماع اجزاء الشئ
اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا
اجتماعها وقيل لو اجتماع اجزاء المكان الحادث في يوم الظهور
حادثا في يومنا وبالعكس انت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء
الشئ ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الاخر فثبت ان
منفرد غير ثابت وهو المعنى في الزمان وفي البحث للشريعة
ان الزمان كالحركة له معنى احدها امر موجود في الخارج غير
شئ وهو مطابق للحركة بمعنى التقاطع ويسمى الان
السبب ايضا والثاني امر متوهم لا وجود في الخارج فانه كان
الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الاخر
الذي هو مطابق لها وغير منفصل عنها يفعل سببها لا امتداد
وهي مطابق للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه لم يقو
الزيادة والنقصان بالذات ليس مركبا من اقسام متباينة
مطابق للحركة المطابقة للشئ التي يقع عليها الحركة فلو تركيب
منها لتركبت المقتضى اجزاء التي لا يتجزى فيكون مقدارا
فقد مقدار يتوقف على ان يكون كما هو موقوف على ان قابل
للزيادة والنقصان بالذات وهو كونه لا يخرج اما ان يكون مقدارا
الهيئة قارة المتناسب ان يقو المقار او هيئة غير قارة لتبني
المصنفان الا المقار وهو ما يخرج اجزاء في الوجود فساما لا
مطلقا ولا عرضا القارة كالسواد والبيضا بخلاف الهيئة فانها لا

في الفلكية وفيه ثمانية فصول **مسألة** في اثبات كون الفلك مستديرا
 ويثبت ان هو من الجرمين لا يتبدل لان احداهما فوق والاخرى تحت
 فان القائم اذا كان منكوسا لا يصير مائلا على سائر فوايد الجبل
 تحتها بل سائر سائر من تحت ودرج من فوق بخلاف باقي الجبال
 فان المنوجب الى المشرق مثله يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه
 وبالعكس والجنوب بينة والشمال خلفه ثم اذا توجه الى المغرب
 يتبدل الجبل و سائر قدامه خلفه وبالعكس منية شمالا و
 بالعكس منية شمالا وبالعكس منية تطلق على منتهى الاشعة
 الحسية وعلى منتهى الحركة المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل الجهة
 الفوق هي محذب الفلك الاعظم لان منتهى الاشعة الحسية
 ومقطعها وبالنظر الى الثالث قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى
 الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشعة اذا انقضت
 من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذت من جهة
 تحت متوجهة الى ما يقابلها والشهور بانها شتية وبسبب
 الشهرة امران عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان محيط
 بجنبان عليها اليدان وظهره يظن ورأسه وقدمه فالحا
 الذي هو الاقوى في الغالب يسمى مينا ومقابلته يسارا وما يجانب
 وجهه قداما ومقابلته خلفا وما يلى راسه بالطبع فوقا ومقابلته
 تحتها ولما لم يكن مندم سوى ما ذكره فقت او هامهم على هذه
 الجبال الست واعتبرها في سائر الحيوان ايضا لكنهم جعلوا الفوق
 مائلا لظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عموا عنها في شكا

ان كان الفلك مستديرا
 فخطه ان كان مستويا
 فخطه ان كان مستويا
 فخطه ان كان مستويا

بغير الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور
 اما الخاصي فهو ان الجسمين ان يفرض فيهما بعدا ثلثة متقاطعة على راسها
 فوايد الجبل وكما بعد منها طر فان فلكا جيبا كانت الا ان امتياز
 بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتمايزة في القطع فان
 الاستدعاء الطولي يسمى بالانسان باعتبار طول قامته حين
 هو قائم الفوق والتحت وطرف الاستدعاء العرضي يسمى باعتبار
 عرض قائمته باليمين والشمال وطرف الاستدعاء العمقي يسمى باعتبار
 ثخن قائمته بالقدام والخلف فاللحا الخلف لا اعتبارا لثا جيبا
 على الاعتبار العامي مع زيادة في تقاطع الابعاد على قوائم ولا شك
 ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارها عليها وان
 تعلم ان قيام بعض الاستدعاءات على بعض ما لا يجب في اعتبارها
 وان لم يعتبر كانت غير متناهية في الامكان ان يفرض في واحد
 بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل واحدة
 منها موجودة فيل في الشكل لانهم قالوا جهة تحت هي المركز الذي
 هو نقطته هوية فلو كان موجودا واقفا كانهم اراد الوجود
 في نفس الذات وضع غير منفهم في استدعاء ما خوذ الحركة
 ومعنى كان كذلك كان الفلك جساما مستديرا وانما قلنا ان الجهة
 موجودة وان وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاستدعاء
 اليها قد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقطة
 والا لسطوح من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصلة فيها مع
 انهم حوزوا الاشعة المستقيمة الى النقطة المتوجهة في وسط الخط والى

ان كان الفلك مستديرا
 فخطه ان كان مستويا
 فخطه ان كان مستويا
 فخطه ان كان مستويا

[illegible][illegible]

نقطه بکلون عیانه البعد عن
سطح ~~الارض~~ ^{الارض}

[illegible]

ما هذا شأنه فالتجربة متقدمة قباله في نظرنا لا يلزم في ذلك التقيد
 إليها قبل الحركة ولا استتمالة فيه وإنما الخانة تتعدى إليها قبل وجوده
 قالت اناسب الاقصا على ان يقال فالحركات لا تكون متقدمة في الفلك
 ليس كذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلا للحركة المستقيمة
 متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما
 ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري
 او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل
 الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط
 هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة في البسيط واحدة والفتا
 الواحد في القابل الواحد لا يقبل الا قلة واحداً وكل شكل سوى
 الكرة فيه افعال مختلفة فان المضلع ثم الاشكال يكون جاذبة
 خطاً واخر بسيطاً واخر نقطة ولو كان كل واحد منها كرة لا خال
 ان يحصل من مجموعها سطح كروي متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني
 والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون طالباً
 للشكل الطبيعي فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا
 يخرج عن حركة انية هدف لا يخفى عليه ان الثابت فيما سبق
 استتمالة ان يكون الفلك قابلاً للحركة المستقيمة والثبت ههنا
 استتمالة ان يكون اجزؤه قابلاً لها وقد يقال ان كانت اجزؤه
 قابلاً للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها
 وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجسم
 متقدماً عليه فلم يكن محدد لها هدف وفيثبت اما اولاً فلو

فلو كان ذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلاً للحركة المستقيمة متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط هو شكل الكرة

لانه في البسيط واحد في الطبيعة واحدة والفتا الواحد في القابل الواحد لا يقبل الا قلة واحداً وكل شكل سوى الكرة فيه افعال مختلفة فان المضلع ثم الاشكال يكون جاذبة خطاً واخر بسيطاً واخر نقطة

وان كان ذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلاً للحركة المستقيمة متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط هو شكل الكرة

فيكون الجسم متقدماً عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجسم متقدماً عليه فلم يكن محدد لها هدف وفيثبت اما اولاً فلو

فانه جزء الفلك اذ تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو
 لم يتحرك الى احد جهتي الفوق والحت فلم يلزم تحركه في
 المحرك والمحرك وانما يتقدم ههنا دون سائر الجهات واما ثانياً
 فلو ان اللزوم هو تقدم جهات حركاتها لا عليها فثبت في ان
 الفلك قابل للحركة المستقيمة في الوصفية لان كل جزء من اجزائه
 المفروضة في هذا معنى علم ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه
 بالفعول التي تخص بها اي طبيعة تقتضي حصول وضع معين وفيه
 معنى ليسا بها الاخر في الطبيعة او في علم ان الشئ الذي
 يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستقيمة ذالة على
 غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى
 جميع الجوانب وهو محال بالضرورة الى اولى بعضها دون بعض
 وانه ترجيح بل مرجح وايضاً اذا تحرك البسيط على الاستدارة
 فلا بد هناك من قطبين معينين ساكنين وفرد واثره
 مخصوصة متفارقة جداً في الصفر والكبر ترسمها النقطة
 المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلفوا عظيم بالسرعة
 والبطء مع السواء جميع النقطة المفروضة في ذلك
 البسيط واصل جهتها للقطبية والسكون في حال الدائرة
 الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة والسريعة وانه ترجيح بلا
 مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون
 لا مرجحاً الى الحركة وان لم نعلم بعينه ضرورة كون المتحرك
 بسيطاً وانت تعلم ان هذا منافي للقول ان نسبت القابل

فلو كان ذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلاً للحركة المستقيمة متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط هو شكل الكرة

وان كان ذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلاً للحركة المستقيمة متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط هو شكل الكرة

فلو كان ذلك بل يتقدم بها فلو يكون قابلاً للحركة المستقيمة متى كان كذلك وجب ان يكون بسيطاً اذ لو كان مركباً فاما ان يكون واحداً من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والايمان كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي البسيط هو شكل الكرة

الجليح سواء وعليه مبنى على كثرته في قواعدهم فكل شيء يمكن ان
 يزول عن وضعه ويصل الى وضع آخر وما ذلك الا بالحركة وما
 وما ذلك الا بالحركة ولما امتنع المستقيمة تقيت المستديرة
 وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمكانات لطبايع الاجزاء
 يستلزم جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها
 اذ يجوز زوالها بحركة غيرهما اما اعتبار الوضع والمكانات معه
 كانت تلك الحركة طبيعة او قسرية واجيب بان لا فرق هنا
 جوب ستكون الغير ولا حفظها مع حيث انه بسيط و
 جذا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين إمكان الحركة
 قطعاً ونقوة التصيب ان يكون فيه مبدء مستدير
 به والا لما كان للحركة المستديرة لكن الثاني كاذب والمقدم مثل
 لنا البنية انه لو لم يكن في طبيعة المتناهي ان يقال لو لم يكن طبيعة
 في مبدء مستديرة اقول في كلامه من اضطراب لانه لو كان
 في طبيعة الطبع بمعنى الطبايع وتناول ما لا يشعر وازدحام قائل لا
 قوله فيما بعد والامكان الشيء العاين الطبعي كقولنا معه
 وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قولا قبل الميل المستديرة
 خارج الا نزم على تقديره ان يقبل ما ليس بطبيعة مبدء
 ميل مبدء من خارج هو شأنا والميل القليل الميل والذليل
 لا ميل طبيعي في السرعة كما استحق عليه ولا استحق في ذلك
 والاضال يصح قوله فلا يكون ميل مستدير اصلا وهو في المتناهي
 ان يجد الطبع على الطبايع والعاين الطبعي على المتناهي والماله

انما انما هو الذي لا يتصور ان يكون له مبدء مستدير
 فيكون الميل المستدير في كل واحد من هذه المبادئ
 انما هو الذي لا يتصور ان يكون له مبدء مستدير

فيكون الميل المستدير في كل واحد من هذه المبادئ
 انما هو الذي لا يتصور ان يكون له مبدء مستدير

له شعور وانما فان الطبيعة ايضا يطبق على سبيل التدرج في القوة
 للطبايع كما صرح به بعض المحققين فيمنع ان يكون على الاستدرة
 وقد ثبت ان قابلية الحركة المستديرة وفيه ثبت الاول يريد بان
 الحركة المستديرة ممكنة في كل شيء لا في بعضها في امتناع حركتها
 على الاستدرة بربطها بسطة غير علمها وهي الميل المستدير وان
 يريد بان القليل المستدير اما ما للحركة المستديرة ولا يحصل
 ذلك الا عند وجود جميع التدرجات وعدم جميعها فيكون ذلك
 غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره هنا جاز في كل واحد من العنق
 الا لا يشترط في إمكان حركتها المستديرة كيف وقد ذهبوا الى ان كثر
 التدرجات في مبادئ القليل فيمكن ان يكون فيه مبدء مستدير
 مستدير فيمكن تقدير الدليل على وجوبه في مكان الحركة تقييد
 الذات ولا يجزى في العناصير ان يقال ان التدرجات القليلة للقلاء
 ممكنة وصاحبها غير كفاية فلو بد فيه مبدء ميل طبايع
 ولما امتنع في القلاء الميل المستقيم كان ذلك المبدء ميل مستدير
 وانما قلنا انه لو لم يكن في طبيعة مبدء مستدير لما قبل الميل
 المستدير من خارج لانه لو لم يكن من خارج لم يكن مستقيما في زمان اذ لا
 يتصور وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الا ما ان اقصى زمان حركته
 في ميل طبعي يكون ذلك الميل معا واليلة القليلة القليلة في الزمان
 في الجبهة ويتمثل تلك القوة القسرية في غير تلك والا كان البنية
 الى الحركة مع العاين وهو الميل الطبعي كقولنا معه وقيل لا يمكن ان يكون
 من غير عدم الميل العاين فيستلزم جميع العوائق فيمكن ان يكون

فيكون الميل المستدير في كل واحد من هذه المبادئ
 انما هو الذي لا يتصور ان يكون له مبدء مستدير

انما انما هو الذي لا يتصور ان يكون له مبدء مستدير
 فيكون الميل المستدير في كل واحد من هذه المبادئ

خاليا عن الميل ومقارنا لعاثي اخر يقاوم ذلك العاثر الميلى الذى
 فى الميل فلا يلام من ان يكون زمان عديم الميل اقصى زمان
 فى الميل واجيب باننا نفرض مثل ذلك العاثر مع ذى الميل نفسه
 وذلك الزمان الاقصى الذى هو زمان عديم المعارق له نسبة
 لا محالة الى الزمان الاطوارى وليكن نصفه كان يكون زمان عديم
 ساعة و زمان ذى الميل ساعتين واذا فرضنا ذى الميل اخر
 ميلا اصغف من الميل الاول بحيث يكون شعبى الميل الاول
 نسبة الزمان الاقصى الى الزمان الاطوارى يكون نصفه فمثل ذلك
 الثانى بتلك القوة القوية فى زمان عديم الميل مثل مسافة
 مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها باقترابها من القوة
 الميلية المعروفة التى فى الجوى وينتقص سرعتها باقترابها من القوة
 المذكورة لانه لو انتقص شئ من القوة المعروفة التى فى الجوى لكانت
 السرعة اوترا د شئ منها ولا ينتقص السرعة لم يكن القوة الميلية
 مانعة عن الحركة هف فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان
 سرعته فى الميل الثانى ضعف سرعته فى الميل الاول فحركة ذى الميل
 الثانى فى نصف زمان فى الميل الاول وذلك النصف مثل زمان
 عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم الميل
 فظهر ان القليل الميل الذى لا ميل فيه متساوى فى السرعة
 وهو وقد يفر السكالم بعد فرض الاجسام الثلاثة المذكورة
 بوجاهة ان يقال فيقطع ذى الميل الثانى مثل مسافة عديم الميل
 فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقال الميل

هذا هو المقام الذى
 فيه لا يمتنع ان يكون
 الزمان عديم الميل
 اقصى زمان

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

الميل المعارق ما زده فكل كان الميل المعارق اقل كان زمان
 الحركة اقصى لزيادة السرعة فى كل كان الميل المعارق اكثر كان الزمان
 الحركة اقل ولا تنقضى السرعة فتفاوت الزمان انما هو عيب تفاوت
 الميل المعارق فلما كان الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة
 ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول وهذا
 ساعتان فذلك زمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجوه
 الحركة ثم حيث هي لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى يتنفسه
 ما هيتهما يكون محفوظا محققا فى جميع الحركات وما اراد عليه من
 عيب المعارق فيجب ان يشترك الاصلان الفيلفة فى ساعة واحدة
 لاجل اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة فى
 ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى نصف
 ميل ذى الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف
 زمان حركة ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله يكون
 زمانه ساعة ونصف واجيب عنه ان الزمان متصل واحد
 لا انقسام فيه بالعدد وانما ينقسم بالافراض الى اجزاء هى ارضته
 انقسامه لا يقف عند حد وكذا الحركة متصلة لا تنقطعها على
 المسافة والزمان ولا تنقطع الى اجزاء مفروضة حركات كما ان
 ان المسافة لا تنقطع الى اجزاء منفصلة وكل واحد منهما متصل بالمسافة
 فزمانا به حركة فرضت اذ جرى على وجهه اريد ان كل جزء منها
 زمانا وكان ظاهرا لجزءه اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة
 واقعة فى جزء من اجزاء تلك الزمان المشتاق وهى نفس ايضا مشتاقا

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

ان قيل ان الزمان
 لا يقاس بالميل
 بل بالسرعة

فما هي الحركة من حيث هي سالحة لان تقع في ارضها كانه في الاجسام
 للزمان والمكان فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا من الزمان ولا من
 المكان بل يقتضي مطلقا ويمكن ان يقال ان البدئية تحكم بان الحركة
 المحضة التي توجد في متاعصومة تقتضي قدرا معينا من الزمان
 باعتبار القوة والحركة والمشتا المعينة مع قطع النظر
 من المعاق ثم ان الزمان يزداد سبب المعاق فيكون بعض الزمان
 بازاء المعاق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب
 اشتراك الاجسام الثلاثة فيما كان في الزمان بازاء الحركة باعتبار
 لفرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه يكون بازاء المعاق
 وقال الامام لا يستحق في كون الجسيم المبدى الذي لا يبدى فيه
 مساويين في القوة الا اذا كان المبدى القدر عايقا للحركة
 يكون بالغاي مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر في معلقه
 كان قطرات الماء اذا نالت وتكثرت اثرت في تعقير الحجر
 لا تاثير اصد له قطرة فيه وهذا لما يلازم امامه فرض حركة ذلك
 الجسم لا يبدى فيه او في فرض المبدى الذي نسبت الى المثل ولو كانت
 زمان عديم المبدى الى زمان في المبدى الاول وانما لم يتغير في كسبي
 الجسيم الاخرين بالقلي خلاق جبهة مبدى والجماع الامور المذكورة
 اذا الاول مشاهد لا تبادى انكاره واستعماله الثاني مبني على
 التناقض بين الامور المجمعة وهو منتف هربا بالضرورة لكن
 فرض المبدى في تلك المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبت مراتب
 المبدى على الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة

وحيث ان الزمان لا يبدى فيه او في فرض المبدى الذي نسبت الى المثل ولو كانت زمان عديم المبدى الى زمان في المبدى الاول وانما لم يتغير في كسبي الجسيم الاخرين بالقلي خلاق جبهة مبدى والجماع الامور المذكورة اذا الاول مشاهد لا تبادى انكاره واستعماله الثاني مبني على التناقض بين الامور المجمعة وهو منتف هربا بالضرورة لكن فرض المبدى في تلك المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبت مراتب المبدى على الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة

نسبية الزمان مقدارته وقدره من اقله كس على انه يجوز ان يكون المقدار
 نسبية الى مقدار حركته لا النسبة بين النسبة بين النسبة بين النسبة
 الى انما لا يزم في فرضه ان النسبة لا يبدى فيه كانه في الاجسام
 محال او يتصور ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه مبدى مستقيما والا
 كانت الطبيعة العقلية الواحدة تقتضي الاثنين المتباينين هذا
 خلف فيه نظر لاننا لم المتفاوت بين المبدى المستقيم والمستدير
 لاجتماعهما في الحركة المدرجة وما قيل من ان المبدى المستقيم يقتضي
 توجه الى جهة واحدة والمستديرة تقتضي صرفه عنها ثم ان المستديرة
 لا تقتضي التوجه لانه يقتضي الصفر ولان سلم المتفاوت فيجب
 ان يقتضي الواحدة اثنان متباينين باعتبار متقابلين
 ان الفلك لا يقبل الكون والنفا واما يطلق بالاشكال
 على حدوث صورة نوعية وزاوية اخرى وعلى الوجود بعد العدم
 والعدم بعد الوجود والمادة هربا هو الا والحق والاشكال الى
 افتراق الوجود واقترانها اما ان لا يقبل الكون والنفا فدون محد
 للجهاات ولا شيء ثم محد الجها يقبل الكون والنفا اما الصفر فقد
 مرتقبرها واما الكبري فدون كل ما يقبل الكون والنفا فليس
 المادة حيز طبيعي ولصورته القاسدة ايضا حيز طبيعي لما
 بينا ان كل حيز طبيعي هذا لا يبدى ان يكون الحيز الطبيعي للصفر
 المادة غير الحيز الطبيعي للصورة القاسدة بل هو متوقف على ان
 ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعيا مختلفا في النوع وهو متوقف
 لان الامور المتخالفات النوع جائز ان ينتشر في ارض واحد وكل

وحيث ان الزمان لا يبدى فيه او في فرض المبدى الذي نسبت الى المثل ولو كانت زمان عديم المبدى الى زمان في المبدى الاول وانما لم يتغير في كسبي الجسيم الاخرين بالقلي خلاق جبهة مبدى والجماع الامور المذكورة اذا الاول مشاهد لا تبادى انكاره واستعماله الثاني مبني على التناقض بين الامور المجمعة وهو منتف هربا بالضرورة لكن فرض المبدى في تلك المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبت مراتب المبدى على الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة

او مستندة فالحق والاشياء
 او مستندة فالحق والاشياء
 او مستندة فالحق والاشياء
 او مستندة فالحق والاشياء

شأنه ان يكون لصورته الحادثة حيز طبيعي لصورته الفاسدة
 حيزا طبيعيا هو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما
 ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غير طبيعي فان حصلت في حيز
 يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز
 طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفناء حاصل في حيز
 غريب فكانت يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي ومنها
 حيث ان الحيز لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح حياها هنا على المعنى
 الاكبر منه واما ان لا يقبل الحيز والاشياء فانه لا يقبل
 يتبادر منه ان حصول الكون والفناء بالحركة المستقيمة وليس
 كذلك بل هو مستند ما ان لها انما يحصل بالحركة المستقيمة لاجزاء
 الفلك وقد مر ان المراد بها حركاتها الذاتية مطلقا فلا حاجة
 الى ما سلك بعضهم من انه لا بد للحرق والالتصاق ان يكون بالحق
 بالمستقيمة منها او بالمستديرة وما يحال ان اما الاول فلما يتبين
 ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الحرق والالتصاق
 بالحرارة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على المستديرة
 في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة لاولى او
 يمكن لكن هذه الافا حيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها
 لو وجدت كانت ما طبيعيتها وقسمة او ارادية والحال ما
 الطبيعية فلا ان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الاشياء
 واحدا غير مختلف واما القسمة فلما تقدم عندم انه لا فاسد
 هناك على الافلاك واما ارادية فلا فلك بشأنا عادم الا ان

سكن
 والطبيعة
 الواحدة

الاولات الجزئية للشيء المختلفة التي بواسطتها يصدر تلك
 الافا حيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة **فصل في ان الفلك**
 يتحرك على الاستديرة واما لان الحركة الحافظة للزمان اي التي
 كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد
 علمت ان الحركة المستقيمة في عرفهم الحركة الذاتية مطلقا و
 المستديرة هي الوضعية ولا شك ان التردد بينهما غير حاصل
 لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والمادة
 كالمادة فيما بعد ان يحل الحركة المستقيمة عما يانع على اللفظ المستقيم
 ويصير مجال المناقشة في الحصر او يتبع لاجزاء ان يكون مستقيمة
 لانها ح اما ان يذهب الى غير النهاية وترجع لا سبيل الى الاول
 والا لزم وجود بعد غير منته و هو المشا الحركة المستقيمة
 ليست بعد الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل
 الى الثاني لانها لو وجدت كانت تنتم الى طرف قبل الرجوع
 فيكون مقتضى السكون لان بين كل حركتين سكونا لان السكون
 الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفصل لا يصلح
 حال الوصول فلم يكن السكون موجودا حال الوصول لا سيما ان
 يفصل الاتصال قبل عكبه لانه ان السكون فاعل الوصول حتى يلزم
 وجوده حال الوصول هو مقد للوصول كالحركة فلا يحقق
 مع المعلوم وكل ما كان السكون الموصل موجودا لم يحدث فيه
 سكون يقتضي كونه غير موصل يعني لا وصولا لشيء اجتماع
 المبدئين الذاتيين المتنافيين المختلفين في حالة واحدة

والاشياء المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء

والاشياء المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء
 المستديرة فالحق والاشياء

فانظر في طلبه

عند انقضاء الحركة مع ان زوال كل منها من احوال الوجود فيحصل الابد
الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وما الى الانطباع على الاخر
فدلتك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا
لا انطباع في الابدان يتحرك احدهما والحركة مما لا يعزل الابدان
وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذ كان واحد منها اي الجسمين ابدا
وجب ان يكون بين الاثنين زمان لا يتحرك فيه الا انهما لم تقا
الاثنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى هي الذات قبله
منه تركيب المتتابع اجزاء لا يتجزى لا انطباقها اي المتتابع الحركة
المنطقية على الزمان ههنا هذا يدل على وجود زمان بين الاثنين
واما انه لا يتحرك قبل افلونه لونه فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور
فيذكر ان لا يكون له في الوجود الذي فرشتاه ان الوسيلة
او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه فاقول
بالميل الثاني واعلم ان الحقبة المشهورة هي الحركة الى المنتهى
يصل اليه في ان وانما تحرك عنه بعد كونه واصدو في ان فلو محالة
يعني مقارنا ومباينا في ان ايضا ولا يمكن اتحاد الاثنين في
الامكان واصلا الى المنتهى ومباينا في ان فاحد معا فوجب
تقابلها بالذات واسمى اتساليها بله عند زمان بينهما لا يتحرك
القول بالتحرك وذلك الزمان زمان سكون اذ الحركة هناك
لا الى ذلك الحدود ولا عنه وهذه الحقبة بعينها قائمة في الحدود
المفروضة في المتصلة التي يقطعها حركة واحدة وقد بطلها
الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة الجوع

عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زمانا اذ لا يحصل الابد
للمركبة فان احدهما لم يكن اذا تحرك وسال الى الانطباق على الثاني
فلو شئت انهما بنطقتان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا
الانطباق الابدان يتحرك احدهما والحركة ما لا يعصل الا بالزمان
وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذ كان واحد منهما الى السيلين اينما
وجب ان يكون بين الاثنين زمان لا يتحرك فيه او لا يلزم تقا
الاثنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى هي الاوقات فيلزم
منه تركيب المتغيرات اجزاء لا يتجزى لانطباقها الى المتغيرات الحركة
المنطقية على الزمان ههنا هذا يدل على وجود زمان بين الاثنين
اذا انه لا يتحرك قبل الفلوتة لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور
فيلزم ان لا يكون له صورة في الان الذي فرضناه ان الوصور
او عنه فيلزم وجود السيل قبل حدوثه اذ الحركة عنه فاقوجد
بالسيل الثاني واعلم ان الحقبة المشهورة هي الحركة الى المنتهى
يصل اليه في ان واي تحرك عنه بعد كونه واصدو في ان فلا يحال
يقيم مقام زمانا ومبائنا في ان ايضا ولا يمكن اتحاد الاثنين و
الاتكان واصدو الى المنتهى ومبائنا في ان واحدا معا فوجب
تغايرها بالذات واسمها اتساها بلا تغل زمان بينهما لا تغل
القوى بالجزء وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة هناك
لا الى ذلك الحدود ولا عنه وهذه الحقبة بعينها قائمة في الحدود
المفروضة في الفتحة المتصلة التي تقطعها حركة واحدة وقد اظهرها
الشيخ الرئيس في الضفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع

فمنها أن **أ** أن يقع فيه ابتداء الرجوع والبقاينة وأن يصدق فيه
على المتحرك أنه مفسد ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فلا
عشوا بأن البقاينة تطرف زمان البقاينة غشا ذلك الأول هو منه
أن الوصف بأن يكون ذلك الأول حدا مشتركا بين زمانين المتكئين
وأن عشوا به أن يصدق فيه على المتحرك أنه مباين راجع غشا الزمان
مفاد أن الوصف **و** أن بين الاثنين زمانا للكنة ليس هو زمان السكون
بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فإن كل أن يفرض زمان
يقع فيه حركة الرجوع يكون منه وبين أن ابتداء الرجوع بعض
حركة الرجوع ثم الله أقام **ال** الحجة باعتبار تقابل المبدأ والوصف والمبدأ
لوجوب الحركة المفارقة واقع وقد ذكرنا ما ذكرنا أن العدم **ل** الحجة المشتهرة
مع الذهاب إلى أن اللا وصف **ل** كإفعل المصنف غير جدا فقل أن
حركة الحافظة للزمان ليست مستغنية فيكون مستديرة وهذه
حركة غير منقطعة ولا لزم انقطاع الزمان فوجود حركة
مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة يمتد الدوام **ال** الحركة الفلكية
أن يكون الفلك أي أحد من الأفلاك وهو الفلك الأعظم عبارة عنهم
ثم **ل** علماء الاستدالة دائما وهو المبدأ **ف** في بحث احتمال أن
تكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة أبدا
تكون الزمان محفوظا بها هداية ترفعها شبهة تمسك بها بعض
حكماء علماء لا يجب تخلف السكون بين المتكئين قالوا فإنه لو جب
لك فأن أقرض أنه زمين حية إلى فوقنا وقلد في **ل** الجوف حية **ل**
ساقطاً بحيث تماس سطحها بسطحها وترجع ح **ل** الفلك **ل**

فكيف لو سبط السكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك
بوجوب سكون الجبل واللازم بطلان كل عاقل بعد ان الجبل ينفق
في الحق ^{بمصادفة} الحية فاجاب بان الحية الميتة لا فوق عند نزول
الجبل ينتهي حركتها الى السكون لانقطاع الحركة الصاعدة في ان
المداورات وعدم الهابطة فيه ^{لأن} الحركة لا توجد الا في الزمان ولكنها
غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها في ولا يستمر زمانا فانها
وان حصل فيها السيلون بكنها الساقية انين متغايرين ليكون ما بينهما
سريان السكون بدراجة متدافى ان المداورات لعدم تنافسها الذاتية
احدها وهو الميل الصاعد ^{والآخر} وهو الميل الهابط ^{الحاصل}
فيها من جهة القبيل ^{بالجبر} الارتفاع الى فوق ^{عن} منتهى الارتفاع ميلها هابطا
هو ميله الذاتي الطبع ^{ويجتر} منتهى وضع يده عليه تلك الحالة
سدا صاعدا هو ميله العرضي ^{الى} اصله من جهة الارتفاع ^{وهو} حركة الجبل
من ما يتد وليس منتهى بين هذه الحركة التي توجد في زمان وذلك
السكون الذي يوجد في ان هو سدا وذلك الزمان وينقسم بعد
ما نفع هذا خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجب هذا المقام ^{فان} في
عبث اذا لا بد بالميل العرضي لا يقوم بالحركة بل بما جاوره ويقاشره
على قياس الحركة العرضية ^{والمنقسم} ان يقول ان السيل الهابط الحية
ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد ^{بالجبر} الارتفاع
بين وقد جاب ايضا بان الحية لا تكسر الجبل بل اذا وصل راسه
اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكرتم
من تدويرها فرضي ويجوز استدلاله ^{لأن} الذي هو فوق الجبل

فهناك ان كان يقع فيه ابتداء الرجوع والسياسة وان يصنف فيه
على الحركة ان مفارقة ومباين لذلك الحد الذي هو المنزلة فان
عنوان السياسة طرف زمان المنة غنا ذلك الان هو منه
ان الوصف بان يكون ذلك الان حدا مشتركا بين زمانين الكين
وان عنواننا يصدق فيه على الحركة انه مباين راجع غنا لانه
مغاير لان الوصف بان بين الاثنين زمانا ولكنه ليس زمانا السكون
بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كان يفرض زمان
يقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض
حركة الرجوع ثم انه اقام للحركة باعتبار تغير الميل والوصف والميل
الموجب للحركة المفارقة واقروا فظهر ما فكرت ان العقل في الحركة المشتمل
مع الذهاب الى ان اللا وصورتي كفاعل الحيز فيجد جديا فقل ان
الحركة الى افضة الزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه
الحركة غير منقطعة ولا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة
مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة يمتد الدورام الحركة الفلكية
قال يكون الفلك اي احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم علمنا انهم
يتم له على الاستدارة دائما وهو المثلث افق فيجب لاحتمال ان
يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدى
يكون الزمان محفوظا بها هداية ترفعها شبهة تمسك بها بعض
الحكماء على انه لا يجب تخلف السكون بين الحركتين قالوا فانه لو وجب
ذلك فاذ افرقتا من حيثية الفوقا فقل في الجواب قوله
ساقط بحيث تماس سطحها سطحي وترجع الى الفتح الذي يجب

وكانت حاله في تلك المدة

وقعت الخطأ في قول بطليموس في ان النواصب
انما يقول انما النواصب انما النواصب
انما النواصب انما النواصب

لا راحة

يا قوم السكون
رنا انحاءا

زيادة قدر الجاهل فلا نقارن هناك الا في الحركتين فيجب ان يتفاوت بين
 الحركتين على نسبة تفاوتها ومن كان كذلك فالجواب ان القوة كلها
 لا تقوى على غير المتساوي لا في الجاهل من الجاهل لا يقوى على اجزاء متناهية
 والثاني بطا في الجاهل يقوى في ذلك المبدأ على ما هو لا بد منه
 فيلزم الزيادة على غير المتساوي المتسق النظام مفضل لعد
 اتما قيد غير المتساوي بالمتسق النظام لان الزيادة على القوة المتساوي
 اذا لم لا يكون النظام متسقاً غير متساوي كالتسوية كالتسوية
 السنين وكذا حكم اللوح المتضاعفة والمات المتضاعفة الى غير
 النهاية وتوضيح ان المراد يكون غير المتساوي متسق النظام ان يكون
 متساوياً واحداً متصداً واحداً في نفسه ولا يلزم من اتصال
 الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانها لا يحصل من الاتساق
 العدد العارض للاجزاء المتفاوتة للزمان ولا يبقى اتصال
 الاتساق وما قيل من ان يبرد عليه ما لا يتدفع عنه وهو ان الاتساق
 لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المصروف في كل
 اتساق الحركة في نفسه وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها
 باعتبار العدد العارض لاجزائها المتفاوتة وقد يقال يمكن ان
 يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة
 على غير المتساوي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم
 تناهية وذلك لا يلزم فيما نحن فيه لفرض وقوع الحركتين في مبدأ
 واحد ويكون هذا القيد احداً من الزيادة على غير المتساوي
 في جهة التساوي فانها غير مستحيلة بل وافية كسلسلتين من

من مبدء
 صغير
 او على جملة
 غير متناهية
 صح

من اللواتي لا تتناهي مبدء من مبدء من مختلفين احدهما
 من يوم والاخر من يوم اخر فتكون تلك اليوم او بعدة والدليل على
 هذا ان المصالح لا يذكر فيكون الزيادة في جهة عدم التساوي ولا
 بد من ذكرها لبا ذكرنا من ان الزيادة بدون غير مستحيلة ولا الاتساق
 بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاتساق لا بد
 لان المصالح ذكره لظهوره في الحركة وقوله في زيادة غير متناهية
 على غير متناهية انما يستحيل ان كانا متساويين مبدءاً واحداً
 واحد فان لم يكونا متساويين كما عدا والسنين او
 لم يكن مبدءاً واحداً اذا اعتبر خط غير متناهية مبدءاً
 وسبب خط كذلك فلا يستحيل في الزيادة المذكورة ولا يبعد
 ان يكون قوة المتسق النظام اشارته الى هذين القيدين
 وقد يقال لا يتم ان التفاوت واقع في الوسط المقابل للمبدأ والقوة
 حتى يلزم منه الحال لا يجوز ان يقع في الخلاء لا خلو في الحركتين
 في الشئ والبطوء فعمل الجاهل اذا يقوى على جملة متناهية
 والجاهل الاخر مثله فالجواب لا يقوى على غير المتساوي لان نظام المتساوي
 المتناهية الى المتناهية مراتب متناهية لا يوجب الاتساق
 وانما كانت مراتب النظام متناهية لان التسمة الخارجية
 الممكنة متناهية وما قيل من ان القابل للقسمة الى غير النهاية
 فقد سبق تحقيقه على وجهه او ينافي ما ذكرناه فثبت الكل
 تقوى عليه القوة البتة من الحركات في مبدء متناهية **فصل في**
 ان الحركة القريب اي بدو واسطة محرك آخر للفلك قوة جبهة

تسبب بالفلك كسبب النشأ البشري ان كل منهما محد الرتبة
للشيء الا ان النشأ انحصر بالزمان وهي سائرة في جسم الفلك
وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض في المحلقة وسمي تقيما
واعلم انهم اختلفوا في حركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة
السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها يزل مع افلاكه
منزلة حيوان واحد ذوى نفس واحدة تنقل بالكواكب
اولا وتعلق بافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق
نفس الحيوان بقلب اوله وباعضائه الياقية بعد ذلك
بتوسطه فان قوة الحركة منبثقة عن الكواكب الذي هو القلب
في افلاكه التي هي كل الجوارح والاعضاء بالياقية وعلى هذا يكون
التنفس الفلكية تسعا اثنا للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع
للسيكا وافلاك اوزهب النسيم وبقية تابعة الى ان كل فلك من الافلاك
المذكورة دون نفس كنه ياه وكذلك كل كوكب وقد ثبتت الكواكب
ايضا حركات ومنفعة على انفسها فعدد النفوس الحركة على هذا
الترتيب عدد الافلاك والكواكب جميعا لان الحركات التي
الاختصاصية يعنى الارادية الجزئية لا تقع الا على ارادة تابعة في
الاعلى للشوق الى طلب امر ملائم ويسمى شهوة او الى دفع
امر منافى يسمى غصبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون
الاشياء امر يد التناول لا يشبهه كافي الدواء البشيع ومنه
يعلم ان الفعل الاختصاصية قد يترتب على تصور النفع والفكر
من غير توسط شوق هناك او غير مريد لتناول ما يشبهه

٤٧
يشبهه كما اذا منع مانع من حياة او حيت ثم ذلك الشوق ينشأ
عن تصور ذلك الامور ثم او الشا من حيث انه ملائم او منافى
لتصور مطابق او غير مطابق وحيث ان تمنع عن تصور كل
او جزئ لا سبيل الا الاول لان التصور الكلي نسبت الى جميع الاشياء
على السوية فارتفع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا فم
التجميع ملائم فبذلك الحركات الجزئية الارادية كالحركات
فبذلك الحركات المعنوية صدر الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم ذلك
لان تصور من حيث انه يمنع من وقوع الغلبة يتوقف على
وجوده لا فاقبل حدوث السواد المعين مثله لا تصور
الا سواد معين في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط المتغير
فهذه القيود وان كانت الموقفا لا يكون الكليا واما تصور
هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الا فتم ذلك
فانه يحصل الابد وجوده فلو توقفت وجوده على مثل هذا
التصور كان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجود
موقوف على حصوله في الخيال الا على حصوله في الخارج و
حصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل القاعاياه الشوق
على ادراكه فانه كما يكون حصوله في الخارج مبدءا لحصوله
في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدءا لحصوله في الخارج
ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسم هذا هو
على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات البشيع او قد يحتمل
بان الجزئيات الجزئية ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية ترتسم

وفي الصغر وتسمى في الكبر لا يكون الا مختلف في في الصغر والكبر
 لاختلف في الصور بان الحقيقة او لاختلف في الاخر عنه
 الصور بان بالصغر والكبر لاختلف في في الجوهر المحدث
 فيل للصغر لجوهر ان يكون لاختلف في الاخر كالشكر واليها
 السواد واجيب بان المفروض تساويها في الاخر واقول
 تساويها في الاخر بانها متشابهة ومتشابهة في المساوي في
 هي الاخر لا يستد بان المتشابهة هي ان يكون الاختلف
 لتشخصها الى السبيل الاول والاولا تكلم في الصغر من نوع
 واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر
 لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج فتبين الف الثالث
 فيكون الصور الكبرة منها مرسومة في محل من المدر المتشابهة
 غير ما رسمت الصور الصغيرة في المدر المحدث لا في الثاني
 الوضع وكل ما هذا شأنه فهو حظه وهو المظهر في
 بالبرهان ان القوة المتشابهة لا تقوى على التركيبات الغير المتشابهة
 والنفس المنطبقة للفلك قوة جسيما فكيف صدرت عما هذه
 التركيبات الغير المتناهية وهل هذا الا انتفاض سريع واجيب
 عنه بان ما حشد التركيبات الفلكية في الجوهر المنارفة بواسطة
 نفوسها الجسيمة المنطبقة في اجسامها والبرهان انما قام على
 ان القوة الجسيمة لا تكون مؤثرة انا غير متناهية لا على ان
 لا تكون واسطة في صدور تلك الانا رور وبانه لما انقضاء
 القوة الجسيمة مدة غير متناهية وكوتها واسطة في صدور

صدور انار ولا نشأ في جاز ايضا كونها مبادى لتلك الانا
 الباشرة لتلك التركيبات عند اذ كانت واسطة فيل
 ان تباينها استقلاله لاوقيما ايضا بان هذه التركيبات
 الغير المتناهية عليها من النفس الحسية والثابت بالبرهان ان
 صدور التركيبات الغير المتناهية عنها بواسطة الانا
 الغير المتناهية الظاهرة عليها من غيرهما فتأمل **الف الثالث**
 في الفصريات وهي متشابهة على سنة وقصور وقصور في البساطة
 العنصرية وهي اربعة بالاشارة اذ العنصر اربعة اوجار وقول
 التقديرين اما رطب او يايسر فالرطب هو الماء وهو
 البارد واليايسر هو الارض والحار واليايسر هو النار
 الحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية
 كما لا سطر في اللغة اليونانية وهذه الاربعة في حيث انما
 تركيب منها المركبات تسمى اسطفا وفي حيث انها
 يحدو المركبات يسمى عناصر وفي حيث يحصل بنصفها عالم
 الكون والفناء وتسمى ركانا وفي حيث ينقلب كل منها الى
 تسمى صور الكون والفناء وكل واحد منها خالف للآخر في
 الطبيعية اي النوعية والاشغال كل واحد منها بالطبع جزا
 المنطوب ترك كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم مخالفة الكل
 والتالي بعد اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن غيره فالمقدم
 منه وكل واحد منها قابل للكون والفناء والصور المتشابهة
 لا نقول ان في عشرة حاصلة في مقايسته كل في الاربعة مع

صادرة عن النفس المنطبقة بواسطة
 طريقتين الاتقالات الغير المتناهية
 ابتداء من بؤرة
 صدور الاسطة وذلك في
 منها في التركيبات الغير المتناهية

مع الثلثة الباقية فثبت منها الاوسط فيهما واما انقلاب احد
العضدين المتجاورين الى الاخر فيبقى الانقلاب الارضى والعكس
الماء والهواء وبالعكس الهواء نار او بالعكس في النجس المصنوع لسانها
واما الثلثة الباقية فيبقى منها الاوسط فيهما وبالعكس فيبقى انقلاب
الارض نار او بالعكس هذا ما اشتهر به من وقال الشيخ ان الارض
الصاعدة تنقلب في اجسام نارية فلهذا في السحابة ومثل ذلك
لا يستدل به البرودة على جودها من كثرة ما ذكره لكانت
اجزاء نارية منقلبت اجزاء ارضية صلبة بل واسطة وبقية
نار الا ان الماء الصالح ينقلب في زمان قليل جدا فيرتفع
في الجبال والى ان يتوحد في اجزاء ارضية انقلبت حجرا
بعد ذهاب الماء بالتحرك او انقلبت وتبقى في ذلك معاني في
عين من يكون وفي قرية في بلدة مرنة في بلاد اديريج واما
ينقلب حجر مرمر الى حجر خشن بالخمير الاكسرية ماء وذلك بتغيير
الماء اما بالحق او بالسمج مع ما يجري مجرى الملح كالتوفيق
ثم اذا ابتعث الماء وقد يقال ان ارباب الاكبر يتحدون بها
حكمة ويعقدون فيها حاجات اصلية تجري جميع بصيرتها حكمة
وكذا الهواء ينقلب كما ترى في قلد الجبال فانه ينفذ الهواء
لشدة البرد ويصير ماء ويتقاطر دقة في غير ان يتساقط اليها
سحاب في موضع اخر وينعقد في جارات متصاعدة والشيخ
قد حكى ان الميثا هد ذلك في جبال طبرستان وطوس وغيرها
وقد يشاهد هذا المسالك الجبلية امثال ذلك كثير والماء ايضا

في الحقيقة
والجواب
في الحقيقة
والجواب
في الحقيقة
والجواب
في الحقيقة
والجواب

ايضا ينقلب بالحر كما يشاهد في الشباب المبلولة المطر وحقه الشمس
وعند غلبا القدر وكذلك الهواء ينقلب نار كما في كوكب الحديد
اذا سددت الشاؤذ التي يدخل فيها الهواء الجديده والنجس في النجس
والنار تنقلب ايضا هواء كما يشاهد في المصباح فان ما
ينفصل عن شعله لو بقيت لرثت ولا حقت سقف
الحجارة فان انقلب هواء وايضا النار كما تنقلب في كوكب الحديد
تنطق في صير هواء ونفوس ايضا الكيفيات الفاضلة في
الصورة الطبيعية لا تستحيل في الكيفيات مثل النجس
والنار مع بقاء الصورة الطبيعية بذواتها ولو كانت
الكيفيات نفس الصورة الطبيعية لاسقى ذلك لا يتحقق
عليك ان ما ذكره غير خط في جميع الكيفيات لسان العضدين
والبنسب اسواء كانت حقيقة او اضافية ليشمل الكلام في
الثاني وتغيير المزاج جامعا اذا انصرفت واجتمعت وتغيرت
في المركب وتغير بعضها في بعض بقواها اي بكيفياتها المتشابهة
وتبدل المراد بتضاد الكيفيات ههنا التماثل مطلقا لا التماثل
الحقيقي المصطلح الذي يكون بين الشئيين في غاية الحد والاول
لم يكن الكلام متنا ولا للمزاج الثاني كزاج الذهب الى اصل
من امتزاج الزئبق والكبريت لان مزاج الزئبق ليس في غاية
البعد عنه مزاج الكبريت لثباتها وادراكه لانه لا حاجتي
الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها
سريع وبعضها يابس وكما ان بين السواد والابيض على

نفسا ذات غاية الخلق كذا في بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبس
وكبر كل واحد منها بنسبة كيفة الا ان الطمان لا يزداد على نفسه
الحقيقين من ان القاعل هو نفس الكيفة والمنشغل المنكسر
الكيفية لا نفسها فان الحرارة فكله تكسور البرودة والبرودة
تكسور الحرارة وانكسا سورة البرودة لا يجب ان يكون
الحرارة بل يحصل ذلك بنسبة الحرارة لثقل الماء القاتل فيخرج الماء
الشديد البرد تكسور الحرارة في ذلك انكسا سورة الحرارة
لا يلزم ان يكون قسوة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة والى
القليل اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسور سورة الحرارة
في كيفة متوسطة توسط ما بين الكيفيتين المتقاربة فيكون
بالقياس الى البرودة مستند بالقياس الى الحرارة وكذا انما في
الرطوبة واليبس طسفة متشابهة في اجزائه يعني الحاصل من
تلك الكيفيات في كل جزء من اجزاء المركب ما نلوا الى اصل الحرارة
الجزء الاخرى يساوية في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالحد
وهو الخارج في كائنات الجو وهي ما يحدث من العناصر لا يخرج
ووجه التسمية ان اكثرها ما يحدث في ارض بين السماء والارض
اما السبخ والمطر وما يتعلق بها فالسبخ في ذلك فثالث
اجزاء النجاسات هو اجزاء هوائية تميزها اجزاء صفراء مائية
تلطفت بالحرارة ولا تميز بينهما في اللغز الصفر الصاعد لان
يحاول الماء من الهواء يستفيد كيفة البرد من الماء قبل هذه المقد
ليست تعليلها لا قبلها بل هي مقدمة تفيد ثانيا في انما الى قال

قال فان كان كثيرا فقد يستفيد منها بامطار او اقل يمكن فوجيها
بوجه لا يكون هذه المقدمة مستندة من ان يقال قد ذكرنا
ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يمزج مع النار وهي التي تنزل
فيها الا دخت المرفعة عن السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات
الاذناب والنيازك وما يشبهها والثانية ما يترب في الخواص
او لا يصلح حرارة ما فوقه ولا يروية مما تحته من الارض والماء وهي
التي يحدث فيها الشهب والثالثة الهواء البارد المختلط بالانجزة
الماهية ولا يصل اليها اثر شعاع الشمس الا نكسا سورة وجبة
الارض وتسمى طبقة رابعة منشاء السحاب والارض
والبرق والصاعدة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر
شعاع الشمس والطبقتان الاولى ثان منها مجازتان للشارف
اخرتان منها للماء في اصل كل منهما ان كلا من طبقتين الاخيرتين
يستفيد كيفة البرودة من مخالطة تلك انجزة المائنة لكل الطبقة
الرابعة لا تبقى على حرارة برودتها التي اكتسبها من مخالطة تلك
الانجزة بوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانكسا سورة الطبقة
الثالثة التي ينقطع عنها ثانيا اثر شعاع الشمس التي تبقى باردة
فاذا بلغ النجاسات صعودها انحاثت بواسطة البرد فان لم يكن
البرد قويا اجتمع ذلك النجاسات وتقاطر الشغل الحاصل من النجاسات
والانجاسات فالحجج هو السحاب والمقطر هو المطر فان كان
البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا
يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها ينزل

السحاب تسمى اولاً لم يصل بعد اجتماعها بل وصل بعده فيكون
يقع الرءوس انما لم يصل الى الطبقة الثالثة الزمير
حارثة الموجب فان كان كثير المقد ينقص السحاب اما حارثة اذا انما
برو كما حكى الشيخ انه يشاهد البخار قد صعوده انما قد يعبر الى
صعود اسير او تكاثرت حتى كانت مكتبة موشومة على واحدة
فكان في صوف تلك الغمام في الشمس وكان من غمامة اصل القبة
التي كانت هناك يظنون وقد لا ينعقد ويسمي حباباً او يقع
بأولى حارثة ينقل اليه كثرة لطافته وان كان قليلاً فان حارثة
البرد اي برد اليل فان لم ينجم فهو الظل وان جمد فهو الصقيع و
نسبته الى الثلج كنسبة الظل الى المطر وقد يكون السحاب من القياض
الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة واولها قيل
المصل السبب في ما سبى بالاكثري واما الرعد والبرق فبسيهما ان
الدخان وهو اجزاء نارية في اطراف اجزاء صفراء رقيقة تلتفت
بالحرارة ولا تمايز بينهما في الخلقة الصفراء انما ترتفع مع البخار
مختلطين وانفقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين
السحاب فاصعد من الدخان الى العلول بقا حارته ونزل
الى السفلا والهائم في السحاب في صعوده او نزوله يترقى
عنيفاً فيصير من صوت حائل هو الرعد يترقى وتقلبه وان
اشتغل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المفتضلة
للحرارة كان برقان كان لطيفاً وينطفئ بسرعة وساعة ان
كان غليظاً ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها

اليها من اموصل لطيفاً ينطفئ في السطح ولا يترقى بل يذهب الاضحا
المندرجة في ذيب الذهب والفضة في الصفة مشدوداً في حارثتها
الاما اختراق في الذوب وهو كان كيشفاً غليظاً جدياً في كل
سنتي اسابو وكثيراً ما يقع على الجبل فيذكره كوا واما الرياح فقد
تكون بسبب ان السحاب اذا انقلبت كثرة اليرقان وان دفع الى السفلا
فمنها الشمس في الحارة وتظل الاجزاء الماحية في انما لها هواء منكم
اي رجا وايضا يهوج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد
يكون الاندفاع بعرض بسبب تراكم السحاب في اجزاءها او لاختلافها
في القوام فيندفع الكثيف الرقيق فيفسد السحاب في اجزاء جبهة
الى اخري وقد يكون لانبساط الهواء بالقليل في حارة اي زوايا وقد
بدون انضام اجزائه وان دفاعه من جهته الى اخرى فيندفع ما
يجاوره وذلك الى اوج ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء وهو
تضعف تلك المدافعة شيئاً فشيئاً الى غاية ما فتفت فتفت وقد
عذت ايضا عن كثافة الهواء لانه اذا صغر حجمه يترك الهواء الجا
الى حارة اشد من امتناع الخلوة وقد يكون بسبب برد الدخان
التصاعد الى الطبقة الزميرية ونزوله في الرياح ما يكون سميماً
اي متكفياً بكيفية سميكة محرقاً قد يرى فيه حمرة مشغول التيزان
لا حارة في نفسه بل او مشتة وقد يخالطه ببقية مادة الشهاب
او لم يره بالارض الجارية جداً وقد يحدث رياح مختلفة الحرارة
وفقاً فيندفع تلك الرياح الاجزاء الارضية فيسقطها تلك
الاجزاء بينها رقيقة كانتا تلتصق بها انفسها وهي الاعضاء واما

واما قوس قمرج فهي لما جعلت في ضوء النيران الكبرياء الشمس في اجزاء كثيرة
 صغيرة صغيرة متقاربة غير متصلة مستديرة اي واقفة
 على هيئة الاستدارة وببساطة انما اوجد في حلق وجه الشمس في الاجزاء
 المذكورة على وضع ينفع الشعاع البصري عن كونه الى الشمس وكان
 وراء تلك الاجزاء كشيء اما جليل او سحاب مظلم كدبر وكان
 الشمس في بطنه من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء
 انكشعاع البصر عنها الى الشمس فبصرنا تلك الاجزاء ضوءها
 دون شكل لاننا لم نعلم بالهوية ان السبقيل الذي يفكر من شعاع
 البصر في اصفر جلد ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت
 تلك الاجزاء على هيئة قوس مستقيمة اقل من نصف الدائرة
 وجعلت شعاع الشمس تنقضي هذا القوس لان شعاع الاجزاء
 التي تفكر منها الاوشة البصرية الى البصرة الى الشمس من الطرفين
 واما احتياج حدودها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشيقة
 كيفية لتصير المادة فان الشعاع لا يرى فيه شيء اذا كانت
 وراء شعاع اخر واما فيدكون الشمس فمر في الافق فلو ان
 الاجزاء الرشيقة كما شئت في الجو للظافتها يتجدد سرعيا باليمن
 سفوفه فيصيرها من ارتفاع الشمس فان قلت لم يصح ذلك ليرى
 في الجو حينئذ الشيء مستديرة على اللون قوس قمرج بان يكون
 اجتماع الاجزاء الرشيقة المذكورة على غير هيئة الاستدارة
 قلت لما تدرى في المناظرة لا يدوم تساوي زوايا الشعاع
 ولا انعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة

الا ستمدحهم لم يشكس النفع من كل من هلا في الدنيا شيئا على علم
 ربحه صديق اخذوا في الوانها بسبب اختلاف طاقوا النيران والوان
 النعمان المثلث وقد يقال ان الناهية العليا منها ما قربت من
 الشتم فقي فيها الاشياء فيرى احمر اضعا واما الناهية السفلى
 فلما بعدت عنها كانت اقل فيرى فيها حمر مائلة الى السواد وهو
 الارحواني وما توسط بينهما قال لونه متوسط من في تلك
 اللونين وهو الكراشم ورتب هذا بان الكراشم لا يناسب هذين
 اللونين بل هو متوسط بين الصفرة والسواد وبان بسبب
 اخذوا في الوانها كان اختلاف اجزاها بالقرب والبعيد
 مقبضا الى النيران الا يقال من احد اللونين الى الاخر على
 التدرج فلم يكن الا الوان الثلاثة متشابهة الاجزاء عند
 وقال الشيخ كنت اخضد واما الهالة فايضا انما يحدث من
 امتزاج ضوء النيران في اجزاء رشيقة صغيرة صقيلة متقاربة
 غير متصلة مستديرة حول النيران وبما انه اذا وجد
 الناطق والنيران اجزاء المذكورة على وضع يغفل الشعاع البصري
 من كل منها الى النيران ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء
 النيران وتشكل ما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة
 او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالةها على طوق
 الهواء وان التقا ان يوجد سمها بان على الصفة المذكورة
 احدها تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتلك
 الغمامات اعظم لانها اقرب البناء من بعضها انه يرى على

مع العلم ان حاله الشبه يسمى الطفاة لظن الطائفة بجمادى
 الشبه على السحاب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفاء انه رأى
 حوله ناراً لهالة النامة ونارة لهالة الناقصة على الدخان
 قد سقرح واما الشهب فببها ان الدخان اذا بلغ خيرا
 وكان لطيفا غير متصل بالارض يستغل فيه الكافا فقلنا ان
 وتظهر بسرعة حتى يرى كالنطق يتعالى ما ذكره المحقق في شرح
 الاشارة انه يشتغل طرفة العلى او لا ثم يذوب في اشتغال فيبقى
 اخرة فيرى الاشتغال ممتدا على تحت الدخان الى اطرافه
 الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استغل الاجزاء الارضية
 ناراً صرفة صلت غير مرئية فظن انها طفت وليس كذلك بلطف
 وان كان الدخان غليظا لا ينطق النار اياها او شعله او ينفذ
 غلظه وتكون على صورة دوائب وذئب ورجل وحيوان
 له قرون وحكي ان بعد المسيح عليه السلام زمان كثير من
 في السماء ناراً مضطربة من ناحية قطب الشمال بقيت
 السنة كلها وكانت الظلمة تفسى في تسع ساعات الزمان
 الى الليل حتى لم يكن احد يمشي وكان ينزل من الجوف شبه
 الحشيم والرماد وان تصل الدخان بالارض يشتغل في انزل
 ناراً الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم
 ان الانفجار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة وتيرها اي بالارض
 فينقلب صياها مخرطة باجزاء بخارية اذا قل فاذا اكثر تجب
 لا يسمع الارض اوجب اشتقاق الارض وانفجرت منها الينابيع

العيون قال ابو البركات في الاعتبار السبب في العيون والقنوات
 وما يجري مجريها هو ما يسيل من الغليظ ومياه الامطار لا تأخذها
 بزيادة نواتها وينقص بنفسها وان امتلأ الاوعية والوعاء
 المنخفض في الارض لا يدخل لها في ذلك واحتج بان طعن الارض في
 الصنف يشهد بان من في الشتاء فلو كان سبب هذه السحابة
 لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار في الصيف
 ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الارض في ذلك على ما دللت
 عليه التجربة والحق ان السيل الذي ذكره صاحب القية معتبر
 لا محالة الا انه غير مانع من اعتك السبب الذي ذكره المصنف
 احتج ايضا في المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو
 التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة وان غلظ
 البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض وكانت الارض كنفقة
 عديدة المتما احتج طالبا للزوج ولم يمكنه النفوذ لغاية الغلظ
 فقلت الارض وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على
 شق الارض فيمد صوت هائل وقد يخرج ناراً لشدة الحركة
 المقنضية لا تشتغل البخار والدخان المتزججين في احوال
 في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية متفردة
 اما ان يكون له شعور ناه اول والثاني هو المعدن والاول اما
 ان يكون له حس وحركة ارادية تاول والثاني هو النبات
 والاول هو الحيوان وقد يقال لم يشهد دليل على ان المعدن
 النبات له احس وحركة ارادية وان المعدن له يشق ونمو وغاية

عدم الوجود وان لا يدل على عدمه ولذا قال شراح التلويح ان
الحقق كونه فاحتمل زيادة فهو حيوان والا فان تحقق كونه
ذاتا فهو النبات والاف هو المعدن وقد يتبدل لثقلها
واختلافها في الحركة بما يشاهده في ميدان عن سبب استيقا
في الصعود فان كان هناك مانع فانه يتوالى بصل الى ذلك المانع
يعبر ثم اذا اجتاز عاود الى تلك الاستقامة وفي شجرة الخدر
واليقظن اما مرات تشاهده بذلك ويتبدل ايضا لثقل
المعدن باظهار في الميادين هيئة النماء الوفرة والاختلاف
المختلطة في الارض اذا كثرت يتولد منها ما هو اذا لم يكن
كثيرة اختلطت على ترتيب في الاختلاف في المختلف في الكم
كيف فتكون منها الاجسام المعدنية فان غلبت النار
على الدخان تولد النيران والثلج والريبي والرياص هذا
هذا اما البصر وهو القلعي او السود وهو الاسود اذا اطلق
الرياص اريد به الابيض وعينه في الجوهر المشقة فيل في علة
الريبي والرياص من هذا لفظ نظاما الرياص فلو ان
من الاجسام السبعة التي يتولد منها من ارجح الريبي وولد
الكبريت عليها سيجري بالان والوان لا تشفى فيه واما الكبريت
الريبي فلو ان لا تشفى فيه ايضا ولما تشفى عنده انه
متولد في جباله خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة
مخالطة للشدادة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مفتش
بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المكونة على تراب

على تراب حينا مستحق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة
منها مفتشة بغلاف ترابي يحفظها وان غلب الدخان تولد
الماء والزجاج والكبريت والنفث او رخم في اختلاط بعض هذه
اي الزبيبي مع البعض الكبريت تولد الاجسام الارضية اي
الاجسام السبعة المنطوقة وهي القابلة للتراب المطلقة بحيث
لا يتكسر ولا يتغير بل بالان ويندفع الى كنهها فيبسط مثل
الذهب والفضة والنحاس والحديد ونحوها والامتن
وانقلع في النبات وله قوة اي صورة نوعية عذلية
الشعور عند الاكثر تحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات
النبات في الاوقات المستأنمة وافعال مختلفة بالآلات مختلفة
فيكون فان الواحد لا يصدر عنه فاعيد مختلفة الالات
مختلفة وفيه نظرا لانه قولهم الواحد من حيث هو واحد لا
يصدر عنه الا واحد على تقدير صفة يستلزم ان لا يصدر
عن الفاعل الواحد فاعيد مختلفة الالات المختلفة سواء كانت
الجزئات او غيرهما وتسمى نفثاتية وهي كمال اول هو ما يتم به
النوع اما في ذاته كهيئة السري فانها كمال النفس البشري ولا يتم
السري في حد ذاته الا بها وفي صبغاته كالبيضا فانه كمال الجسد
الابيض لا يكمل في صبغته الا بها وكالاول والثاني كان انما كماله
طبيعي لا انشأ به ههنا ما يقابل بالان في بل ما يقابل بالان
الصناعي واكثر به من كماله كهيئة السري وفضلهم في رفع
طبيعي على انصف الكمال اختراع الكمال الصناعي فان

الكامل الاول قد يكون ضاعيا يحصل بفتح الالف في الكلام
السمير وقد يكون طبيعيا لا يدخل اصغره فيه الى الجوز
جزة على صفة جسمه او جسمه مشتمل على الالف وقد عاين
صفة الكمال الى كماله واحدة في صورة البقاء والمقد
من جهة ما يتولد ويزيد وينتدى فقط واحدة عن
اشق السوانية والاشمانية فلها قوة غاذية لا جاذبة الشفر
وعلى القوة التي تحبس جسمه الى مشاكلة الذي فيه فتلتصق
تلك القوة ذلك المشاكلة الى المشاكلة بدل ما يتخلل عنه بالزهر
الغزيرة او غيرها وقوة ثابتة لا جاذبة كمال الصفة الشفر والاشق
ان يقال منية لكنهم اعوا مشاكلة الغازية وهي التي تزيد في جسم
الذي هي فيه زيادة في افطاره طولها وعرضها وعمقا فبذلك اجتز
عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار وفي نظرها ان زيادة
الى المعنى في الاقطار بانظام الغذاء اليه لا بنفسه واذ كان كذلك
فتقوم في الزيادة الصناعية ايضا اذ اضاف الصانع الى
الشمعة مقدار اخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار الى
ان يبلغ كمال الشمع يخرج به مبداء السمير والورم اذ ليس
غايتهما بلوغ الكمال لنشوم وفيدهما خارجا بل بوقوعه على تناس
طبيعي اي نسبة تقتضيهما طبيعة المحر فيقال ان السمير والورم
خارجا بل بوقوعه في افطاره طولها وعرضها وعمقا اما السمير
فلا تكثر في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فله
متشاع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين

الاولى من افطاره بحث ان المفهوم من زيادة في الاقطار
الثلاثة الى يزيد بمجموعه من حيث مجموع الالف يزيد كانه
من اجزاءه وقد صرح بعض المحققين بان السمير يزيد في الطول
ايضا ولها قوة مولدة لا جاذبة النوع وهي التي تأخذ في الجبه
الذي هي فيه جبهة ويحده مادة ومبداء مثله او لشفر من جسمه
ليشمل البصر واعلم انه هناك ثلث قوى احدى ما يجعل الدم
النشوية منبأ في الاكثيين وثانية ما ياتي كل جبهة منبأ الى الما
من الذكر والاشق في الجسم لغرضه مخصوص بان يجعل بصفة
للعظمية وبعضه يستعمل للعصبية الى غير ذلك والولد بمجموع
هاتين القوتين في وحدتها اعتبارية وثالثة ما يصور مواد له
الاعضاء بصورها الى اصنافها ونسبتي مصورة وقد ذهب
المحقق الطوسي الى ان سدور النشوم عن قوة عديدة الشفر
ممتنع وكان المصرا ايضا ذهب الى ذلك فلذلك لم يذكر المصورة ههنا
والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتحضره وتدفق ثقله فلها
خواص اربعة قوة جاذبة وما سكت وما حاضرة ووافقة للشفر
لا يبعد ان يتجدد الغاذية والحاضرة واكثر الاطباء كجاليقوس
والجسريد المسحي ومصاحب الكمال وغيرهم من الاطباء المتأخرين
لم يفرقوا بين ما يغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يتبد
فعلها عند انتهاء فعلها اذ تبتدأ فعلها اسكت فاذا
جذبت جاذبة عضو نشا ثم الدم وامسكت ما سكت ذلك
العضو فللدم صدرة نوعية فاذا استحال تنبشها بالعضو فقد

فقد بطلت تلك الصورة وحدها صورة اخرى ويكون ذلك
كونا للصورة العضوية وقتا للصورة الدموية وهذا الكون
والفكا انما يحصل بان يحدث هناك من الطبع ما لا يحل اخذ
استعدادا للمادة للصورة الدموية في الانتفاضة واما اذا استعد
استعدادا للصورة العضوية في الاستعداد واولا الاول
ينتقض والثاني ينتقل الى ان ينتهي المادة الى حيث ينظر عنها
الصورة الاولى وهي الدموية فتحدث الاخرى وهي العضوية
فهذه حالتان احدهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى
هي فعل القوة الحاضرة والثانية هي فعل القوة الغاذية وازد عليه
انه لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر بقدر
مشروعة الى الموت واستند على كل واحد منهما قوة على حدة
لصارت القوة الكثرة المذكورة فان الغذاء تغيرات كثيرة
يجب ان يتصور بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير
في الصورة النوعية ايضا ولما اجاز ان يكون تلك التغيرات
الكثيرة بقوة واحدة وهي الحاضرة فليحتمل ان يكون التغير الى
الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فيكون في مبطله
للصورة الدموية ومحصلة الصورة العضوية كما كانت
مبطله للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية والثاني
توقف عن الفعل او لا حين كان الشئ وبقى الغاذية ويقف
الى ان يغير فتعبر الموت وبقدر هذا دليل على التغير بين القوتين
ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة

٥٦
بالقوة والضعف فتحصل برهة من الغذاء ما يزيد على قدر الخلل
وذلك في سمين بين الغنم الى قريب من الثلثين ثم ينطفئ اليها
شيء من الضعف فيحصل منه ما يساويه وذلك في بين الوقت والشيء
الى قريب من الثلثين ثم يزداد ضعفها وقد يقوى على تحصيل ما
يساويه المتحد وذلك في بين الاخطاط الطهي الذي لا يتبين
اعنى الى قريب من السمين وفي بين الاخطاط الظاهر هو ما بعده
الى اخره ففصل في الحيوان وهو ينقسم بالنفس الحيوانية وهي
كمال والجسم طبعي الى من جهة ما يدرك الحركات والاشياء
بالارادة او من جهة ما لا يدرك الا الى من جهة هذين الامرين
فقط على ما بين النبات فهو يصدق التعريف على النفس الحيوانية
لانها الية من جهة الافعال النباتية من جهة ايضا وازداد الى
من جهتها مطلق فينتقض التعريف بالنفس ان اطلقه فالتسا
ان يقال من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الاشياء
الجسمانية ويحركه بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى
ما نزع بعضهم من ان يكون الحيوان يشتمل على صورة معدنية
لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والنمية والتوليد
وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مشروفا
على تعريف النفس النباتية لانها وان سلمت عنها اثر الصورة
المعدنية هو حفظ التركيب لكنها ليست الية من جهة فعلها
باعتبار ما يخصها من الانساق مدركة ومحركة اما المدركة فهي
اما في الظاهر والباطن اما في الظاهر فهي حركتها وانما في الباطن

واللذان العلم لئلا من الحواس الظاهرة لا يمكن التحقق في نفس الامر
او المتحقق فيما كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر كانه احدى البصر
الحيوانات وان لم تعلم ان كان الله لا يعلم قوة الابصار والعين لا يعلم
لذرة الخلق السمع وهو قوة في عصبته من فشت في مواضع الصراخ التي
فيها هواء معتق كالظفر فاذا وصل الهواء المتكثف بكيفية الصور
لتوجه الى اصل من قعر او قراح عينيها مع مقاومة القروح
للصراخ والمقلوع للقالع الى تلك العصبه وقصرها اذ كانت القوة
المودعة فيها واذ كان الهواء قريبا منها وليست بوسوس الهواء
الحاصل للصورة السامعة هواء واحدا يمتد في موج وتكيف
بالصوت الواصل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكثف بالصوت
يتموج وتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج وتكيف
به الهواء الركن في الصراخ فيدرك السامع وهو قوة
في ملتقى عصبين ثابتين من مقدم الدماغ مجموعتين تتقاربان
حيث تكافئان تقاطع طعنا صليبا ويصير بتوحيدهما واحدا
ثم تباعدان الى العنيتين فذلك التوحيث الذي هو في الملتقى
او في قوة القوة الباصرة ويسمى مجمع النور والمذهب المشهور
للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار
يخرج شعاع من العين على هيئة مخروطية من راسه عند مركز
البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم
فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط ممدومة وذهب جماعة اخرى
اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها

اطرافها التي تلي البصر مجمعة عند مركز ثم تنفذ مشفرة الى البصر
يتطبق عليها البصر طراف تلك الخطوط اذ ركة البصر وما وقع
بين اطراف تلك الخطوط لم يتركه ولا لذلك يخفى على البصر المسامحة
التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وقد ثبت جماعة ثالثة
الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى البصر
تجلى على سطح في جبهة في طور وعرض حركته في غاية الدقة وتبين
لحركته هيئة مخروطية ثلثة من اجاب الطبيعيين وهو ان الابصار
بالانطباع وهو المختار عند راسه طوا او تباعد كالشعاع الذي
وعبره قالوا ان مقابلة البصر الباصرة توجب الاستعداد
بفيض صورة على الجليدية ولا يمكن في الابصار الانطباع
في الجليدية والاولى شيئا واحدا شيتين لا انطباع صورة
في الجليدية في العينين بل لا بد من تادى الصورة من الجليدية الى الملتقى
ومثل الملتقى المشترك ولم يردوا بتادى الصورة من الجليدية
الى ملتقى العصبين المجموعتين والمثلث المشترك انتقال العرض
الذي هو الصورة ارادوا ان انطباعها في الجليدية معبأة
لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها على معدن لفيضانها
على الملتقى الثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو
هو ان الابصار ليس بالانطباع ولا خروج الشعاع بل ان
الهواء المشقة المتوسط بين البصر والمرئي يكيف بكيفية
الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك الة الابصار والشعاع
وهو قوة في الزايتين الثابتين في مقدم الدماغ شيئا

على الشد واللين على ان الهواء المتوسط بين القوة الشا
وقى الرابطة فكيف بالريجة الاقرب فالاقرب الى الاصل
الى الشامة فيذكرها وقال بعضهم بسبب مجز وانفصال الاجزاء
من ذى الرابطة في هذا الاجزاء والهوائية فيصل الى الشامة
على الشد واللين على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة
وذى الرابطة فكيف بالريجة الاقرب فالاقرب الى الاصل
ما يحايد الشامة فيذكرها وقال بعضهم بسبب مجز وانفصال
اجزاء من ذى الرابطة في هذا الاجزاء والهوائية فيصل الى
الشامة وقد يقال انه يفعل في الرابطة في الشامة في غير سحالة
في الهواء ولا يجر وانفصال والذوق هو قوة في العصب القوة
على جسم اللسان او اذراكها بنقطة طوية العلية بان يحاط بها
اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم ينفذ هذه الطوية معها في جسم
اللسان الى الذائقة والحس هو كيفية ذى الطعم ويكون الطوة
واسطة لتسهيل وصول الجوهر الى اهل الكيفية الى الحلة او يا
بتكيف نفس الطوية بالطعم سبب الى اذنه فينفذ وحدا
فيكون الحس كيفية ما والا هو قوة في العصب الى الط
لاكثر البذل وذهب جمهور الى انها قوة واحدة وقال الكثير
من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة حاكمة بين الحرارة و
البرودة والرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة
وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد حاكم بين التقوى
الحقة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس لا يستقر على المشترك

المشترك والخيال والوهم والافاضة والمنفعة عند جميعها
من المبركة مع انها ان القوة المبركة منها انما هي المشتركة
والوهم فقط لان الباقي معين على الادراك واما المشترك وسبق
بالنوعية بطلاستى لوج النفس فهو قوة مرتبة في تجويف
الاولى التي اوتيت الفطنة التي في الدماغ بقيل جميع الصن
المعقدة في الحواس الظاهرة وهؤلاء كجواهرها ولذا يسمى
حسنا مشتركا وهو البصر لا تشاهد القطرة النازلة حفظا
مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس
ارتساما بل هي الخط المستقيم والمستديري في البصر اذ البصر
لا يرسم فيه الا المقابلة وهو القطرة والنقطة فان ارتسامها
انما يكون في قوة اخرى غير البصر يرسم فيها صورة القطرة و
النقطة وتبقى قليلا على وجه بقيل الارتسامات البصرية المتنا
بعضها بعض فتشاهد حفظا واعتبر من عليه بانه يجوز ان يكون
ارتسام الا ارتسام سوى الباصرة بان يرسم المقابل الثاني
قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول وبسعة تقف
الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة مستند في مؤخر القوي
الاول من الدماغ عند الجمود قال المحقق في شرح الانشائي
كان الروح المصوب في البطن المقدم هوالة للمشركة
والخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطن الى المشترك اخضر
وما في مؤخره بالخيال اخضر يحفظ جميع صور الحس
ومثليها بعد الغيبوبة وهي خزينة للمشركة فانا اذا

شاهدنا صورة ثم ملنا عنها زمانا ثم شاهدنا مرة اخرى
فحكم عليها بانها هي التي شاهدناها فقلنا لو لم يكن تلك الصور
محفوظة فينا زمان الزهور لا يمنع من الحكم بانها هي التي
شاهدناها فقلنا ذلك فيلزم هذه الملازمة ثم يجوز ان يكون
انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاتصال
بين حالتي الذهور والغيب بالملكة الاتصال بها وعدمها
واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصورة اما ان يكون جوهرا
مفارقا وقوة جسمانية فالاول بطلان المقارن لا يرتسم
فيه الصور الجزئية المتكيفة بالقوانين المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجزئية الغائبة عنا بالانحفاظ
لا يمكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعة
ويطعنون ذلك لا ينبغي على احد اقواله فيجب ان لا يلزم من
كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان يدرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يدرك
امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعة
بل اللازم منه هو امكان ان يدرك شيئا يرتسم في قوة
جسمانية غائبة بالاتصال بالقوى الحسية الاجرام الشما
وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل على وجود هذه
القوة ان القبول غير للفظ ولهذا يوجد احدهما دون الآخر
كل في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يبصر عنها
الافضل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظا

وحافظة في الدنيا وهذه نظائر اللفظ مسبوقة بالقبول في
به ضرورة فقد اجتمع في قوة واحدة سميها بالخيال
على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتهد
اللفظ والقبول في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا
عنه الا الواحد واما الوجه فهو قوة مرتبة في الدماغ كذا
لكن الاخرى باحوال التجويف الاوسط في الدماغ يدرك
المعاني في لا يدرك الحواس الظاهرة الجزئية الموجودة في
المحسوسات كالقوة الحسية في الشاة بان الذئب يهرب عنه
والولد يعطوف عليه واما الحافظة فهو قوة مرتبة في اول
التجويف الاخير في الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية
المعاني الجزئية الغير المحسوسة المعينة الموجودة في المحسوسات
وهي خزانة القوة الوهمية واما التنصيف فهو قوة مرتبة في
البطن اى التجويف الاوسط في الدماغ وسلطانها في الجزء
الاول من ذلك التجويف من نشاتها تركيب بعض ما في الدنيا
الحافظة من الصور والمعاني مع بعض وتفصيل بعضها
بعض وهذه القوة اذا استعملها العقر في مدركاتها بضم
بعضها الى بعض وفصل عنه سميت مفكرة واذا استعملها
الوهم في المحسوسات مطلقا سميت تخيلية فان قيل كيف
يستعملها الوهم في المحسوسات مع انه ليس مدركا لها اجيب بان
القوة الباطنة كالمات المتقابلة فينفع الحس من مآثرها
في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوة فلها تصرف في

معد كما تها بل لا تشل على مدركات العقول فتنازعها او
يحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المتحركة فينتقم الى باعثة
وقاعلة اما الباعثة ويسمى شوقية فهو القوة التي اذا اتممت
في الخيال صورة مطلوبة او موهوبة عنها حملت تلك القوة
القاعلة على الترشا على ذلك الاعضه وهي اي الباعثة ان
حملت القاعلة على الترشا فيطلب فيه الرغبتا المتخيلة سواء
كانت ضارعة في نفس الامر او نافعة لخصوص اللذة يسمى قوة
شهوة وانية لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل الملام
السمي بشهوة وان حملت الباعثة القاعلة على الترشا يدفع
به الشيء المتخيل سواء كان ضارعا في نفس الامر او مفيدا طائبا
للقلبية يسمى قوة غضبية لا يبتنى على الشوق الى دفع الشا
واما القاعلة فهي التي تعد الفصول لتقيضها وبسطها
وتشجيعها وارضاها وهي كالعلي التريك **وقال** في الانسان
وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول الجسدي الى جهة
معد ما يدرك الامور الكلية والمجريات المردة وتقبل الافعال
الفكرية والحدسية قلها باعتبار ما يحضرها من الانما سرقة عاكلة
يدركها التصورات والتصديقات اي الامور الحقيقية
والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرية والقوة النظر
وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الخيرية بالفكر
الروية او بالحكم على مقتضى اراء واعتقادات تحضرها اي
تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية

والنفس تحتها القوة العاقلة مراتب اربع للثانية الاولى ان تكون
خالية عن جميع العقول لا بد من استعداد لها اي التي تكون
تقبلها بالاطلاق فان النفس لا يحسن العلم الحضور في نفسها
وهي هذه المرتبة العقل الهيولي واكثر اطلاقه على النفس في
هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية ان يحضر
الها العقول وتكون البدنية بسبب احكام التجليات و
التنبيه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس
احسنت لجزئيات كثيرة وارشدت صورها في القوى
الانها المتشاكلات لخطب سبة بعضها الى بعض استعداد
لان يقيض عليها لبدء صورة كلية واحكام فيما بينها بالفرق
فاستعداد استعداد الال تنقل البدنيات الى النظريات بالذكر
او بالحكم وهي العقل بالملكة قبل ما حصل لها بالملكة الانتقال الى
النظريات وفيه نظرا وليس في هذه المرتبة الاستعداد الانتقال
والمراد بالملكة ما يقابل المال اي الكيفية الراسخة لان استعداد
الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم
كانه قد حصل للنفس فيما وجود الانتقال اليها بناء على قربة
كاسم العقل بالفعل عقلا ومع كونه بالقوة لان قوته قربية مع الفعل
جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها العقول النظريات لكن
لا يطلها بالفعل بل صارت مخزونة عند ما يحسب يستحقها
مضى شأنا تلو حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل
اذا لاحظت النظريات الى اصل مرة بعد اخرى حتى يحصل

في الغاية بان يكون حصوله كل نظري بالحدس من غير حاجتي فكرتي
فوقه قد سميت علم القوة العاملة اراد بها النفس لنا طرفة
فانها كما يطلق على مبدأ الفكر للنفس يطلق على نفسها ايضا
مجردة عن المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينفك
او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ماله وضع من الجوهر فهو
منقسم او ينقسم على ذاته في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان
مفعولها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالسيط
ما لا جزء له اسد ولا بفعل ولا بالقوة فلهذا يسمونه مركب
انما مركب من البسيط وان اراد به ما لا جزء له بفعل فاللزم وهو
الانقسام بالقوة غير متناق للبسيط لان الحال في احد
جزئتها غير الحال في الجزء الاخر هذا انما يتم بهذا اذا كان للجزء
سريانيا وهو في ما نحن بصدده مم وان كانت مركبة وكل
مركب انما مركب من البسيط ضرورة امتناع تركيب الشيء من
اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسيط هذا هو
ونقول ايضا ان التعقيل يعقل النفس المجردة ليس للشيء
والا لغيره لان البسيط لا ينفك كما تفرض لمبادي الاقسام
والكمات وليس كذلك لان البسيط لا ينفك الا رباعين باخذ
في النقصان مع ان القوة العاقلة هي ما يعقل النفس هناك
تتمتع في الكمال واما الخرافة الطارئة في اولها الخرافة
التي هي حجة فليس تضعف القوة العاقلة بل لا تستفاد
النفس في تدبير البعد المشرف تركيبة الى انفسه او ذلك

انما ملكة يعقلى بها على ذلك لا يتخفى في العقل والنقل وقال
صاحب الحكايات عند ما لا اعتكنا بل هو الاستغناء في العقل
بالفعل بل القدرة على الاستغناء كافيته في ان احصت
المعقولات ودخلت عنها في قدرته على استحضارها في ذاته
لو لم تكن عقده بالفعل لم يتصور ان القوة النظرية لا تربت
فلا بد من الاستغناء على الاستغناء والمادة الزائدة ان
يطالع مفعولها بالملك في العقل المطلق اعتبارا كثره بالبقاء
الى كل مفعول بالانفاد ولا يشبه في وقته في هذه النشأة
وقد يعتبر بالبقاء الى جميع المعقولات معا والاضاهاج
انما يكون في دوائر القار ومنهم من جاوز في هذه النشأة العقل
كاملة لا يستغنى بها عن شيان فانهم مع كونهم في شدة
من ابدانهم قد انطوا في سلك المراتب التي تشاهد دائما
واعلم ان العقل شأخ في الحدود عما سماه المصنف عقلا مطلقا
لان المدرك ما لم يشاهد في مراتب كثيرة لا يصير ملكة وقد
عليه البقاء لان المشاهد يزوعه بزوعه بمراتبه في ملكة
الاستغناء مستمرة فيشعر به الى مشاهدته في نظر
الى الشاخص في الحدود فيشعر به في ملكة ومتم في نظر العقل
في البقاء في ملكة في ملكة ويسمى مفعولها عقلا مستقدا
لا يتغير على ما يكتب الفن ان ما ذكره خلاق اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون العقل المستقدا ولا على النفي في الرتبة
الرابعة ونفس تلك الرتبة في العقل بالملكة ان كان في الغاية

الاستغراق يعوق عند تعقلها وقد يقال يجوز ان يضعف
القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما ترى من اذباو النقص
بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس بسبب الزمن والانشاء
فان المدومين على فقد من المشايخ يتقدمون على ما لا يتقدم
على مثل الشك الاقوياء في اخر سن الشيخوخة يستول الضعف
على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للزمن
والاعتقاد بحدته فتعجز الخرافة وايضا يجوز ان يكون الخلق
الحاصل في زمان الكمولة اوفى للقوة العاقلة من سائر
الامزجة وبذلك تقوى القوة العاقلة وتقوى ايضا ان النفس
الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو
خلافه فلا فارقا فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة مستعدة فلا اختلاف ههنا اما ان
يكون بالماهية ولو انزها او بعوارضها المفارقة لاجاز ان
يكون بالماهية ولو انزها لانها مشتركة استدلو على اشتراكها
في الماهية لتشمل لحد واحد لها وفيه نظر لانا لان ان ما عوارض
به النفس حد لها وان سبب فلم يكن حد المقد المشترك بين
النفس وهي متخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به
الامتناع ولا جاز ان يكون لعوارض المفارقة لان العوارض
انما هي التي ينسب القوايل الى العوارض المفارقة للشيء
لا تفيض في المبدأ القياض عليه الا بقايل ذلك الشيء واختلاف
استعداداته لان الماهية لا تسقط العوارض لذاتها والاكوان

٦٢
اجتماعها في شيء واحد المراد به الموضوع او محل على اختلاف القولين في تضاد الصور
النوعية وعدمه ولا يفرق مما سياتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم
الملك ان المراد بالاول جواز ان يكون ذلكا شارة لانه في ذلك المتقابلين لا يعتبر
الابا للمبته التي من جهة واحدة قبل هذا القيد لانه حال المتضامين كالانوار والاشياء
المذكورة في الشئ بخصايه في ان لا تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى و
اجيب عن سائر مطلق الابق والنسبة متضايقة جواز اجتماعها في زمان واحد
من حيث من ضرورة وجود المطلق في ضمن القيد والاختلاف ما هو عن خرافة في المطلق
لا القيد من حيث يتوحد ما ذكره وافق الاربعة فالاول انما العوارض جوديا ولا ولا على
الاول اما ان يتوحد من المبالغة في الاربعة فاما متضايقة او لا فاما متضايقة
وهي الشارة يتوحد ما وجدنا في الاخر عدمها فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل
للوجود في عدمه والملكة او لا في السلب واليجاب واورد عليه ما اولاه
فالجواز ان يكونا عديمين كالعدم واللام في قد يجاب بانه العدم المطلق لا يقابل
ولا العدم المضاف لا يقابل المضاف لاجتماعهما في كل واحد موجودا في غيرهما
الى العدم والاشياء في نظر الجواز ان يتوحد احد العدميين مضاف الى الاخر كالعدم والعدم
ايضا يجوز ان لا يتوحد بين المفهومين الذين اضيف اليهما العدماء واسطة كعدم
القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعيا تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدم
في شيء كعدم الخول عما يشانه ان يتوحد حول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فلا وجود
المزوم محل يقابل انتفاء اللازم عما ذكره في كوجود الحركة بطسم هو انتفاء الحركة
اللازمة لها عنه وليس خلافا لعدم والملكة ولا في السلب واليجاب للمعتبر فيهما
ان يتوحد العدمي عدم الوجودي احدهما الضدان المشهوران وهما الوجودان
المناسب لوجوه الحصر ان يقال الوجودي والمراد بالوجودي ههنا ان لا يكون السلب

جزائره مفهومة وهما علم الموجود غير المتضايفين كالسواء واليهما
يشترط في الضديين ان يكون بينهما غاية الخلاو والبعد وسببا بالتحقيق فانها
المتضايفان وهما موجودان بل وجودهما يعقل كل منهما بالنسبة للآخر
والبنوة ونالها المتقابل بالعدم والملك وهما امران يكونا وجوديا في
الآخر عدليا اي عدم ذلك الوجود لكن لا مطلقا بل اعتبارا فيهما موضع فانه
لذلك الموجود الوجودي كالصبر والعلم والجهل فانه اعتبر قوله له حسب
شخصه في وقت انصاف بالامر العدمي فهو العدم والملك الشئ به كالكوكبية
فانه عدم اللحية فانها عام شانه في ذلك الوقت ان يكون ملحقا فانه الصبي لا يقال له
الكوكبية وان اعتبر قبوله اعلم ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت لعدم اللحية عن
الطفل او يقيد قبوله بحسبه كالعلم لذلك او جفت القرب كالعلم للقرب او
البعيد لعدم الحركة الارادية للجمل فانه جفت البعيدة عن الجسم الذي هو فوق
الجمل او قابل للحركة الارادية فهو العدم والملك الحقيقيان وراعيهما المتقابلان
بالسلب لا بالاجاب كالفرسية والافريقية وذلك في الضمير لا في الوجود العيني اي
هما امران عقليان واما في النسبة التي هي عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج
اصلا وهذا قال الشيخ في الشفاء المتقابلين بالاجاب والسلب ان لم يحتمل
الصدق والكذب فبسيط كالفرسية والافريقية والافريقية كقولنا زيد فرس
زيد ليس فرس فانه اطلاق هذين المعنيين على موضع واحد في زمان واحد
في وقال ايضا انهم المتقابلان بالاجاب والسلب ومعنى الاجاب وجود اي معنى كان
سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود اي معنى
كأنسوا كالا وجوده في نفسه ولا وجوده لغيره **فصل** في التقديم والتأخر
التقديم يقال على شيء شيئا احدهما المتقدم بالزمان وهو ذو والثاني المتقدم

72
القديم وهو الذي لا يمكن ان يوجد الا قبله كالأشياء المتأخرة لا وهو موجود
بعد وقبل الشيء القلة المعركة وقد يمكن ان يوجد في السابق المتأخر وجود
في السابق ان يرد في تفسيره فيكون غير مؤثرة المتأخر لحيث عند التقديم بالعلية
اقول في نظر الاسماء انما هي المؤثرات التي بشرائطها المتأخرة ارتفاع موانع فلا حجة
التي في قوله وقد يمكن ان يوجد في السابق وجوده في غير وقت وانه اذا كان غير مؤثر في حيز
فانه الفاعل الغير المستقل بتقديم بالطبع على المفعول عندهم فانه زيد هذا العبد
لم يكن الشريف جامعا كالتقديم الواحد على الاثنين والثالث التقديم بالشرط كالتقديم
بالزمن في الرابع التقديم بالرتبة وهو ما كان اقربا بمبدأ واحد وكرتيب
الصفات في المتسوية بالترتيب وكرتيب الاجناس في الانواع الاضافية على
سبيل التصاعد والتنازل وفان التقديم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالناظر
الى الشيء بشرائطه وارتفاع موانع وعند صاحب الحاشية ان الفاعل مطلقا سواء
كان مستقلا بالناظر او لا واعلم ان التقديم بالعلية والتقديم بالطبع مشترك في
معنى واحد يسمى التقديم بالذات وهو تقديم المحتاج اليه المحتاج وربما يقال للمعنى
المشترك تقديم بالطبع ويخص التقديم بالعلية التقديم بالذات والشيخ استعملهما
في فاطمونية باس الشفاء كذلك التقديم بحركة اليد على حركة القدم وانه لا شاعفا في
الزمان فانه العقل يحكم بان تحرك اليد فتحرك القدم لا بالعكس والخص في الافهم اللحية
استقر في وقد يقال للضبط التقديم ان احتاج اليه المتأخر فانه كافيا في وجوده
فالتقديم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه لم يكن اجتماعهما في الوجود
فالتقديم بالزمان وانه امكن فانه اعتبر بينهما ترتيبا فالتقديم بالرتبة والا فبالشرط
واما المتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيستقد اقساما بحسب انقسام التقديم **فصل**
في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يتولد وجوده من غيره وهو ينحصر في حق

سبحانه وتعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول له زمانه كالفضل والحد
بالذات هو يتو وجوده من غير كالممكنات والحد بالزمان هو الذي يتو زمانا
وقد كان وقت لم يكن هو فيه وجوده انما انقضت ذلك الوقت وجاؤته من غير
كالمركبة العنصرية فالقديم بالزمان افضل مطلقا من القديم بالزمان وهو موجود
الحد بالزمان هو انما مطلقا من الحد بالزمان والوقت متباينة وكما حدث زمانا فهو
مستوفى بمادة انما يتو موضوعا للحادث ان كان ضار او مبيها كالمصورة او مقلدة
ان كان نفسا ومادة وانما في ظاهره نفسا ومادة والاول لا مكان وجوده سابق على
وجوده والا مكانا فله يمكن ان يمتنع الذات لا امتناع في المعلوم واجبا لذاته ثم
يمكن ان وقت وجوده فيلزم انقلاب الشئ في الامتناع الذي لا الامكان الذي هو
وذلك الامكان هو جوي اي وجودا لا في بين في لنا المكان منفى وبين في لنا
امكانه فلو كان الامكان عدميا لم يكن يمكن ان يمتنع في نظر لا ماذكرة جارية في
والعدمية يقال لو كانا عدميين لم يكن يمكن امتناعا ولا عدموم معدوما لا في
بين قولنا امتناعا ولا امتناعا له وعدمه لا ولا عدم له وقلنا يقال قولنا المكان
لا معناه انه متصف بصفة عدمية هي الامكان وقولنا الامكان معناه سلب
تلك الصفة العدمية وكما ان في قابس انصاف الشئ بصفة شئوتية وبين سلب
انصافه بكونه لا في بين انصاف بصفة عدمية وبين سلب انصافه بانصافا
منه قولنا المكان لا هو انما كصفة سلبية والصفة السلبية انما تتحقق بتحقيق
موصوفها والموصوف هي هنا هو الحادث معدوم فيلزم مكان الحادث قبل
وجوده معدوما هو معنى قولنا الامكان الحادث قبل وجوده والفارق لم يتحقق
بمعنى الكلام حيث لم يمتنع على عدم الفرق بين القولين بحسب مفهومه وليس كذلك
بل المراد ان قولنا الامكان بصفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه

موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بكونه معدوم فيلزم قولنا قولنا المكان
لا يستلزم قولنا الامكان بغير انه لا يتصف بالمكانة العدم والامتناع عند
عدم الوجود والامتناع متصفا بهما وهذا هو المفيد في هذا المقام لا يمكن ان
معدوم والامكان لا يتو قائما بنفسه لان الامكان الوجودي انما هو بالاضافة الى ما هو
الاجزالي لان الامكان اضافة بين الوجود وان كان ممكن فلا يتو قائما بنفسه فيلزم قائما
بكل موصوف ليس هو نفس ذلك الحادث وهو لا امر متصف بامتناعه لا مفعلا لقيام
امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيلزم متعلقا به هو المادة وما هو هم في الامكان الشئ
هو اقتدار الفاعل عليه فيلزم قائما به فاسد لا الاقتدار وعدمه بعللا بالامكان
فيقال انما قدور لانه ممكن وهذا غير مقدر لانه متصفا بهر منبأه لان الامكان المتعلق
بالحادث متصفا بالمادة المتعلق بالاجزالي ان يتو الامكان الذي قائما بنفسه لا يتعلق بالزمان
ور ان يتعلق بالخلو والتدبير والصرف ولو كان له تعلق بالخلو فلم لا يجوز ان يكون
الحادث جوهرا غير جسماني حال لا في جوهرا غير كذا فيلزم دليل على امتناع ذكره او عرضا
قائما بجوهرا غير جسماني فانه علوم العقول والنفس من كيفية انما القائمة بها على الاطلاق
اعراض موضوعات ذات العقول والنفس ليست باجسام ولا يمكن ان يعلموا في
بحث تباين الالهي غير ان يبطل ما هو عوالم هذه القاعدة مثل ما يجي من ان
العقول جميع كالاتر بالافعال لا تتو بعضا بالقوى يجب ان العقول مادية لا في
لا بد من مادة **فصل** في القوة والفعل القوة هي الشئ الذي هو مبدأ الفعل
اخر سوا كاجزاه او عرضا وسوا كاعلا او غير من حيث هو اخر هذا التسمية
ان الاخر المتغير لا يجب ان يتو متغيرا بالان فيلزم متغيرا بالاعتبار كانه متعلق بالان
نفس الناطقة في الامراض النفسانية التغيرات بين اعتباري وانما اعتبارها في الامراض
النفسية يتو المعالج والمعالج متحد بين الذات ومتغيرين بالاعتبار والمعالج في الامراض

البدنية فالمعالج هو النفس والمعالج هو البدن بما يتفارقان بالذات
 واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقال بالفعل بمعنى
 الحصول فالمتأهب ان يقتصر على ذكر القوة في غنى الفصل او ذكر هذا المعنى في بحث
 عنه وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة محمول على الانوار والافعال كالا
ختصاص بآثارها وكيفية حركتها وهي صادرة عن قوى موجودة في ذاتها لا في غيرها
 ان يكون لوجودها في ذاتها لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 الاجسام في ذاتها ايضا بطلانها لا كذا كذا لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها
 ولا كذا كذا فكان انوارها اقول انها تحت لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور
 الخارجية فلهذا المقدمة وان اراد بها لا يتوالت ولا اكثرية كما فيهم كلما بعضهم
 حيث قال لتوجيه هذا المقام لأن الامور الاتفاقية هي التي لا يتوالت ولا اكثرية فلهذا
 هم ولعل هذا التقاطع اخذ للامور كرهه ان تادى السبب السبب لأنها لا يتوالت ولا اكثرية
 اكثر او مساويا او اقلها فالسبب الذي يتادى السبب على احد الوجهين الاولين
 يسمى سببا ذاتيا وذاك السبب يسمى غايته والسبب الذي يتادى السبب على
 احد الوجهين الآخرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك السبب يسمى غايته اتفاقية فلو
 هو عن قوة موجودة في ذاته فصل في العلة والمعلول العلقة يقال لكل
 وجود في نفسه يحصل بوجوه وجوده غير هذا التعريف لا يصح الا على العلة
 الفاعلية وذلك كغيرها في هذا الباب بأنه يتوالت وجوده للمعلول وغايته توجيهه يقال
المادة ان يكون لوجوده حادثة الوجود في الحادثة وهي لا يتوالت على العلة الفاعلية
 وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو محتاج اليه كعدم البناء
 المانع للدخول فانه كاشف عن وجوده فضاء قوامه كاشف عن وجوده وكعدم الوجود
 المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجوده الشرط الوجودي ربما لا يعلم الا بالضرورة عند من

فانه كاشف عن وجوده
 كاشف عن وجوده
 كاشف عن وجوده

فيكون بذلك السبب الاول لأنه لا يتوالت وجوده فانه كاشف عن وجوده
 بل فانه كاشف عن وجوده فانه كاشف عن وجوده فانه كاشف عن وجوده
 والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا او اما بحسب فقط كالمادة فيجب ان يكون موجودا
 واما بحسب وجوده وعدمه فانه كاشف عن وجوده فانه كاشف عن وجوده
 او لأنه كاشف عن وجوده فانه كاشف عن وجوده فانه كاشف عن وجوده
 مادة وصورة وغائية وفاعلية اما المادة هي التي يتوالت وجودها في ذاتها لا في غيرها
 يتوالت وجودها في ذاتها لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 ولكن يتوالت وجودها في ذاتها لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 ما يخص الاجسام المادة والصورة الجوهرية بل ما يغيرها وغيرهما الجوهرية
 الاخرى التي يوجد بها امر بالفعل والقوة وبانها علتها للمادة داخلتها وادائها
 كما انما علتها للوجود ايضا لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 الباقيين لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 كالفعل للكون لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 وبما انما علتها لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 لتبرهن على تأخرها عنه في الوجود فلهذا علاقة العلية والمعلولية بالقياس على الشيء واحد
 كذا بحسب وجودها الذي في ذاتها لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 غير ما هو الماهية والمادة المذكورة منقوض بالشرط والمعدوم المانع وقد يقال
 ان القسم هو علة الشيء بل كسلطة والمعدوم في اقتضاها هو العلة المادية بمعنى القابلية بالفعل
 والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بانثائه للمعلول محتاج الى القابلية والفاعل
 المذكورين لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها
 لانه لا يشاؤ القسم لأنها لا تتوقف على وجودها في ذاتها ولا في غيرها

فانه كاشف عن وجوده
 كاشف عن وجوده
 كاشف عن وجوده

واحدة في ذاتها ولم يكن لها صفة ولم يكن لها فعل فقط بما كان مستحي الى المصدر
عن الكثرة واحدة لا ما يصدر عنه ان كان في مركب لانه كونه الشيء بحيث يصدر عنه
الانزاع كونه بحيث يصدر عنه ذلك الانزاع كما نقول كل منهما بدو الاخر فقط
المفهوم او احدهما كما دخل في ذات المصدر في التركيب ذاته وان كانا في
كان مصدرهما الى المفهوم او احدهما اذا لو كانا مستندين الى غيرهما كبر هو
مصدر الاخرين والمقدور فلو كان مصدر هذا المفهوم فقط بما كان مستحي الى المصدر
وينقل الكلام الى اقتراني لا محالة الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات لا انتاج
وقد يفر الدليل بطريق بسيط فيقال ان كل مفهومي مصدرية هذا مصدرية ذلك
نفس الواحد الحقيقي كما لا يربط ما بينهما مختلفتان وان كانا داخلين في واحد
احدهما وان كان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما او كان الاخر
لزم التركيب فقط وان دخل وخرج الاخر لزم التركيب والشيء معا فلا يسمي مستند والكل
مع وجهنا بحث اما لو افلحنا لولم لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه
شيء لكانت مصدرية ذلك الشيء امر اعتباري لكونه نسبة بينه وبين غيره فلو افلحنا
في غير تركيبه فخرج عنه معلول له لما وينقل الكلام الى مصدرية او نقول كان
الصادر من ان يشيئ احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد والثنائي مصدرية
لذلك الشيء لشيئا واحدا وهو متافيا اذ يسمي من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة
اذا تانيا فلا مصدرية امر اعتباري فيستغنى عن المصدر فيقال لا بد ان يكون
للعلة خصوصية المعلول لا يتوكلها تلك الخصوصية مع غيره اذ لو لاها لم يكن اقتضا
للعلة المعلول او لم يقتضها لاعداه فلا يتصور صدور عنها اذ لم يكن العلة
الموجودة امور متعددة لا داخلية فيها ولا خارجية عنها بل كانت ذاتا بسيطة لا كثرة
فيها بوجوه الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما يتوكلها الذات فاذا فرض

77
لها معلول كانت للعلة ذاتا خصوصية مع ليست مع غيره اصلا فلا يمكن
ان يتوكلها معلول اخر الا لزم ان يتوكلها خصوصية حسب ذاتها مع الثاني فلا يتوكلها مع
شيء من المعلولين خصوصية ليست لها مع غيره فلا يتوكلها شيء منهما وفي بحث
لا يتوكلها واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يتوكلها تلك الخصوصية
لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور ليس بالاعتراض دون بعض فيقول
ايضا للمعلول وجوب وجوده عند علة التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعبرة
في تحقيق هذا التفسير غير جامع فاما المبدأ الاول فانه تامة بالنسبة الى المعلول الاول
ولا يتناول هذا التفسير الا في حد ذاته بل الامور التفسيرية الجامعة انما علة لا يتوقف
المعلول على ما هو خارج عن اوفيه نظر اذ لا بد من اعتبارها كما في التركيب لانه لو قد جاب عنه
بانه علة الاحتياج الى الفاعل هو الاحتياج الى ما يعبث متصفا بالامكان لم يطلب علمه
فالاحتياج في جانب المعلول فانا نجد شيئا يمكننا ان نطلب علمه ولا شك ان مع ذلك
لا يعتبر المكان مع الفاعل مرة اخرى وهذا ما يلاحظه في الصوف والمادى مع انه جزء
في المعلول جزء في العلة التامة ايضا فلو كان الاحتياج جزء في العلة التامة مع كونه صفة
للمعلول ومعتبر في لزم منه محذور وايضا لما كان الاحتياج التام في وجوده متوكل
بل يشترط امر تاني في اعلم المعلول ان كان كما في جميع اجزاء الشيء بعينه يتوكلها علة
التامة والجزء لا يتوكلها جالا الكمال بل الامر بالعكس فاعطى لفظ العلة علمها بالعلم الذي
غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يتوكلها وجوده ووجوده والامور
يتوكلها الوجود فلهذا من وجوده مع ان زمانا وعدمه مع زمانا آخر فيحتاج في زمان
الوجود الى مرجح يخرج من القوة الى الفعل اذ التجميع الحاصل في العلة التامة مشتركا
بين زمانين فلا يتوكلها الامور المعبرة في وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلة
هذا خلفه فبان للمعلول علة وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجب الفاعل

بالذات لا لا واعية ناهية حيث لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا المعنى
بالذات لا هذا هداية لا لا التمسك الى اوهام العوالم في انما تارة العقل في شئ يتناول
وجوده كون الشئ موجودا لا يتناول تارة العقل الفاعلة فيه لا الشئ اذا كان معدوما
ثم يوجد فاما ان يوصف العقل بكونه مقيده بوجوده حالة العدم او حالة الوجود او
في النسيب جميعا ولا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في النسيب جميعا والا
لزم اجتماع الوجود والعدم ههنا فاذن يفيد وجودها حالة الوجود في الخارج فلا يلزم
تحصيل الى اصل فيكون الشئ موجودا لا يتناول كونه معلولا قال بعضهم في الاول انما الهاء
ان المعلول بعد ملو جدر علة لا يحتاج في بقاء البراهين يلزم من فناء علة الوجود
فان لم يبق موجودا بعد فناء العلة ولذا ذكرنا انهم لا يتحاشون في القول بان لا يجوز
العدم على الباري لما ضر عدمه في العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه في بقاء البناء
بعد زوال الوجود التام فالصواب في هذه الهداية لا زالة هذا التوهم ان لا يوقع المعلول بعد
فناء العلة لم يكن العلة متوقفة في حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالجملة ان العلة متوقفة
في المعلول حال وجوده ههنا اقول في حيث اذا التمسك بها بالذات ان العلة متوقفة
في المعلول لان وجوده لا انما هو متوقفة في حال وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء
المعلول بعد فناء العلة فلا يلزم بل هذه الهداية الوهم المذكور الذي يزيله هو ما ذكره
في ان علة افتقار الحكم الى الخواص هو الامكان في العرض والوجود
فاما ان يخصص به هو يتوهم ان ساريا في اوله لا يتوهم فاذا كان الواقع هو القسم الاول ليس السوء
حالا او المستر في خلافه من الكلام فيه فتذكر ان لا بد ان يتوهم لاحدهما حاجة الا صاحبه
بوجوده الوجود والامتنع ذلك الخلق بالضرورة فلا يجزى اما ان يتوهم لاحتاج الى
فيسمى العمل بهيول ولا الصورة او بالعكس فيسمى العمل موضوعا والحال عرضا والمناسب
ان يقال لا افتقار اما ان يكون الطرفين وهما الهيول والصورة او في طرفي الحال فقط

نفسا وهو العرض في محل موضوعا وان كان الحال متغيرا في محل مطلقا وانما ثبت
هذا القول في الجواهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاشياء انما انصفت بالوجود والعدم
كانت لا في موضوعا وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ما يثبت بزيادة وجودها عليها
فوحدة من وجوب الوجود ليس في الوجود ماهية ويدخل في صورة العقلية
لجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوعا لكن يصدق عليها انها اذا وجدت
في الخارج لم يكن وجودها في موضوعا وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن
هو هياكل الاشياء المطابقة للموضوع الخارجية في تمام الماهية والاختلاف انما هو في الوجود
وما يستعمل من الاحوال وامامه قال في الحاصل في الذهن هو صور الاشياء وليس لها حيز في الخارج
لانها في الماهية المناسبة اليها با محض ما صار بعض تلك الصور على بعض الاشياء او
فلا يتوهم تلك الصورة الا اعراضا موجودة بوجوه خارجية قائمة بالنفس كسائر الاعراض
القائمة بها واما العرض فهو الموجود في الموضوع والصورة العقلية للجواهر بوجوه عرضية
معان الاول في الذهبين وقد التزم صاحب حكمه العين والاشياء يقال هو الماهية
التي اذا كانت في الخارج كانت في موضوعا ثم الجواهر انما هي محلا في الموضوعات من
بالجسم محل الاعراض مع انه ليس بهيول واجيب بان المراد ان محلا للجواهر في موضوعا
وفي حيث ان النفس محل للصورة الجوهرية مع انما ليست هي الهيول وان كان حالها في الصورة
الجسمية او النورية وان لم يكن حالها ولا خلافا كما مر كما مر في موضوعا الجسم الطبيعي وان لم يكن
كذلك لانها لا تنطبق بالاجزاء تعلق التدبير والتعرف فهو النفس الانسانية والفلكية
والافق العقلي وانما قيد العقل بالتدبير والتعرف لانه للعقل تعلقا بالجسم على سبيل
التدبير فقط واما النفس فتدبير مبدية وقد يتوهم متوقفة كما في الاصابة بالعين في
الجواهر ليس جنة الله الا قسم الخلق اذ لو كان جنة الخلق ما يدخل تحت مركباته جنس
فصل وليس كذلك النفس ليست مركبة من اجزاء العقل الماهية البسيطة الخالية عنها

بغير الذات فذلك الغير كان واجبا لذاته لزم تقدير الواجب انما يمكن انما كان توجبه
الواجب كونه توجبه لبعض الذي فرضنا بان توجبه اياه من الصفات او التوجبه
موجب او لا وتكون وجوبه بموجب ثانيا بوجبه ونقل الكلام اليه فلما ان يذهب سلسلة الواجب
الى غير النهاية او ينشئ الى موجب توجبه الذات ويلزم خلافا لغيره والاصل ان الواجب
لمن توجبه الصفات باسرها لم احد الامور مختلفة في تقدير الواجب والتقدير في المخصوص
فيقول الواجب توجبه الصفات يحصل الخطا قول فيه نظر اوله من هذا الزم ان يتوكل على كونه
قد يما سوا كان صفة الواجب **فصل** في ان الواجب الخاص لذاته لا يشاركه في كونه
وجودا الى ان الواجب المطلق طبيعة توجبه لوجوده هو عين الواجب وجودات
المتكامل هو محمول على احواله عرضا بان يتكامل لانه لو كان متشارك في كونه وجودا
الوجود المذكور فالوجود المطلق في حيث هو هو اما ان يجب التجرد في الماهية او الاتجود
او لا يجب لان ما في احواله واجب التجرد وجودا فيمكن ان يشارك في غير عارض
لما في ذاته **فصل** في حقيقة الطبيعة النوعية لا تختلف في كونها لا تنقل المسبوع
الشك في وجوده الخارج المناسب ان يترك هذا القيد في الكلام في الوجود المطلق ان
لله في ذاته في فلو كان وجوده نفس حقيقة او جزوا كانت الواجب معلوم فلو كان
في حالة واحدة وهو المناسب يقال لا تنقل المسبوع ونفقل في وجوده ولو كان وجوده
نفس حقيقة او جزوا كانت الواجب معلوم فلو كان وجوده واحدة او يقال
لا تنقل المسبوع في الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقة لما انكم في
منه في ثبوت الشيء نفسه فيكون كذا في ذاته لانه الذي يبين الثبوت لما في ذاته
له واثبت تعلم هذا الكلام كله غايته انك انما تباين مقتضى بانه وان واجب الاتجود
لما كان وجوده بغيره في ذاته انما يجب في ذاته كذا في وجوده فلو كان
لعله فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيماله في الصفات

في الصفات في الكمال والارادة على السقوط في هذا المقام قال بعض المحققين
مقتضى الوجود كالان في ذاته عالم بنفسه الوجود بوجبه الوجود في نفس الامر بوجبه
في انقطاعه عالم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه يمكن الحكم بوجبه وجوده وكل من
غير الوجود وهو كونه وجودا في نفس الامر يحتاج الى غير الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج
في كونه وجودا في غيره فهو ممكن ان لا يمتنع له الا ما يحتاج في كونه وجودا في غيره وكل من
مقتضى الوجود في نفسه وكذا في الممكن بوجبه في ثبوت بالبرهان الواجب وجوده لا يكون الوجود
الوجود الذي هو موجود بذاته لا بالبرهان في ذاته ولما وجب الوجود في ذاته حقيقة
قاما بذاته ويتوقف في ذاته لا بالبرهان في ذاته وجب ان يكون الوجود اياه كذا في غيره
فلا يكون الوجود مقتضى كونه في ذاته بل هو في ذاته حقيقة فيستحيل ان
تقدر ولا انقطاع في ذاته من غير كونه عارضا لغيره فيقول الواجب هو الوجود المطلق
اي المسمى في التقييد بغيره والانضمام اليه كانه لا يتصور غير الوجود في الماهية
فليس كونه موجودا في ذاته لانه لا يمتنع له الا ما يحتاج في كونه وجودا في غيره وكل من
عنا وجوده مختلفه واختا شتى بتقدير الاطلاع على ما يراه فالوجود كذا في ذاته الوجود
جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كذا في نفسه في قوله ان هذا مقتضى الوجود والآخر
في الحكم المحققين **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد في المادة اذ لو كان ماديا
لكان مقسما الى اجزاء فيقتضي له وكل مجرد في المادة مدركا في العقل في الفصل الثاني
الفصل في عالم بذاته يجب ان يقتضي مجرد في المادة بالقائه بذاته لانه الصور العقلية مجردة
مع انها ليست بعالم لذاته حاصلة عن فلو كان عالم بذاته لانه العلم المراد به الماديات
للتفصيل هو حصول حقيقة الشيء مجردة في المادة ولو احقق عند المدرك قالوا المدرك اما
جزئيا مادي او لا والاول اما ان يكون محسوسا بالحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان
يقول او لا يكون موقفا على حصوله فادركه الا حواسه او لا فادركه التحصيل وادركه كونه محسوسا

هو التوهم واما غير الخيرة في المادى فاما ان لا يتصور ان يكون شيئا غير مادى
 واما ما كان قد ادر كنه العقل فالبارى في عالم بذاته **بداية** يدعي بها ما يتوهم من
 استحالة علم الشئ بنفسه العلم بنسبة والنسبة لا تتو لا بين الشئين متغايرين
 بالضرورة وتنفصل الشئ بذاته لا يقضي التباين بين العاقل والمفعول بالذات العلم
 هو حضور حقيقة الشئ مجردة عن المادة عند المدرس وان كانت متغايرة بالذات او بالماهية
 اعتبارا في التباين لا اعتبارا كافي لتحقيق النسبة قطعا وهذا هو حضور حقيقة الشئ
 المتباين بالذات كونه عند ولا يلزم من كونه بالخصوص كونه بالعموم ولا كل واحد من الناس
 يعقل بذاته بذاته والا كما ان كل واحد من الناس نفسا احدهما عاقل والاخر مفعول له
 بالضرورة وقد يتوهم استحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين
 متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضور فلا اجتماع وقد يجاب ايضا
 بانه احد الصورتين موجودة بوجود الصل والاخرى بوجود طرد وبذلك يختار ان
 فلا استحالة وايضا المتوهم هو ان كل المتماثلين في محل واحد لا يمكن احدهما ان يكون
فصل في ان الواجب ان علم العالم بالكلية لا يكون مجردة عن المادية ولو حقها وكل من
 المادة ولو احقرها ان كان قد عاين بذاته ان يكون عالما بالكلية اما الصغرى فقد مر ذكرها
 لا غائبة فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلا بد من كونه ان يعقل
 وهذا بدعي لا يخفى فانه ذاته منزوعة عن العلائق المادية المانعة في العقل فانه لا
 تحتاج الى عمل يعقل بها حتى يصير مفعولا فانه لم يعقل كانه ذكره جهة العاقل وكل ما يمكن
 ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المفعولات لا محالة فيمكن ان يقارن له
 المجرى سائر المفعولات النفس في الاركان العقل هو حضور صورة المفعول في العقل
 مجردة عن المادة ولو احقرها وكل ما يمكن ان يقارن سائر المفعولات في العقل يمكن ان
 يقارن سائر المفعولات لذاته اي بالنظر الى ماهية متوكلها في الخارج اذ العقل لان

لان شئ المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في العقل فلا يحسن المقارنة المطلقة
 ان يستعداها متقدمة على المقارنة المطلقة لتقدم على المقارنة في العقل كونه ان علم
 يتوقف عليها ولا يلزم الدور ولا يتصور المقارنة المفعولات في الخارج للمجرد القائم بذاته
 الا بان يحصل به فيه حصول الخلق وذلك لانه كما قالنا بذاته امتنع ان يكون مقارنا
 للمجرد لكونه في احوالها في تلك المقارنة المطلقة مخصرة في هذه الشئ وان امتنع
 منها تيسر الثالث ومقارنة المفعول في الخارج للمجرد القائم بذاته لكونه في احوالها في تلك المقارنة
 فثبت ان كل مجرد قائم بذاته صحيح ان يكون عالما بالكلية المفعول كونه بواجب اما اولها فلا
 تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم ان كان المقارنة المطلقة ذاتية لا
 هم واما ثانيا فلا يلزم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص
 فجاز ان يصح لذات مجردة المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط حيث لا يغفل الابهة المقارنة
 الخاصة على المقارنة العقلية فان وجود مجرد في الخارج امتنع المقارنة المطلقة لا
 شرط الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان ماهية مجردة وان كانت موجودة في الذهن والخارج
 الا انه وجودها متماثل في الخارج لا يتصور الوجود الذهني شرط المقارنة الوجودية في الخارج
 لا واما التقدير لم يصح المقارنة بين ما ان كان مجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واما ثانيا
 فلا ساد ذكره امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بل يمينه على امتناع
 تعيين صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين اما قد اذ لك
 الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن ان لا يكون بالاعتناء العام يجب وجوده له والاعناء
 له حالة مستقرة هذه المستقرة كبرى القياس نكال كل مجرد في المادة يمكن ان يتو عالما
 بالكلية ثم يضمن نتيجة التقديرين اما ذكره بطلانها يحصل او يقال ههنا وكل ما يمكن
 للمجرد بالاعتناء العام يجب وجوده له اذ لو لم يقع بالحق كذا خرج العقل موقوف فاعلم
 مادوية لقبول الفرض فيكون ماديا ينفق فيقول لو كان البارى في عالمه بشئ وارسم صورة فيه

شئ على المقارنة
 في العقل

شئ المقارنة في العقل فصح
 المقارنة المطلقة متقدمة
 كونه

فصل في الواجب الوجودي هو الذي لا يمكن ان يكون غائبا فلا كل ما هو معلوم عند الخلق
وهو جبري من حيث الوجود فابتنى في التمسك كماله المقضي ليقض ذلك الشيء من حيث
وهنا هو الارادة واما جوده قالوا هو افادة ما ينبغي للعوض اصطلافا وادراكه كماله
في الدواعي المحركة للمرض فمفيد ما ينبغي للعوض من ان لا يتحرك واجبا عنه تحقيق
في شرح الاستدلال بان يكون هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواعي لا يفيد بالذات
الا كيفية في الذات لا في العرض او مضادة للمرض ثم انما هو توجب الصحة وازالة المرض فمفيد
بالذات للصحة وازالة المرض وفيه نظرا لافادة الدواء بالقياس للصحة وازالة المرض ان
لم يكن مفيدا او لا يمكنه يفيد بالذات تلك كيفية الملازمة للطبيعة او المضادة للمرض
امر موزن مرغوب فيه فوجب ان يتقوى الدواعي بالقياس اليها وهو الجواب يقال المقصد
مفيد في مفهوم الجوده فيقول الواجب انما هو ان يفعل المقصد وتوكل كماله او يفعل لانه
نظام الخير في الوجود فوجب كماله ما ينبغي للعوض شوقا والمكتب ان يقال انما يفعل
للقصد وشوقا في الاول لا يبيانه الواجب الوجودي حاله منتظرة والقسم الثاني
حق الوجود لا يقال الفعل الخالص العرضي لانه انقول البعث كما قال الله
القبول والمنافع وافعاله فاستفاد على حكم ومضاج راجعة الى مخلوقاته لكن ليست
اسبابا بامتثالها في افعالها مقضية لها عليه فلا يتوكل اغراضا وعللا غائية لا
تفادى بغيره منكم اليها بل يتوكل غاياتها ونافع لافعاله **الفصل الثالث** في الملازمة
المعقولة وقد تطلق على النفوس العقلية وغيره بالهبة وهو شمول على اربعة فصول
فصل في اثبات العقل وبرهانه الصواب عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا يكثر
فيه بوجه الوجود والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون
هو الوجود او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لم يتعرض للجسم اقسام الجوهر لانه مركب من
الشيء والصورة ولا جائز ان يكون هو الوجود لان مقتضى العقل بوجه الصورة فلا يتوكل

علة للصورة والصادر الاول واجب الوجود على جميع اقسامه اما هو بسيط او مركب ولا
جائز ان يكون صورة لانه لا يستقيم بالعلية على العلوم لانه لا جائز ان يكون عرضا او شيئا
وهو في قول وجوب الجوهر الذي قام به ذكر العرض لانه لا يجوز ان يكون عرضا ولا شيئا ولا
العرض صفة قائمة بذات الواجب لانه صفة عين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا او لا مكانا
فاعلا في وجوب الجسم وهو حيز اذا انفصل عن النفس فيكون كماله اجساما فقيس ان يكون
معتلا وهو المطلوب نظره وجوه متعددة نظره على كبره بعد ذكر السوابق وايضا لانه ان
الواجب احد جميع الوجود بل هو حيزا اعتباريا كالسلب وجوه في قوله لا يستقر وطا
لتأثره في نفسه اثاره كالجوهر فتاقد اثار المعلوم الا في حيزه اعتباريا وايضا لانه
ان النفس لا تؤثر الا بالاعتبار وقد توثر بدونها وبعض خواص العادات كالجوهر و
الكرامة وسحر هذه القبيل على ما هو جوابه فانه قيل فتقصد مستغنية عن المادة في الاشياء العقل
ولا نفع بالعقل الا لانه قلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة في ذاته وجميع افعاله وخواصه
لا المادة في بعض افعاله لا يتوكل عقلا بل نفسا في الجوهري الصادر الاول هو النفس ويتوكل
ايجادها في اول المرتبة بدو **فصل في اثبات كرامة العقل** وبرهانه الموزن لا يسطر في
الافلاك المتكثرة المعلوم جوهريا في اشارة اختلاف كماله كالمركب بالوسط ان يتوكل عقلا
او فلكا واحدا وافلاك متكثرة باية يتوكل بعضا موزنا في بعض او عقلا متكثرة لا جائز
ان يتوكل عقلا واحدا كالحال وحد جميع الافلاك كمن عقلا واحد لما بيناه في الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد ولا يسيل الا اشارة وان كانت الافلاك لو كانت على اقل من اربعة فاما ان يكون
الحاوية لوجوده في اوج العكس يسيل الا اشارة لانه في الحق يكونه اقرب حيزا
من الحق الى العناصر القابلة للتوكل والنفس او هو الحق الافلاك الغير القابلة لاجزاء لا توجب
الا اقل من خمسة الابد من اربعة في حيزا اقل من كماله في حيزا جبريا في حيزا جبريا
جسدية فيكون اعظم منه حيزا وان كان الحاوي اطول منه قطر الا اقل من اربعة في حيزا

الطريق بصدر كل عقل وفلان وذلك لا العقل السليم فتصديقه فقلت
القول عقل كل واحد هو مبدأ الفاضل والذو لما تحت ذلك القول هو العقل الفعالي
لكثرة الاعتقاد تأخر في عالم الفاضل ويسمى بذلك الشيء جبريل فتصديقه العقل الفعالي
والصورة والصوره النوعية تختلف بشدة استعداد اليهو الفعالية وليس استعداد اليهو
لقبول الصورة في حيز العقل الفعالي والالافير الاستعداد اذ العقل ثابت لا يتغير بل
استعدادها ليس بالشئ في تلك الحالة كحدث اوضاع سماوية مختلفة تختلف بها
استعداد اليهو الفاضل في مصادره عادية فتدعى اوضاعا ثابتة بقطعة حد استعداد
في اليهو موجب لفيض صورة عادية في العقل الفعالي على اليهو وكل حادثة في سبيل سبق
حادث اخر المتكاتب ان يقال سبق في حادثة لا في الحادثة بشئ من الحوادث اما ان يوجد لها
او بعد حادثة اخرى ليس الا بالاول والآخر في حادثة دوام الحوادث في حادثة واحدة
اما ان يوجد في سبيل الاجتماع او في التعاقب ليس الا بالاول والآخر اجتماع امور متتالية
الوجود بلا نهاية وهو مجموع وقيل حادثة حادثة في هذا غير ما ذكره وقيل كذا حادثة لا بالاول
وهي شأنا في الحصة المذكورة انما يتم اذ اقيم اليهو على حادثة وهو اول الحوادث واذ تبين ذلك
فكل ما ذكره من سبيل اليهو على ذلك ان العلم التام لا يجوز ان يكون قديمة جميع اجزائها
الا لزم قدم الحوادث فالعلم التام لا يكون متعلقا بالحادثة عاجزة حادثة وهذا الحادثة العلم التام
ايضا علم تامة متعلقة عاجزة حادثة وكذا في الزمان فالحركة العقلية حادثة مستمرة في ذاتها
مستمرة في مجدها انتقالية ووضعية لا بديلة وهي سلسلة بين عالمي القدم والحديث ولولاها
لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لا الحادثة لا يتوكلت التامة بغيرها قديمة والقدم اذ كانت علم
تامة لشيء لا يتخلف عنه معلومة فلا يترتب في الحادثة سلسلة علل في القدم ولا يترتب في القدم سلسلة
معلولة لا حادثة بلا بد من تلك امر في وجهين استمرار وعدم استمرار في حيث استمرار يستند
القديم ومن حيث عدم استمراره الى المجرد والتعاقب لا اول يصير سببا لفيض الحوادث من

من الحوادث في القديم فانه في القديم انه يستحيل ترتيب امور غير متشابهة مجتمعة في الوجود
قلنا لا اذا اخذنا جملتين احدهما جزاء معين لا غير النهاية واخرى مما قبله
واحدة واطبقتا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة باء يقابل الجزء الاول من الجملة
الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني واهم جبرافا ما ان يطابقا في غير النهاية
باء يتو بازا وكل واحدة في الجملة الاولى واحدة في الجملة الثانية وينقطع الثانية في
لا يسيل الا بالاول لا لكان الزايد مثل الناقصة في عدد الاحاد ههنا فيلزم الانقطاع
فتكون الجملة الثانية متشابهة والاولى زائدة على ما بعد مناه والزايد على المتشابه بعدد
متساو ان يتو متساويا فيلزم شأنا في جملتين في الجملة التي فرضنا لا غير متشابهة فيهما
انما اعتبر في احدى الاجتماع في الوجود والترتيب لا بالاحاد او لم تكن موجودة معاني
الحادثة كالحركة العقلية لم يتم التطبيق لانه وقع احادها بازا احاد الاخرى
ليس الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس الوجود
الذهني لا في الوجود با مفصلة في الذهن دفعة واحدة معلوم لا يتصور وقوع احاد
احد الجملتين بازا احاد الاخرى لا اذ كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينهما
ترتيب بوجه ما كالتعاقب لانه لم يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازا الاول
كون الثاني بازا الثاني والثالث بالثالث وهكذا جواز يقع احاد كثيرة في اجتماعها
بازا واحدا الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاول واعتبر بازا كل واحد
من الاخرى كمن العقل لا يقدر على احتضار ما لا نهاية له فضلا لا دفعة ولا زمانا متنا
حتى يتصور تلك تطبيق ويظهر الحق بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل
والتوضيح مما صورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين متساويتين او بين
اعداد الخصى فانك في الاول اذ اطبقت طرفا حدى الجملتين على طرف الاخرى كان
ذلك كافيا وفي قول كل جزاء واحد بازا جزاء في التام وليس في اعداد الخصى كذلك

بل لابد من التطبيق باعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من احوال الحجة
الناقصة باراً وكل واحد من احوال الحجة الناقصة اذا كان المحل ان موجوداً
كالامور الممكنة وان لم يكن بين احادها ترتيب والعقل يفرض ذلك الحكم واقعا
يظهر الحق ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة احادها مفصلة بل يكفي في فرض وقوع
ذلك الحكم ملاحظة احوالها في هذا التطبيق يدل على ان الامور الغير المشابهة للوجود
معاً مطلقاً سواء كان بينها ترتيب او لا **خاتمة في احوال النشأة الاخيرة**
النفس الناطقة وفيها استهلال بالازالة او هائم كمنكرين بما بين فيها **مداينة**
النفس بعد حراب البدن لما ان تفقد وتعلق ببدن آخر على سبيل التشريح او يبقى
موجودة بلا تعلق على سبيل الاول او النفس لا تقبل الفناء او لا تكاد فيه كمنزلة
المادة بقبول الفناء او كمنزلة الصورة يفسد الفعل لا الفاعل بالفعال غير القابل
للفناء فانه الفاسد لا يبقى مع الفاعل والقابل للفناء ان يكون باقياً بعد وجود
بقاء القابل مع المفقود وفي بحث اذ لم يمت قول الشيء للعدم الفناء ذلك الشيء
يبقى متحققاً وحل في الفناء على قول الجسم الجاهل في حاله فيه بل معناه ذلك
الشيء يتعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور العقل مع عدم
كذلك عدم الخارج قائماً في العقل على معنى انه متصف بحد ذاته في العقل
لا في الخارج اذ ليس الخارج شيئاً وقبول عدم قائم بذلك الشيء فتكون مركبة هذا خلف قيل
انما يلزم تركبها لو كان محل الحكم الفناء وخلافها وهو محو او ان يكون امر اخر جاعلها
جائزاً لها وهو البدن فانه البدن كما جاز ان يتوحد لا كما هو وجودها وحدها كما جاز
ايضا ان يتوحد لا كما هو عدمها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في
ذاتها كمنزلة متعلقة بالبدن مدبرة لا متصرف فيه ليس له ان يخلص كما لا رتبة الذاتية
فقد الاربعاء الذي بينها هو مقارنة النفس للنفس في هذه الحجة جاز ان يتوحد لا

لا كما هو وجودها في النفس وحدوثها على معنى ان يتوحد الوجود باستقلاله فيكون
البدن محلاً للاستعداد وجودها حيث انها مقارنة لا حيث انها مباينة اياه بل محل
للاستعداد متعلق باياه ونفسه في ان توقف تعلقها به وجودها في نفسها كانه هذا
الاستعداد منسوبة لا بالبدن بل بالتعلق العز وجودها حيث انها متعلقة به وتاثيرها
بالوجود به في نفسها في الاستعداد كالفرض الوجودي عليها متعلقة به ولا حاجة في
ذلك الاستعداد منسوبة او لا وبالذات الوجودي في نفسها بالمتنوع قيامه بالبدن لا في حيث
وجودها في نفسها مباينة له والشيء لا يتوحد على معنى ان يتوحد الوجود في نفسها بالمتنوع قيامه بالبدن لا في حيث
جاء ان يتوحد محلاً لا كما في النفس على معنى ان يتوحد الوجود في نفسها حيث انها
مدبرة فيكون البدن محلاً للاستعداد عدمها حيث انها مقارنة له لا حيث انها مباينة اياه بل
هو محل للاستعداد انقطاع تدبيرها عنه كمنزلة توقف انقطاع تدبيرها عنه عدمها
لم يكن هذا الاستعداد منسوبة الى عدمها في نفسها بالذات ولا بالعرض ولا كمنزلة هذا الاستعداد
لعدمها في نفسها اصلاً بل لا بد من استعداد اخر تدبيرها قيامه بالبدن فظهر ان
البدن لا يجوز ان يتوحد محلاً لا كما في النفس ان محلاً لا كما هو وجودها ولا كمنزلة الثاني
لان النفس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر فيقول الشيخ محال لان البدن الصالح للنفس
كافي في قضاء النفس عن مبدئها فكيف يدبر يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس
اخرى على سبيل الشيخ تعلق بالبدن الواحد نفساً مدبراً له في قوله اعصار شرط فيضاً
النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن لم يوزان ذلك شرطاً ايضاً بل لا يصادف استعداد
البدن لتعلق النفس بنفسه موجودة قد بطل بدورها في حاله كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض
نفساً اخرى على البدن لانها شرط فيضاً وهو موجود بالبدن اذ لا يشترط وجوده في ذاته الا
نفساً واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق وهرنا بحث لان ما ذكره بطلان
الشيخ موقوف على حدوث النفس بانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على الشيخ كالشيخ

اليه فيلزم الدور فيستدل على بطلان التسخير بوجوه من اظهرها لا يتوقف على
 حد النفس احد هاء النفس المتعلقة بهذه البدن لو كانت متعلقة بغيره اظهرتم
 ان تسخيرها في احوال ذلك البدن لا محال العلم والتدبير لغير النفس الباطنة كما كان العلم
 بطلان قطعاً وان عارض به التذكر انما يلزم لو لم يكن العقل بذات البدن شرطاً واستغراق
 في تدبير البدن الاخر ما عاود طول التدبير وتبين انما هو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن
 بغيره اظهرتم ان لا يلزم بعدد الابدان الهالكه عاود الابدان الحادثة قطعاً وانما يتصل
 بالمشاهدة فانه قد وجد وباء عام فترك ابدان كثيرة لا يجد مثلها الا في اعصار طويلة
 يتاخر لانه ان لو لم يكن بدناً وحده واحد اخر متلفاً فاما ان يتعلق بالبدن الواحد نفس
 الهالكين فقط فيلزم تقطع النفس الاخرى او كلتا هاء فيجتمع على بدنه واحد فان
 اولم يكن هناك النفس واحدة كانت متعلقة بكل البدنين الهالكين فيلزم تقطع النفس
 باكثر من بدنه واحد والنفس ظاهرة البطالة وان عارض عليه بانه انما يلزم ما ذكره لو كان العقل
 بغيره اخر لا ما بالبدن وعيا الفور واما ان كان جازماً ولا ما لو بعد حين فلا يجوز
 ان لا يتصل نفس الهالكين الكثيرين اذ تستقل بعد ذلك الابدان الكثيرة وما ذكره من
 التقطع هو انه لا حاجة على البطالة فيلزم لانه لا يستلزم بالكلية التام بالجرم الا شغل
هداية الذرة ادراك الملازم من حيث هو ملازم فائدة الحسية ان الشئ قد يلزم من وجه
 دونه وجه كالدوام والمرتاض علم في حاجة من الهلاك فانه ملازم من حيث انه ملازم يتولّد
 دونه ادراك من حيث انه صائر فانه الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملازم للنفس
 الناطقة انما هو ادراك المعلوماً بتأثير النفس في الصور فدر ما يمكن ان يبين من
 الحق الاول فانه تفعله على ما هو عليه غير محكم لغيره وبوان واجز الوجود لذاته من جميع جهاته
 يروى عن النفاذ من غير لفضل الخير على وجه الاصول ثم انه مركب ما يرتب بعده
 في العقل مجردة والنفس الفلكية والاجرام والجسم الجسم الانه كثر استقالاته في السماوية

في السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس حيث يرسم فيها صور جميع الموجودات

في السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس حيث يرسم فيها صور جميع الموجودات
 على الترتيب الذي هو له في نفس الامر فيكون عالماً عقلياً بمضاهي العالم الموجود في النفس
 انما حقيقة كمال الاول اظهره هو ان يستعمل العدالة في الوسط بين طرفي الافراط والتفريط
 وبهم العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة والعفة منسوبة الى القوة
 الشريفة والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت لها
 هذه الكمال العالية والهيبة وادركتها حيث انما كالاتها وموثره عند التذات بالمالا
 محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضاً فيكون الذة حاصلة بعد الموت وانما
 قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لا النفس لاحتياج في تقطعها الى الالة المحسنة
 فيكون تقطعها حاصلة بعد الموت بل ينبغي ان يزول ذلك التقطع فيكون كمالاً بغيره
 النفس انما يتصلها على الكدور والماوية التي كانت تصد عنها في ظهور خواصها فيكون
 الذات العقلية حاصلة بعد الموت وبهم شرف واكمل من الاله الحيوانية فانه مدركات
 العقل شرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما لا
 فانه مدركات الحس ليست الا كيفاً مخصوصة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة و
 البرودة وانما لها مدركات العقول من ذات الباري تعالى وصفاته والحواس
 العقلية والاهرام السماوية وغيرها وهي البينة ان نسبة الاحكام الشرف الى الاخرة
 اما الثاني فلو جهل احد هاء ادراك العقل واصل الحكمة الشئ حتى يميز بين ماهية
 الشئ واجزائه واعراضه ثم يميز بين الجنس والفصل وخصه في الجنس والفصل وفصل الجنس
 وفصل الفصل بالغة ما بلغت في تميز بين الخلق والارزاق والمعارف وبين الارزاق بوسط
 او بغير وسط واما الادراك الحس فلا يصل الا الى العلم بالهوية فيكون الادراك العقل
 اقوى من ادراك هاء الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها
 الى الالة الكاملة بالتفعل حاله خلق النفس لبدنه انما كان لقيام المانع وهو التقطع



البدنية والعلايق الجسمانية في الشهوة والاضطراب الذميمة كأنه المريض الذي يطلب
 عليه صفة الصفراء لا يلبث بالخلو بل يكره **هداية** الالم ادراك المتأخر حيث هو متأخر
 والمتأخر للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال في الجهل المركب للجهل البسيط والظن
 المذموم فالنفس اذا فارقت البدن عكست في الهيئة المضادة للكمال ادركت المتأخر حيث
 هو متأخر فيعرض الالم العقلي وانما لم تنال قبل المفارقة لانها كانت مشغولة بالحواس
 متفرقة في العلايق البدنية ولم يكن تفككتها صافية عن الشيء المعاديتي والظن والاولا
 الكاذبة لم تتنبه لنقصاناتها وفوت كالآثار لم يربح ما خلت اصدا كمال الا وفوت
 بفقد الباطلة واستأقت الوصول لمقصد انما اذا فارقت صادقت تفككتها وتوكلت
 بفوت كالاتا واستأقت بطلانها وحصول نقصانها شعور لا يسبق فيه التمسك **هداية** النفس
 الكاملة بتصور تحقيق الاشياء والاعتقاد البرهانية لجازمة المطابقة الثابتة
 اذا حصل لها التفرقة في العلايق الجسمانية والاشياء الردية انصرفت بعد مفارقة البدن
 بالعالم القدسي في حضرت جلال رب العالمين في مقصد صدق الاضافة الى الصدق
 لتحقيق والتبني على النفس تنال بصدق القول والنية عند حبل مقدر قال الله
 تعالى الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم اجرهم الا وهم مستندون فانه لم
 يحصل لها التفرقة في العلايق الجسمانية بل يسبق فيها الهيئة الردية وميل الى الشهوات
 نصير سبيل تلك الهيئة والميل محجوب في الاتصال بالسعادة ويسبق متفارقة الشهوات
 التي الفت بها اشتياق العشق المحض الذي لم يبق له رجاء الوصول فتأذي بها اذا
 عظم الكمال ليس الامر لا ما بل الامر عارض غير لازم فيقول الالم الذي كالا جلا قال الله
 السلوحي للجهل المركب والذي لا يربح في النجاة بل يتأبد وما كان سبب عوارض فيقول
 ولا بدوم واعترض عليه بان النفس ذوات العقائد الباطلة للجازمة بانها حق اذا
 فارقت الابدان فانه جاز ان يزول عن ذلك الجرم فليجوز ان العقائد الباطلة ايضا عنها



وح نصير اهل السعادة وانهم جنة فلا يتوكلوا بشعور بنقصاناتها كالمريض قبل الموت
 فلا يتوكل متفارقة متذبذبة واجبت النفس الكاملة تنقل صور المعقولات في اعيانها عليه
 وانما التذبذب ما يراه ما اكتسبه ووجدته ما ادركته عن الوجوه التي ادركته فكانها كانت ذواتا
 ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذواتا وتوكل بذلك التذادها وانما التي تمثلت
 الكمال فيها واعتقدت انما كمال ورجت الوصول اليه لا يزول الجرم عنها **هداية** النفس
 الناطقة المتأخرة اذا ظهر لها ان شأنا ادراك الحقائق كسب لا متعلق بفوتها
 من العلوم الالم هذا الكسب شوق الى الكمال كمن لا الشوق كمن لا يضره الموت معتدا
 به مادامت متعلقة بالبدن لانه العلايق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت فظهر
 شوقها لغيرها تاما وليس سبب كمال الدنيا البدنية وقواه يعرض الالم العظيم
 بملاحظة كمالها عن اكتساب الكمال منه تعلقها بالبدن واستغناءها بتحصل ما كانت
 صارفة لاهل الاكساب في الدنيا الخسيسة والوجهية هي اهل الروحانية الموقدة التي
 تطلع الى تعلقها بالافئدة في وسط القلوب **هداية** النفس الناطقة التي لم يكسب العلم
 والشرف ولا شئ من الاضداد فاذا فارقت البدن وكانت حاليتها في الهيئة البدنية الردية حصل
 النجاة في العذاب والخلد من الالم السلبي الى السقوط والهيئة المضادة فكانت البلاء
 ادنى الى اقرب الى الخلافة فطاعة تترأى نافضة توجب عجزه الشوق قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اهل الجنة البلد وما اذ لم تكمل خاليتها في الهيئة البدنية فاستأقت في مقتضا تلك الهيئة
 فتنازلت بفقدان البدن الذي كانت فيه متمكنة من تحصيل تلك المقضية وتسبق في كمالها
 مقيد بسبب العلايق فيكون في غصة وعذاب اليم كمن غير الالم هذا هو المستورين في جهنم
 وقال اهل التسامح انما يسبق في عذرة الابدان النفس الكاملة التي خرجت قوتها بالالفعل
 ولم يسبق في الكمال المتكلمة بالبقوة فصارت ظاهرة في جميع العلايق الجسمانية وغلظت
 الاعمال القدسية واما النفس الناطقة التي يسبق في كمالها بالبقوة فانما ترد

الوصول الى ما ادركته فانما لا ياتي بتفقد بعد الموت ما ربه فيجب عليه ان يتفقد انما ربه

في الابدان الانتشا وينتقل من بدء الابدان اخر حتى تبلغ النهاية فيها هو كالدهاء علوما
 واخلا فلاح فيبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال سخا
 وقيل ربما سخرت من بدء الانتا الابدان الحيوان يناسبه في الاوصاف كبدء الانتا
 للشيعة والارباب للنجباء ويسمى سخا وقيل في النسخا ربما سخرت في الاجسام النباتية ويسمى
 رخا وقيل في الخادبة والمعادن والبسطا ويسمى رخا وقد يقال ان تعلق ببعض
 الاجرام السماوية للكمثال فيمراد الاستغناء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء
 فليرجع في كتابنا السبع ببدء الكبرياء وظن ان الواجب على طالب الحق مطالعة
 كتب الشيخين في علي وشهاب الدين المقبول قد سرسرها و
 فوق طوورهما طوور غيرة قدره كالكبريت الاحمر و
 توفيق الوصول اليه من الله الاكبر والله اعلم
 بالصواب ثم هو هذا الكتاب بعون
 الله الملك الوهاب واليد المرحوم
 المآب على يد اضعف الطلاب
 يوسف بن مصطفى الحامدي
 غفر الله لهما الاحدي
 واحسن اليهما
 الصمدى

سنة ثمانية عشر و مائة والف بعد حجة النبوة